الإثنين 14 حزيران 2021
العدد 4364 السنة الخامسة عشرة
Lundi 14 juin 2021 nº 4364 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

رأس المال
43٪ من القروض بحكم المعدومة

● محمد وهبة
عيّنة من الطريق إلى «جهنّم»

● عامر محسن
عودة المال إلى السياسة

المقاومة تستعدّ لمواجهة استفزاز القدس

وقائع المبادرة المصريّة: كيف عطّلت «فتح» المفاوضات؟

الحريري يتريّث في الاعتذار... وبرّي «لن يُسلّم البلد لعون وباسيل» [2]

القضاء العسكري «يُطبّع» مع العملاء! [4]

سعدي يوسف
يتيم بغداد

[12 – 16]

رحل الشاعر العراقي سعدي يوسف أول من أمس في لندن (قتيبة الجنابي)

المشهد السياسي

منسوب الغضب الشعبي يرتفع
الحريري يتريّث في الاعتذار...
وبرّي «لن يُسلّم البلد لعون وباسيل»

تتسع التحركات الاحتجاجية المتفرقة في المناطق مع ارتفاع منسوب الغضب الشعبي من حجم الأزمة، من دون أن تبرز حتى الساعة أي حلول للحدّ من الانهيار الذي يقع على رؤوس اللبنانيين دفعة واحدة. القوى السياسية لا تزال تتصرف وكأن شيئاً لم يكن وتُدير ملف الحكومة كمعركة انتخابية

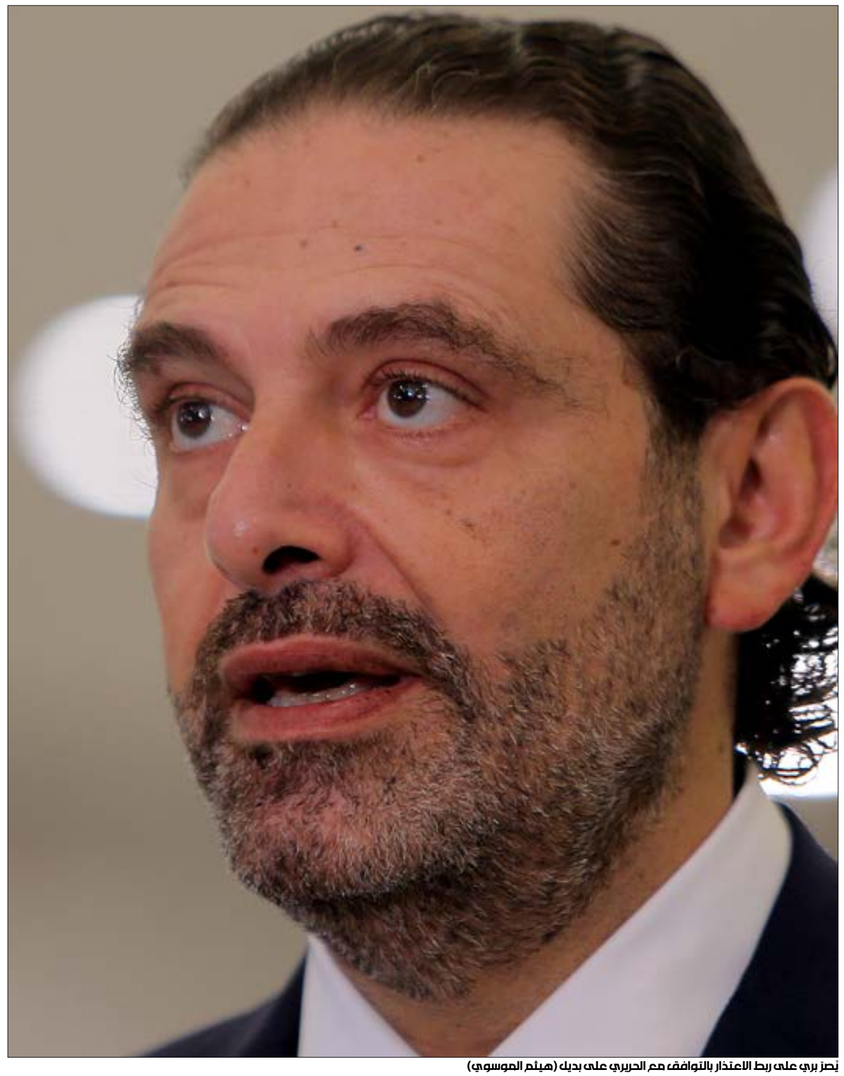

يُصرّ بري على ربط الاعتذار بالتوافق مع الحريري (هيثم الموسوي)

دخلت البلاد في مدار الفوضى على كل الأصعدة. لم تنتهِ ثلاثية الحوار بين الثنائي الشيعي ورئيس التيار الوطني الحرّ بشأن مبادرة رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى «لا شيء»، وحسب. لو اقتصرت على ذلك، لكانَ الأمر أسهل. أفضَت المداولات إلى أبواب جديدة للتعقيدات، بدلاً من التمهيد لفتح نافذة أمام حلول للأزمة الحكومية. لا تتطلّب وقائع الأمور عناءً كبيراً لاستخلاص أن الفشل لا علاقة له بوزيرين واسمين وحقيبتين، بقدر ما هو نتيجة لمحاولات طرفيْ الصراع الأساسيّيْن استيلاد نمط حكم جديد وقواعد سياسية جديدة تعيد ترسيم نفوذهما. وعليه، فإن فائضاً من التشاؤم ساد في الساعات الأخيرة، بعدَ أن ثبت بالمعطيات أن الرئيس المكلّف سعد الحريري حسمَ قراره بالاعتذار، قبل أن ينقل قراره إلى حالة «وقف التنفيذ» بناءً على طلب رئيس المجلس الذي «صارَ مقتنعاً بأن لا فرصة متاحة تسمح للحريري

> **فوجئ الحريري بمعارضة سنية واسعة لقرار اعتذاره**

بالتشكيل، خارجياً أو داخلياً»، بانتظار «الاتفاق على بديل». ولو أن مؤشرات مستجدة برزت تقول إن الحريري، ورغم أن فكرة الاعتذار لا تزال تراوده، إلا أن حركته نهاية الأسبوع الماضي هدفت إلى تكريس صورته كزعيم أوحد للطائفة السنية من خلال اجتماعه مع دار الفتوى، واللقاءات التي عقدها مع شخصيات سنية، حتى إن بعضها غير مقرّب منه، وأنه تقصّد فعل ذلك للتخفيف من جدية الأجواء التي سُرّبت عنه أخيراً في ما خص الاعتذار. مردّ هذه المفارقة، وما تضمره من تحول سريع في «تكتيك» الرئيس المكلف، أن الظروف المتوافرة التي تمنع اعتذاره لا تقل عن تلك التي تمنعه من التأليف.

صحيح أن الحريري مُنيَ بنكسة جديدة بعدَما أطيحت مبادرة عين التينة التي عوّل كثيراً عليها كفرصة أخيرة، لكن مصادر معنية بالمفاوضات الحكومية أعادت تريّثه من جديد إلى أسباب عديدة. أبرزها: أن الرئيس برّي طلبَ اليه ذلك، وهو يُصرّ على ربط الاعتذار بالتوافق مع الحريري على بديل، على أن يحظى البديل بغطاء الطائفة السنية لئلا تتكرّر تجربة الرئيس حسّان دياب. كما أن رئيس المجلس، على ما تقول المصادر، «لا يريد تسليم البلاد لميشال عون وجبران باسيل»، ولا إعطاءهما فرصة للظهور بمظهر المنتصر. كما لا يريد أن يكون البديل واحداً من الأسماء التي اقترحها عون وباسيل، فيكونان قد حققا مبتغاهما وفرضا ما يريدانه. حتى إن بري يعتبر، بحسب المصادر، أن الحل لا يُمكن أن يكون بتسمية رئيس حكومة من فريق 8 آذار لا يحظى بالتوافق والغطاء السنيّ الكامل، لأن هذا الأمر لن يساعد في إخراج البلد من الأزمة، لا بل سيزيدها تعقيداً.

ثم إن الحريري الذي كانَ قد كشف أمام من التقاهم من مسؤولين وشخصيات سنية أن خيار الاعتذار وارد، فوجئ بمعارضة واسعة لم يكُن يتوقعها، على اعتبار أن «هذا القرار لا يُمكن أن يتخذه وحده، وأن هذه الخطوة هي بمثابة إعلان هزيمة أمام عون وباسيل وتراجع لحساب ما يريدانه، وهو ما سيفتح أمامهما الطريق لتنفيذ مشروعهما للسيطرة على رئاسة الحكومة».

وفي هذا الإطار، علمت «الأخبار» أن ثلاثي رؤساء الحكومات السابقين من أشد المعارضين لقرار الاعتذار، لكن أعضاءه لم يحضروا اللقاء في دار الفتوى، لأنهم، وفق ما أفادت المصادر، حرصوا على عدم «إعطاء صبغة طائفية للخلاف، وكأن هناك انقساماً بطابع سنّي - ماروني».

وفيما لم تُسجل في الأيام الماضية أي اتصالات على صعيد الملف الحكومي، خاصة بعدَ السجال الإعلامي بين باسيل والنائب علي حسن خليل الذي عكس التوتر بين عين التينة والبياضة، لفتت مصادر مطلعة إلى أن بري منزعج من طريقة التعامل مع مبادرته، بينما سيتسفلّ الحريري الدعم الذي حظي به سنياً لتحصين نفسه من محاولات انتزاع التكليف منه، طوعاً، ووضع عوائق أمام أي شخص يطمح إلى خلافته، حتى لو عاد واعتذر.

التريّث في الاعتذار، عكسته تصريحات شخصيات في تيار المستقبل، ومنهم النائب السابق مصطفى علوش الذي أشار إلى أن «خيار الاعتذار مؤجل، وأن المزاج الشعبي عند تيار المستقبل 90 في المئة يعارضه». حتى الحريري نفسه، ظهرَ في مقابلة مع صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية أنه يتمهّل، وقال إنه «لن ينفرد باتخاذ أي خيار من هذه الخيارات، سواء في استمراره في مهمته التي استمدها من البرلمان أو في الاعتذار عن التأليف من دون العودة إلى رئيس المجلس النيابي نبيه بري والمجلس الشرعي الإسلامي ورؤساء الحكومات السابقين». وكانَ لافتاً في كلام الحريري تشديده على علاقته الممتازة برئيس المجلس، قائلاً «سعد الحريري يعني نبيه بري، ونبيه بري يعني سعد الحريري». وقال عن برّي: «إنه الشخص الوحيد الذي وقف إلى جانبي منذ اللحظة الأولى لتكليفي بتشكيل الحكومة؛ لم يتركني أبداً، ولم أسمع منه أو يُنقل عنه أي حرف أو كلمة توحي بأنه تخلى عني». وفي هذا الإطار، فسّرت أوساط سياسية كلام الحريري وكأنه «موجّه ضد وليد جنبلاط، لأن الحريري يعتبر أن رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي لم يقف إلى جانبه كما ينبغي».

في جميع الأحوال، يُمكن تلخيص حصيلة الأسبوع الماضي بتأكيد أن البلاد ستكون على موعد مع أسابيع ملتهبة، وهناك خشية من أكثر من عامل تقاطعت عندَ رسم أفق قاتِم: استعصاء الولادة الحكومية. تجدد الانقسام الحاد بين بري - الحريري من جهة وعون وباسيل من جهة أخرى، بعدَ أن حاول رئيس المجلس أن يلعب مؤخراً دور الوسيط. موقف حزب الله الذي على ما يبدو أنه سيكون محرجاً ما بين ضغط بري و«عناد» باسيل، فضلاً عن ارتفاع منسوب الغضب في الشارع على وهج استمرار الدولار بالتحليق فوق عتبة 15 ألف ليرة في السوق، ومعه أسعار غالبية السلع، مع احتمالية انفجاره قريباً.

(الأخبار)

تقرير

شركتا الخلوي ممنوعتان من الصرف

أعاد مجلس شورى الدولة إحياء النقاش بشأن الهدر في قطاع الخلوي. فأوقف المجلس تنفيذ قرار وزيرَي المال والاتصالات السماح لشركتَي الخلوي بتحويل الإيرادات إلى الخزينة، بعد حسم المصاريف التشغيلية، خلافاً لقانون موازنة 2020، الذي لم يستثنِ سوى الرواتب

إيلي الفرزلي

عندما أُقر قانون موازنة 2020، كان المجلس النيابي، وقبله الحكومة، قد بدأ يحثّان الخطى للدخول في عالم القوانين الإصلاحية، بضغط من المجتمع الدولي. لذلك، ضمَّ القانون بنوداً وُصفت بأنها إصلاحية، انطلاقاً من غاية أساسية هي وقف الهدر. ولما كان قطاع الخلوي، على ما بيّنت لجنة الاتصالات النيابية، واحداً من مكامن الفساد والهدر في الدولة، كونه خارج الرقابة المسبقة، تقرر إنهاء هذه الحالة الشاذة التي شكّلت صندوقاً أسود لوزراء ومسؤولين على مرّ السنوات. لذلك، نصّت المادة 36 من الموازنة على إلزام شركتَي الخلوي بـ«تحويل كامل الإيرادات الناتجة عن خدمات الاتصالات المحصّلة، باستثناء الرواتب، إلى حساب الخزينة، يومي الإثنين والخميس من كل أسبوع، على أن تحدد آلية دفع المبالغ التي تتوجب على الخزينة لمصلحة الشركات من بدل إدارة ونفقات وأعباء ومشتريات وخلافها بموجب قرار يصدر عن مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزيري الاتصالات والمالية».

بذلك، كُبّلت يدا شركتَي الخلوي اللتين لم تعودا قادرتين على التصرف بالمال العام من دون رقيب. أدى ذلك إلى اعتراضات كبيرة، بخلفيات متعددة، في الأغلب مصلحية، وإن كان عنوانها أن القرار لا يتلاءم وطبيعة القطاع الذي يحتاج إلى قرارات سريعة. لكنّ أصحاب هذه الآراء، بعيداً عن أحقية ما يقولونه، لم يجيبوا عن السؤال الأساسي: كيف يمكن الحد من الهدر في القطاع الذي يكلف الخزينة مئات ملايين الدولارات؟ وهل يريدون من حملتهم استمرار العمل من دون مراقبة كما كان يفعلون دائماً؟

طُرح الأمر على الحكومة أكثر من مرة. المطلوب منها، بحسب القانون، تحديد آلية تنفيذية له، لكنها بدلاً من ذلك اتفقت على إصدار الوزيرين المعنيين قراراً يراد منه نظرياً تنفيذ القانون، لكنه في المضمون ينقضه بشكل واضح. فالقرار الصادر في 2 تموز 2020، نصّ في المادة الأولى على أن يُفتح لدى الخزينة حساب خاص لكل من شركتي الخلوي يُسجل فيه صافي الإيرادات المحوّلة إلى الخزينة من الشركات، وكذلك النفقات المسدّدة للشركات لتسديد النفقات الاستثمارية. ونصّ في مادته الثانية على «إلزام الشركتين في الأول من كل شهر بتحويل الصافي من الإيرادات الشهري بعد حسم كلفة الرواتب والمصاريف التشغيلية». الاختلاف مع القانون الذي نصّ على تحويل العائدات مرتين أسبوعياً كان جلياً. كما أن القانون أشار إلى استثناء الرواتب، فيما استثنى القرار، إضافة الى الرواتب، المصاريف التشغيلية، مجيزاً عودة الهدر من بوابة هذه المصاريف التي وصلت إلى 200 مليون دولار عام 2018 وحده.

أمام هذا الواقع، قدّم أحد حملة الأسهم في شركة «ميك 2» («تاتش») وسيم منصور، في 21 تشرين الأول 2020، استدعاءً أمام مجلس شورى الدولة، طلب فيه وقف تنفيذ القرار الصادر عن وزيرَي المالية والاتصالات، وإبطاله لتجاوز حد السلطة. وفي الأول من الشهر الجاري أصدر المجلس، عبر الهيئة الحاكمة التي يرأسها القاضي فادي الياس ويشارك في عضويتها المستشاران كارل عيراني وليلى أزرافيل، قراراً بوقف تنفيذ القرار.

وكان منصور طلب، بواسطة وكيله المحامي نزار صاغية، إبطال القرار لمخالفته المادة 36 من قانون الموازنة ولصدوره عن سلطة غير مختصّة (وزيرَي الاتصالات والمالية)، بعد موافقة مجلس الوزراء، في حين أن المادة 36 من القانون 2020/6 نصّت على صدور القرار عن مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزيرين. وعليه، طالب بوقف التنفيذ لتوفر شروط المادة 77

> **«الشورى»: تنفيذ قرار وزيرَي الاتصالات والمالية يسبب ضرراً بليغاً**

من نظام مجلس الشورى (أسباب جدية وضرر بليغ) ذلك أن القرار مخالف للدستور والقوانين، إضافة إلى أن الجمعية العمومية لشركة «ميك 2» رخّصت مراراً لمجلس إدارتها تسديد مستحقات الموردين قبل تحويلها إلى الخزينة وهي في صدد إعادة الكرّة.

في المقابل، ردّت الجهة المستدعى بوجهها، أي الدولة اللبنانية، طالبة رد طلب وقف التنفيذ، وردّ المراجعة لعدم تمتّع المستدعي بالمصلحة، ولأن المستدعي لم يُثبت الضرر الشخصي اللاحق بمركزه القانوني من جراء القرار المطعون فيه، إضافة إلى أن مجلس الشورى لا يقبل المراجعة الشعبية. واعتبرت المستدعى ضدها أنه يقتضي ردّ المراجعة في الأساس لأن القرار المطعون فيه استند إلى القرار الرقم 3 تاريخ 2 تموز 2020 الصادر عن مجلس الوزراء، والذي أورد أنه يتعذّر تطبيق المادة 36 من القانون لحلول الدولة في الإدارة وبالتالي في موجبات المدير المالية، وأن أي تأخير في تسديد النفقات التشغيلية والرأسمالية سيكون له تأثير على قطاع الاتصالات، وأن مجلس الوزراء قد وافق على مشروع قانون يرمي إلى تعديل المادة 36 من القانون بما يتلاءم مع الصيغة النهائية لدفتر الشروط وعقد الإدارة الجديدة. وهو ما وجدت فيه مصادر قانونية إصراراً على تنفيذ مشروع قانون لا قوة قانونية له على حساب قانون نافذ، إضافة إلى اعتبار قرار وزاري أقوى من القانون.

بالنتيجة، جاء في القرار الإعدادي للشورى أنه «يُنظَر إلى طلب وقف التنفيذ في ضوء جدية الأسباب المدلى بها وبالنظر إلى ظروف القضية وتلافياً للأضرار البليغة التي قد تنشأ عن تنفيذ القرار المطعون، يتبين أن شروط المادة 77 متوفرة في المراجعة، فيقتضي بالتالي وقف التنفيذ».

وإلى وقف التنفيذ الذي يفترض أن يُنفذ خلال شهر، تقرّر إدخال «ميك 2» في المحاكمة وتكليف وزارة الاتصالات تقديم مطالعتها حول موضوع النزاع. ورغم أن القرار يطاول بتداعياته «ميك 1» ضمناً كونه يوقف تنفيذ قرار وزاري يشملها، إلا أنه لم يتم التطرق إليها في قرار «الشورى» انطلاقاً من أن صفة المدّعي محصورة بـ«ميك 2» (مساهم).

(أرشيف)

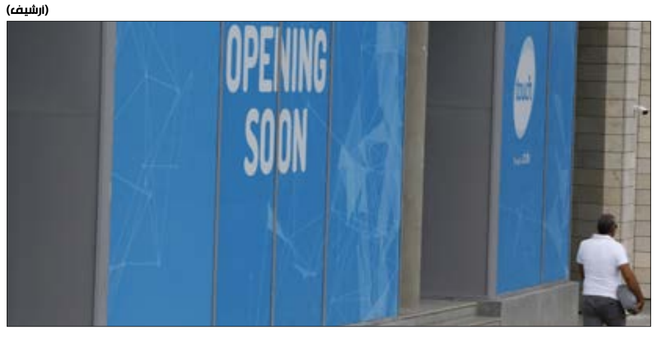

علم وخبر

كاميرات التجسس الأمنيّة: ديل كول يتراجع

بعد الاعتراض الحاسم من سكان منطقة جنوبيّ الليطاني، وبعد تبلّغه موقفاً واضحاً من الجيش اللبناني برفض مشروع كاميرات المراقبة، بعث قائد قوات اليونيفيل الجنرال ستيفانو ديل كول، بكتاب إلى الأمم المتحدة، يبلغها فيه بصعوبة تنفيذ المشروع. وكانت القوات الدولية قد بدأت التحضير لتركيب كاميرات مراقبة ذات تقنيات متطورة في منطقة انتشارها، تغطي بها الثغرات في كاميرات المراقبة العائدة للعدو الإسرائيلي، وهو ما عُدّ محاولة من اليونيفيل لمساندة العدوّ استخبارياً. وتصدّى الأهالي لهذا المشروع، بما أدى إلى إفشاله.

عثمان يعاقب عائلات الفارّين

قرر المدير العام لقوى الأمن الداخلي، اللواء عماد عثمان، وقف التغطية الصحية وكلّ التقديمات لعائلات العسكريين الذين يفرّون من الخدمة. ويُعدّ هذا الإجراء عقوبة جماعية لعائلات أفراد يطالب معظمهم بقبول «تسريحهم» من الخدمة قانونياً بعد قضائهم السنوات المنصوص عليها لتقديم طلبات التسريح، إلا أن المديرية ترفض قبول «تقاعدهم» المبكر، بذريعة خفض النفقات. ويزيد هذا القرار من تبعات الأزمة الاقتصادية التي يعانيها عموم سكان لبنان، وإن بدرجات متفاوتة، علماً بأن عائلات العسكريين باتت تصنَّف من الأكثر فقراً، نتيجة انهيار قيمة الرواتب، ربطاً بانهيار سعر صرف العملة الوطنية في مقابل الدولار.

المحافظ يمنع ملاحقة رئيس بلدية

يمثل رئيس بلدية أنطلياس إيلي أبو جودة المحسوب على النائب الراحل ميشال المر أمام المحكمة في أول تموز المقبل، لكن لن يجري التحقيق معه في الملف الأهم المتعلق باختلاس الأموال وتزوير المستندات لأن محافظ جبل لبنان محمد مكاوي يمتنع منذ أشهر عن رفع الحصانة عنه في هذا الصدد. وقد سجلت عدة تدخلات سياسية في هذا السياق، آخرها زيارة فريق محسوب على المر للمحافظ «لشرب القهوة».

قضية اليوم

القضاء العسكري «يُطبِّع» مع العملاء!

لم يكن العميل جعفر غضبوني الوحيد الذي يتركه القضاء العسكري حرّاً. وإن كان لهذا العميل حامٍ أميركي يأمر فيُجيبه القضاء العسكري بالسمع والطاعة، فلمفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية بالإنابة فادي عقيقي باعٌ طويل في التهاون مع المشتبه فيهم بالتواصل والتعامل مع العدو الإسرائيلي. سلسلة ملفات لموقوفين تواصلوا مع إسرائيليين ودخلوا أراضي العدو عُرِضت على النيابة العامة العسكرية، لكن عقيقي وسلفه بيتر جرمانوس لم يتّخذا أي إجراء بحق أي منهم، سوى الاستعجال بالترك ومنع التوقيف!

من يدعو الى التطبيع ويتواصل مع إسرائيليين. يوثّق القضاء العسكري بالتعهّد بعدم التكرار! (أرشيف)

رضوان مرتضى

العميل جعفر غضبوني، رقيب في سلاح مشاة العدو الإسرائيلي، ابن بلدة الناقورة الذي خدم في صفوف جيش العدو لنحو عشر سنوات، أوقفه الأمن العام في مطار بيروت في السادس من حزيران الجاري لورود اسمه على البرقية 303 (برقية تصدر عن الجيش لمتابعة العملاء). إلا أنّ قلب مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية بالإنابة القاضي فادي عقيقي رقَّ لحال العميل الذي يحمل الجنسية الأميركية، ومن دون أن يعبأ بأنّ غضبوني هذا نكّل بأبناء الجنوب أثناء عمله في جهاز الاستخبارات التابع لعصابات العميل أنطوان لحد. ويبدو أن عقيقي لم يتّعظ من تجربة رئيس المحكمة العسكرية السابق العميد حسين عبد الله، الذي ترك جلاد الخيام عامر الفاخوري، وباستخفاف قلّ نظيره، قرر السماح للعميل بالخروج لقضاء عطلة نهاية الأسبوع وسط عائلته، على أن يحضر اليوم الإثنين ليستمع إليه. اكتفى عقيقي بحجز جواز سفر غضبوني اللبناني، تاركاً معه جواز سفره الأميركي، علماً بأنّ غضبوني غادر تل أبيب عام 1995 إلى كندا ومنها إلى الولايات المتحدة الأميركية حيث استقرّ فيها.

خطوة عقيقي هذه لم تكن وليدة اللحظة، بل تُعبّر عن نهج بات سائداً في القضاء العسكري، إذ إنّ المدعي العام العسكري، الذي ارتكب فضيحة منذ أسابيع بإطلاقه سراح مشتبه فيه تطوّع للعمل مع الموساد الإسرائيلي، لم يُحاسبه أحد. يومها سارع القضاء العسكري إلى إصلاح الخطيئة بمخالفة قانونية لإعادة توقيف المشتبه فيه مارك ط. الذي

> **اعترفت بأنها ترددت إلى تل أبيب ثلاث مرات. لكنّ عقيقي أشار بإطلاق سراحها!**

لحسن حظ عقيقي وقاضي التحقيق لم يتمكن من التواري عن الأنظار طويلاً. غير أنّ لعقيقي مآثر مشابهة. فقد سبق قبل أسابيع أن رفض توقيف اللبناني الكسندر ق. (مواليد 1988)، علماً بأنّ المشتبه فيه المشهور بـ«Alex» يعمل في المجال نفسه الذي يعمل فيه المشتبه فيه مارك، بوصفه مدرب فنون قتالية وأسلحة وحماية شخصيات، ويدرّب جنوداً وضباطاً في الجيش اللبناني. وقد تبين أنّ للمشتبه فيه تواصلاً مع حسابات مشبوهة على مواقع التواصل الاجتماعي، لكنه ذكر أنّه حذفها بعدما تبين له أنها تابعة للعدو الإسرائيلي، علماً بأنّ بينها حساب اسمه Mossad Sayaret.

كذلك نشر اللبناني حسين ن. (مواليد 1988)، صوراً وتعليقات تدعو إلى التطبيع مع العدو الإسرائيلي. فقد وضع على حسابه على تويتر صورة للعلم اللبناني مضاءً على أحد الأبنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مذيّلاً الصورة بعبارة: «بل نُريدها نُريد السلام، وتبأ لأفكاركم الإيرانية». أوقف في الثامن من كانون الأول عام 2020 ليعترف بأنّه نشرها لكونه يؤيد «السلام مع إسرائيل من خلال اتفاقية تُبرم من جانب الدولة اللبنانية فقط لا غير». لم يتم توقيف حسين ولو ليوم واحد. فقد أشار مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية بالإنابة، فادي عقيقي، بتركه لقاء سند إقامة، وأخذ تعهّد منه بعدم نشر أي صور أو مقالات تدعو إلى التطبيع مع العدو.

لم يكن حسين الوحيد الذي يرفض مفوّض الحكومة توقيفه في ملفات كهذه تتعلّق بالدعوة إلى التطبيع مع «إسرائيل». فقد سبق أن أشار بترك اللبناني مازن ر. (مواليد 1979) الذي كان يضع «إعجابات» على منشورات الناطق باسم جيش العدو أفيخاي أدرعي. كذلك كان يُبدي إعجابه بمنشورات صفحة «أصدقاء إسرائيل» التي تنشط في مجال لمّ شمل «أصدقاء إسرائيل» في العالم العربي والتواصل معهم للتنسيق والعيش معاً «بعيداً عن الخلافات والحرب». وذكر مازن الذي استُدعي للتحقيق في 15 كانون الأول 2020 أنه يُتابع أخبار الجالية الدرزية المقيمة داخل أراضي العدو بهدف معرفة طبيعة تأقلمهم في العيش مع الصهاينة، علماً بأنّ المحققين وجدوا على صفحته أنه سبق أن أعاد نشر منشور لمجندة إسرائيلية ولضابط في جيش العدو. وذكر أنّ شخصين إسرائيليين تواصلا معه عبر برنامج للمحادثات، لكنه لم يُجب بسبب عدم معرفته باللغة العبرية، وخشية كشف الأجهزة الأمنية أمره. مجدداً قرر القاضي عقيقي تركه لقاء سند إقامة، بعد تعهده بعدم التكرار.

في آذار من العام الحالي، أوقف الأمن العام اللبناني سمير ض. (1972) الذي يحمل الجنسيتين الفرنسية والكندية، بعدما تبيّن أنّ لديه تواصلاً مع شخصيات إسرائيلية تكندية تابعة لمنظمات صهيونية. وتبين أيضاً وجود اتصالات بينه وبين أرقام تُستخدم من قبل استخبارات العدو الإسرائيلي. ولدى التحقيق معه، ذكر أنّه كان يعمل مرّبّياً نسائياً في كندا حيث تعرف إلى شخصيات من أصول إسرائيلية. وأبلغ المحققين أنّه بقي على تواصل معهم، معدّداً بضعة أسماء لشخصيات إسرائيلية. خابر المحققون مفوّض الحكومة عقيقي، ليشير بتركه بسند إقامة بعد التعهّد بعدم التكرار.

القصة نفسها تكررت مع القاضي عقيقي. فقد رصد الأمن العام تواصلاً بين اللبنانية لينا ط. (مواليد 1978) والإسرائيلي Stef Israel والإسرائيلي البلجيكي Stef Las. ولدى متابعة صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، تبيّن أنّ ضمن لائحة أصدقائها أيضاً الإسرائيلي Eli Elic Cohen الذي يتفاعل مع منشوراتها. في 12 نيسان 2021، استُدعيت إلى التحقيق، لتعترف بأنّها تتواصل مع «صديق» لها يقيم في تل أبيب، تعرّفت إليه في بلجيكا قبل عشر سنوات، حيث كان يعمل في تجارة الألماس. واعترفت بأنّها ترددت إلى تل أبيب ثلاث مرات لزيارة صديقها وحضور حفل زفاف. المفاجأة أنّه لدى مراجعة المحققين لعقيقي، أشار بتركها بعد تعهّدها خطياً بعدم التواصل مع إسرائيليين وعدم التردد إلى أراضي العدو.

قبل عقيقي، كان القاضي بيتر جرمانوس يعتمد النهج نفسه. فقد بيّنت استقصاءات الأمن العام أنّ ليلى يّ (مواليد 1994) على علاقة غرامية بشخص إسرائيلي يُدعى Or Bashar تُريد الزواج منه ومعرفة كيفية الذهاب إلى الأراضي المحتلة. عرض عليها أحد الأشخاص السفر إلى دولة أوروبية ومنها إلى «إسرائيل». استُدعيت إلى التحقيق بتاريخ 5 شباط 2019، لتُقرّ بأنّها تنشط على صفحة Lebanese jewish community council مع العديد من الأشخاص عبرها للسؤال عن طريقة للسفر إلى «إسرائيل» للزواج من حبيبها الإسرائيلي الذي أقنعها بوجوب اعتناق الديانة اليهودية. وتبيّن أنّ لديها صديقين إسرائيليين على صفحتها على فيسبوك هما Itzik Dror وزوجته Eti Avani اللذين تبادلت معهما الأحاديث بشأن الإقامة والعيش في فلسطين المحتلة. راجع ضباط الأمن العام مفوّض الحكومة آنذاك بيتر جرمانوس الذي أشار بترك صاحبة العلاقة بسند إقامة وأخذ تعهّد خطي منها بعدم التواصل مع أشخاص داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة أو مع إسرائيليين.

تساهل جرمانوس مع ليلى باسم الحب، لكنها لم تكن الوحيدة. فقد قرر جرمانوس ترك اللبناني سميح ق. (مواليد 1994) الذي كتب على حسابه على «تويتر» تغريدة دعا فيها إلى التطبيع مع العدو الإسرائيلي وعقد معاهدة سلام معه وشراء السلاح منه قبل أن يحذفها إثر الانتقادات الكبيرة التي تلقّاها من الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي. أوقف بتاريخ 7 نيسان 2020 ليُؤكد أنّه كتب العديد من التغريدات المتعلقة بإسرائيل انطلاقاً من اقتناعاته السياسية، معتبراً أنّه يُريد شراء السلاح من «إسرائيل» أسوة بما فعلته أحزاب لبنانية خلال تعاملها العسكري مع العدو. لم يوافق جرمانوس على استمرار توقيفه، بل أشار بتركه فوراً بعد أخذ تعهّد منه بعدم تكرار كتابة تغريدات متعلقة بالكيان الإسرائيلي.

لجرمانوس باعٌ طويل في هذا المجال. فقد سبق أن راجعه الأمن العام بشأن الفلسطيني الألماني حاتم ذ. (مواليد 1972)، اللاجئ في لبنان، والذي نشر صوراً له أمام المسجد الأقصى، ليتبيّن خلال التحقيق معه في آب 2019 أنّه سافر برفقة صديقه عبر مطار دوسلدورف الألماني إلى الأردن، ومن هناك توجها إلى الحدود الفلسطينية ليعبراها نحو القدس، حيث زارا الأماكن المقدسة ثم توجه إلى مسقط رأسه صفد. يومها أشار جرمانوس بتركه بسند إقامة وختم المحضر.

مشكلة النيابة العامة العسكرية، والمحكمة العسكرية، ومحكمة التمييز العسكرية، ليست محصورة في التساهل مع التواصل الذي يُصنّفه القضاة بأنه «غير أمني» مع العدو، بل يتعداه إلى التساهل مع من يتطوّع للعمل مع استخبارات العدوّ، وصولاً إلى البحث عن أي ذريعة للتساهل مع عملاء موقوفين ومحكومين، كما مع أولئك الذين فروا من لبنان عام 2000، كالفاخوري وغضبوني. الرسالة التي يوجّهها القضاء العسكري مفادها أن لبنان أرض صالحة للتطبيع مع العملاء.

إخبار لمنع سفر العميل غضبوني

تستعدّ هيئة ممثلي الأسرى والمحررين للتقدم بإخبار أمام المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات لتوقيف العميل جعفر غضبوني، طالبين منع سفره المقرر الثلاثاء عبر مطار بيروت الدولي. وعلمت «الأخبار» أنّ ممثلي الهيئة سيتقدمون بإخبار ثانٍ أمام القضاء العسكري ضد غضبوني. كما دعت هيئة ممثلي الأسرى والمحررين إلى اعتصام أمام مبنى المحكمة العسكرية، عند الساعة العاشرة والنصف من صباح اليوم، للمطالبة بمنع سفر العميل غضبوني من لبنان، وبإخضاعه للمحاكمة، ورفضاً لعودة أي عميل إلى لبنان من دون عقاب.

رد

نقيب المحامين:
لا يمكن النظر إلى المرفأ من دون تأمين حقوق ضحايا التفجير

جاءنا من نقيب المحامين في بيروت، ملحم خلف، الردّ الآتي:
نشرت جريدتكم في العدد رقم 4362 الصادر يوم الجمعة الواقع في 2021/6/11 مقالاً للسيدة رلى إبراهيم في مانشيت الصفحة الأولى بعنوان «نهاية "بور" بيروت»، وقد نُشر مضمون المقال في الصفحة الثانية من العدد بعنوان «المرفأ يقترب من الإفلاس - نهاية "بور" بيروت!».
تبعاً لما تضمّنه المقال من مغالطات وإيحاءات في غير محلها، يطلب مكتب الادّعاء في نقابة المحامين في بيروت الذي يضم محامين يتولون مهمة المرافعة والمدافعة عن أهالي الضحايا والضحايا والمتضررين من جريمة المرفأ التي وقعت بتاريخ 2020/8/4، نشر التوضيح التالي:
أولاً: لا بد من الإشارة، بادئ ذي بدء، إلى أن المقال المذكور، أغفل كلياً القضية الإنسانية الكبرى التي يشكل الحجز على المبالغ المتوجبة والتي سوف تتوجب لإدارة واستثمار مرفأ بيروت إحدى نتائجها. علماً، أن الحق بالتعويض عن كل الأضرار اللاحقة بالأشخاص من جراء جرم أو شبه جرم هو حق مكرّس في الشرع الطبيعي، كما في كل التشريعات الداخلية والأجنبية والدولية. وهذا الحق يمارس ضد كل مسؤول بحسب قواعد المسؤولية المدنية والجزائية؛ وإدارة واستثمار مرفأ بيروت هي مسؤولة عن الجريمة الكبرى التي حلّت بالعاصمة وبأهلها كما ثبته ادعاء حضرة المحقق العدلي في قضية جريمة مرفأ بيروت، وهي أيضاً مسؤولة بالمال عن مسؤوليها وموظفيها الذين ادعت عليهم النيابة العامة لدى المجلس العدلي في هذا الجرم، وجرى توقيفهم وما زالوا موقوفين لغاية تاريخه.
ويحق لنا أن نتساءل عمّا إذا كان المقال موضوع الرد ينكر على الضحايا وأهالي الضحايا والمتضررين حقهم بمطالبة المسؤول عن جريمة العصر بالتعويض؟
ثانياً: إن إطلاق المقال الشعارات الكبيرة مثل «نهاية بور بيروت»، و«المرفأ يقترب من الإفلاس»، وغيرهما، هي كلها شعارات لا تمت إلى الحقيقة بصلة، وترمي إلى محاولة تحويل أنظار الرأي العام عن القضية الأساسية وإلى التهويل بأمور لا أساس لها. يكفي الإشارة إلى أن الحجوزات الملقاة والتي تناولها المقال لا يزيد مجموع قيمتها حتى الآن عن 1% من مداخيل المرفأ لسنة 2018 مثلاً المعروفة من الجميع والمنشورة في وسائل الإعلام!
ومن المؤسف أن يكون استعمال مثل هكذا شعارات ينطوي في جوهره على التعرض لحقوق الضحايا وأهالي الضحايا والمتضررين في العاصمة المدمّرة وعلى استكمال المسلسل الذي بدأ في جريمة التفجير الكبرى بحقهم بتاريخ 4 آب 2020؛ وكان المطلوب منهم السكوت والقبول بالكارثة التي حلّت بهم دون أن يحق لهم حتى المطالبة بأي تعويض جدي عن الأضرار المادية والمعنوية اللاحقة بهم أو اللجوء إلى الوسائل الجدية لحماية حقوقهم.
ثالثاً: إن الموضوعية كانت توجب على كاتب أي مقال يتعلق بقرار حضرة رئيسة دائرة التنفيذ في بيروت، الاطلاع على مضمون هذا القرار وعلى حيثياته الهامة التي تضيء على واقع إدارة واستثمار مرفأ بيروت منذ أكثر من ثلاثين سنة وحتى تاريخه والذي يجافي تماماً الإيحاءات التي تضمنها هذا المقال من غيرة مزعومة على أموال الدولة.
ويتمنى المكتب العودة إلى هذا القرار بما تضمنه من حيثيات ومن معطيات قانونية وواقعية تدحض ما ورد في المقال من مآخذ وإيحاءات في غير محلها.
رابعاً: تجدر الإشارة إلى أن إدارة واستثمار مرفأ بيروت خالفت مراراً وتكراراً قرار الحجز بأن قبضت من المحجوز تحت يدهم المبالغ المحجوزة. ولم تقم الإدارة المذكورة بإيداع المبالغ المحجوزة دائرة التنفيذ رغم تكليفها بذلك أكثر من مرة. وهذا ما أوجب على حضرة رئيسة دائرة التنفيذ إحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء ما تراه مناسباً بشأن هذه المخالفة التي تقع تحت طائلة أحكام قانون العقوبات.
خامساً: في مطلق الأحوال، إنه لا يمكن الالتفات الى وضع إدارة واستثمار مرفأ بيروت من الآن فصاعداً دون الأخذ بعين الاعتبار وجوب تأمين حقوق الضحايا وأهالي الضحايا والمتضررين من جريمة العصر.
سادساً: أما التباكي على إيرادات المرفأ وتصوير الوضع وكأن الحجز حال دون إصلاح الرافعات في محطة الحاويات، فهو يجافي الواقع، إذ أنه من أصل مجموع إيرادات المرفأ (التي زادت عن أربعماية مليون دولار أميركي سنة 2018) لم يصرح ويودع في ملفي الحجز بعد سبعة أشهر عل صدور قراري الحجز أكثر من ثلاثة ملايين دولار أميركي. وهذه المبالغة كافية وحدها لفضح عدم صحة المعطيات الواردة في المقال.
سابعاً: وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى أنه يعاون النقيب في القضية المطروحة في المقالة أكثر من عشرين محامياً يتولون مهمة المرافعة والمدافعة عن حقوق أكثر من ألف ضحية وأهالي ضحايا ومتضررين من جريمة العصر؛ وهذا ما سلمت به كاتبة المقال. ولو جرى سماع وجهة نظر أي منهم، كما لو جرى الاطلاع على قرار حضرة رئيس دائرة التنفيذ في بيروت، لجاء المقال أكثر موضوعية، ولما وقع في المغالطات التي وقع فيها.

نقيب المحامين في بيروت
ملحم خلف

ردّ من السنيورة

جاءنا من المكتب الإعلامي للرئيس فؤاد السنيورة الردّ الآتي:
نشرتم في عددكم الصادر يوم السبت الماضي في 12 حزيران أن السفير السعودي في لبنان وليد البخاري رفض وساطة من الرئيس فؤاد السنيورة لاستقبال الرئيس المكلّف سعد الحريري ..الخ
إن المكتب الإعلامي للرئيس السنيورة يؤكد أن هذا الخبر عارٍ عن الصحة وهو لم يحدث أبداً، والرجاء نشر هذا البيان عملاً بقانون المطبوعات وحقّ الردّ.

تقرير

«المستعان بهم» في «الرسمي» يرفضون إصدار نتائج الامتحانات

فاتن الحاج

لعنة تسمية «المُستعان بهم» تلاحق 3300 أستاذ في التعليم الرسمي قبل الظهر (2500 معلم في التعليم الأساسي و800 أستاذ ثانوي) منذ عام 2015. ولم يستحق لهم يومها سوى بدلات يتقاضونها من الجهات المانحة عبر وحدة التعليم الشامل في وزارة التربية، على غرار «المستعان بهم» في مدارس تعليم اللاجئين السوريين بعد الظهر. «لكن حتى هذه البدلات باتت تصل إلينا بشق الأنفس ولم نقبض قرشاً من مستحقات العام الدراسي الحالي»، بحسب عضو لجنة «المستعان بهم» في التعليم الثانوي، فادي شحادة، الذي أعلن مع بعض زملائه في التعليم الثانوي والأساسي حجب نتائج الامتحانات المدرسية النهائية حتى تسديد مستحقات الفصلين الأول والثاني وضمان احتساب ساعات حزيران كاملة. إلا أن بعض المعلمين «المستعان بهم» قرروا عدم التصادم مع المديرين، كما قال رئيس لجنة متابعة القضية في التعليم الأساسي، حسن سرحان، وقرروا إنجاز ما عليهم، على أن ينفذوا خطوات تصعيدية مع العام الجديد.

وسبب التأخير في الدفع، كما قال، خلاف بين مصرف لبنان والجهات المانحة على سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار. «الأخبار» علمت أنه لم يصل حتى الآن إلى المصرف أي مبلغ لسداد ما تبقى من مستحقات العام الدراسي الماضي، ومستحقات العام الحالي، ومنها مستحقات المعلمين المستعان بهم، وإن كانت الجهات المانحة التي تفاوض المصرف المركزي على سعر 12700 ليرة وما يزيد للدولار الواحد، تعتقد أن المبلغ الذي وعدت بتأمينه كمرحلة أولى، ولم تؤمنه حتى الآن، وهو لا يتجاوز 5 ملايين دولار، بإمكانه أن يغطي تقريباً الفصل الأول والثاني للمعلمين قبل الظهر والفصل الأول لمعلمي بعد الظهر.

«المستعان بهم»، بحسب سرحان، «لا هم معلّقون ولا هم مطلّقون»، لا هم في الملاك ولا حتى في التعاقد. يعملون من دون عقود سنوية، ولا رقم آلي يضمن لهم حقوقاً قانونية يتمتع بها زملاؤهم المتعاقدون. أجر ساعتهم في التعليم الأساسي 20 ألف ليرة وفي التعليم الثانوي 27 ألفاً، على غرار المتعاقدين فئة ثانية، في حين أن المتعاقد فئة أولى في التعليم الثانوي يتقاضى 36 ألف ليرة بدل ساعة التعليم.

هؤلاء الذين يدرّسون طلاباً لبنانيين في المدارس والثانويات الرسمية يطمحون إلى قبض رواتبهم من خزينة الدولة، أسوة بباقي زملائهم المتعاقدين، وأن تُزال عنهم «وصمة المستعان بهم». ومن مطالب «المستعان بهم»، بحسب شحادة، اعتبارهم متعاقدين نظاميين عبر إبرام عقود رسمية معهم، وإعطائهم حق التدرج لاحتساب سنوات الخبرة، خصوصاً أنه مضى على الاستعانة ببعضهم نحو 7 سنوات.

فلسطين تحطم الأسوار

معركة تثبيت قواعد الاشتباك

إبراهيم الأمين

تتسارع التطورات الخاصة بفلسطين. لم يكن أحد يتوقّع أن تتراجع الضغوط على قوى المقاومة بعد المواجهة الأخيرة. لا إسرائيل بصدد التنازل أكثر بعد الفضيحة التي أصابت جيشها وساعدت على إطاحة حكومتها، ولا حلفاء العدو في المنطقة والعالم سيُظهرون ارتياحاً لقدرة المقاومة على توسيع هامش المناورة. لكن الجميع يعرفون أن الأمور ليست رهن حسابات سياسية من فوق فقط، بل تتّصل أساساً بالواقع الميداني.

كان العدو، ومَن معه من فلسطينيين وعرب وأجانب يحرصون على القول إن اتفاق وقف إطلاق النار لم يتضمّن تفاهماً سياسياً يلزم إسرائيل بوقف كلّ نشاط في القدس. لكن هؤلاء كانوا يعون جيّداً أن المقاومة لا تحتاج إلى وثيقة مُوقّعة لتُلزم العدو بقواعد جديدة للاشتباك. وبهذا المعنى، تعرف المقاومة أن معركة تثبيت قواعد الاشتباك الجديدة تحتاج إلى جهود كبيرة، وإلى جولات إضافية من المواجهات، وهذا هو جوهر الإعلانات المتكرّرة من جانب قوى المقاومة، أنها في حالة جهوزية لاستئناف المعركة العسكرية إن حاول العدو إعادة الأمور إلى ما وراء 21 أيار الماضي.

هذا بالضبط ما يعيشه الجميع خلال الساعات الساخنة. في إسرائيل هناك ميل سياسي، وحتى لدى القوى السياسية، لعدم الرضوخ للمقاومة والتوقّف عن الأنشطة المعادية في القدس. حتى داخل أجهزة الأمن والشرطة والجيش، هناك مَن لا يريد منع المستوطنين بالقوة من الاقتراب من المسجد الأقصى والأحياء المجاورة له. لكن، في الكيان نفسه أيضاً، هناك جهات موجودة في الجيش وأجهزة الأمن وفي بقية الوزارات، تعرف أن الأمور تَغيّرت، وأن احتمال عودة المواجهة ليس افتراضاً خيالياً، بل هو أمر ممكن في لحظة واحدة. وبالتالي فإن إسرائيل تحتاج إلى ترتيبات كثيرة في جبهتَيها الداخلية والخارجية قبل الشروع في مواجهة جديدة.

من جانبها، لا تُظهر المقاومة في غزة وفي مناطق أخرى رغبة في العودة إلى الحرب فقط، لأجل تثبيت قدرتها على المواجهة، بل هي لا تمانع استثمار الانتصار والشروع في عملية إعادة الإعمار، وحتى ترتيب الوضع الفلسطيني. لكنها تعي أيضاً أنه في حال إصرار العدو وحلفائه من العرب والغربيين على مقايضة أهل فلسطين بحرمانهم من الإعمار والطعام إن واصلوا المقاومة، فإنها معنيّة بأن تفرض على العدو مقايضة من نوع آخر: الإعمار والطعام وحرمة القدس مقابل الأمن في الكيان.

هذه المرّة، على العدوّ النظر بعيون إضافية، لأن المشكلة صار بالإمكان أن تتجاوز مساحة فلسطين التاريخية، وليس قطاع غزة فقط!

«الأخبار» تنشر وقائع المبادرة المصريّة للمصالحة وملاحظات «فتح»

إلغاء اجتماع الأمناء العامين الفلسطينيين في القاهرة

بعد جرعة الأمل العالية التي تلقّاها الشعب الفلسطيني بانتصار المقاومة في قطاع غزة، وحالة الوحدة الجغرافية والسياسية التي أبهرت الجميع، اتجهت الأنظار إلى القاهرة، حيث وُجّهت دعوة مصرية إلى الفصائل الفلسطينية لعقد لقاء الأمناء العامين، في أعقاب زيارة مكّوكية لوزير المخابرات المصرية، اللواء عباس كامل، إلى كلّ من رام الله وغزة، وأكبها تفاؤل كبير بإمكانية استثمار اللحظة لتحقيق مصالحة حقيقية. غير أن المشهد تغيّر تماماً في أعقاب الموقف الذي اتّخذته حركة «فتح» من المبادرة المصرية الشاملة للمصالحة.

القاهرة ــ الأخبار

القصة الكاملة

بدأت القصة بزيارة مفاجئة لوزير المخابرات المصري، عباس كامل، إلى كلّ من رام الله وقطاع غزة مروراً بتل أبيب، حيث التقى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في رام الله، ورئيس حركة «حماس» في غزة يحيى السنوار، ونائبه خليل الحية، وقدّم لهم المقترح الذي طلب منه الرئيس عبد الفتاح السيسي أن يحمله بنفسه ويعرضه على الطرفين بوصفه خطّة لإنهاء الانقسام، ومن ثمّ بدء مصر بمشروع إعادة الإعمار في القطاع، وبحصل على ردود واضحة من الطرفين قبل دعوة الفصائل والحديث مع الأميركيين وبعض الجهات الدولية.

حصل كامل على موافقة صريحة على الخطّة المصرية من «أبو مازن» والسنوار، وهو كان قد تحدث مع رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، إسماعيل هنية، هاتفياً، أثناء وجوده في غزة، حيث أكد له الأخير قبول الحركة بالخطة والدعوة المصريّين، على أن يشارك بنفسه في اللقاءات على رأس وفد كبير من «حماس» يمثّل الداخل والخارج. وبناءً على ذلك، وجّهت القاهرة دعوات إلى كلّ من «أبو مازن» وهنية والأمين العام لحركة «الجهاد الإسلامي زياد النخالة، وباقي الأمناء العامين للفصائل، للقاء في القاهرة يوم السبت الواقع فيه 11 حزيران، للإعلان عن الاتفاق وفق البنود التي قُدّمت للطرفين، علماً بأن القاهرة دعت النخالة بشكل مسبق لوضعه في صورة المقترح قبل اللقاء العام تحسُّباً لأيّ مواقف مفاجئة.

وينصّ المقترح (اطّلعت «الأخبار» على نسخة منه) على 3 خطوات وفق خريطة طريق زمنية كالآتي:

الأولى: تشكيل حكومة وفاق وطني من خبراء ومهنيين.

الثانية: إعادة تشكيل مؤسّسات «منظّمة التحرير».

الثالثة: التوافق على مشروع سياسي مشترك ينطلق من «وثيقة الوفاق الوطني» ومخرجات لقاء الأمناء العامين للفصائل.

> **رفضت «فتح» العودة إلى مسار الانتخابات من النقطة التي توقّفت عندها قبل الحرب على غزة**

وتنصّ خريطة الطريق للخطوات الثلاث على الآتي:

1 - بدء اجتماعات مفتوحة حتى التوافق على حكومة وفاق وطني من خبراء ومهنيين تكون لها مهمّتان:

أولاً: الشروع الفوري في إعادة الإعمار بالتنسيق الكامل مع مصر.

ثانياً: إجراء الانتخابات التشريعية في الضفة والقطاع.

2 - وضع آلية لتشكيل «المجلس الوطني»، على أن يتمّ استكمال تشكيله وبدء عمله مطلع العام المقبل.

3 - اعتبار المجلس المُشكّل من اللجنة التنفيذية لـ«منظّمة التحرير» والأمناء العامين قيادة مؤقّتة إلى حين استكمال تشكيل «المجلس الوطني» واختيار هيئاته، بما فيها اللجنة التنفيذية الجديدة. وتتابع هذه القيادة الشأن الفلسطيني العام وتطبيق بنود المصالحة ولجنة إصلاح «منظّمة التحرير».

وعلمت «الأخبار» أن الجانب المصري حرص على ترتيب لقاءات فلسطينية رفيعة المستوى، تمهيداً للإعلان عن الخطّة المصرية بعد اجتماع يضمّ عباس مع وزير المخابرات، وقد سارت الخطوات المصرية وفق ما خُطّط له. إذ وصل هنية إلى القاهرة برفقة وفد كبير من قيادة «حماس»، كما وصل النخالة على رأس وفد من قيادة «الجهاد الإسلامي». لكن المفاجأة أطلّت برأسها مع اعتذار «أبو مازن» عن عدم الحضور، وإرسال وفد برئاسة جبريل الرجوب وعضوية روحي فتوح وأحمد حلس، فيما أعلن أحمد المجدلاني أن عباس لن يشارك في اللقاءات، وأنه ليس طرفاً في الانقسام. كذلك، علمت «الأخبار» أن القيادي الفلسطيني الموالي للسلطة، حسين الشيخ، اعتذر أيضاً عن عدم المشاركة في الوفد، شأنه شأن نائب «أبو مازن» في قيادة «فتح» محمود العالول، والحجّة أن الوفد ليس مفوّضاً التوصّل إلى اتفاق شامل، وأن مهمّته محصورة في إدخال تعديلات على المبادرة المصرية كشرط مسبق لقبول «فتح» بها.

وتجنّباً لفشل اللقاءات، لجأ المصريون إلى إدخال تعديلات على خريطة الطريق، حيث قرّر فريق المخابرات المصرية، المُشرف على هذا الحوار، الاجتماع أولاً مع وفد «فتح» بشكل منفرد، ثمّ عاد والتقى وفد «حماس»، قبل أن يبادر إلى سحب الدعوة التي كانت مُوجّهة إلى قادة بقية الفصائل الفلسطينية، وذلك بعد تيقّنه من صعوبة تكريس التفاهم على المبادرة.

مقترحات «فتح» المضادة

ومع أن الفريق المصري بذل جهوداً كبيرة، متنقّلاً بين مقرّي إقامة وفدَي «حماس» و«فتح»، إلا أنه سلّم أخيراً بفشل المهمة على إثر إصرار وفد «فتح» على أن أيّ لقاء مع وفد «حماس» لا بدّ أن يسبقه تعديل مصري على الورقة، وأخذ بعض الملاحظات التي أرسلها «أبو مازن». وبحسب المصادر المتابعة، فإن ملاحظات وفد السلطة شملت الآتي:

أولاً: رفض «فتح» العودة إلى مسار الانتخابات من النقطة التي توقّفت عندها قبل الحرب على غزة، وإبداؤها استعدادها للتفاوض على موعد جديد لإجراء الانتخابات باليات جديدة مطلع العام المقبل.

ثانياً: رفض «فتح» تشكيل قيادة جديدة ولو مؤقّتة لإدارة الشأن الفلسطيني، واعتبارها أن اللجنة التنفيذية لـ«منظّمة التحرير» تُمثّل القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني، مع إبداء الاستعداد لضمّ ممثّل عن كلّ من حركتَي «حماس» و«الجهاد»، إلى حين الاتفاق على آلية لتشكيل «المجلس الوطني».

ثالثاً: تخفيض مستوى الحضور في اجتماع الأمناء العامين، واستبداله بلقاء لممثّلي القوى والفصائل الفلسطينية.

رابعاً: أن يسبق أيّ حوار لتشكيل حكومة توافق، تمكينُ الحكومة الفلسطينية الحالية برئاسة محمد اشتية من الإشراف على ملفّ إعادة الإعمار في غزة.

خامساً: رفض «فتح» القاطع لمشاركة أيّ فصيل لم يُوقّع على اتفاق القاهرة 2011 في اللقاءات القادمة.

وعلى إثر مداولات شارك فيها المصريون، كما قيادات من «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، قرّر السنوار والحيّة عدم المشاركة في اللقاءات، بينما فوّض هنية نائبه صالح العاروري ترؤس وفد يضمّ حسام بدران وروحي مشتهى للمشاركة في لقاء مع وفد «فتح». كما قرّرت «حماس» عدم إذاعة أيّ بيان أو الإدلاء بتصريحات حول هذا اللقاء، بخلاف ما فعلته على إثر اجتماع ضمّ وفدَي «حماس» و«الجهاد». وبينما حاول فريق المخابرات المصرية إقناع رئيس وفد «فتح»، جبريل الرجوب، بخطورة العودة من دون لقاء أو اتفاق، تمّ ترتيب اجتماع بين الأخير والعاروري في مكتب وزير المخابرات المصرية، لكن من دون التوصّل إلى أيّ نتيجة، ما دفع القاهرة إلى الإعلان عن تأجيل لقاء الأمناء العامين إلى أجل غير مسمّى. وقد ردّت «حماس» على موقف «فتح» بالكشف عن لقاء هنية والنخالة في القاهرة، ثمّ نشر بعض الصور والوقائع من استقبال هنية للسيدة فدوى البرغوثي، زوجة القيادي البارز في «فتح» مروان البرغوثي (الأسير في سجون الاحتلال)، والذي كان قد شكّل قائمة منفصلة عن الحركة في الانتخابات التي تمّ إلغاؤها.

تغيّر المشهد تماماً في أعقاب الموقف الذي اتّخذته حركة «فتح» من المبادرة المصرية الشاملة للمصالحة (أ ف ب)

سجال مصري ــ إسرائيلي

من جهة ثانية، كشفت مصادر في القاهرة عن سجالات غير معلنة بين المصريين والإسرائيليين حول آلية إعادة إعمار غزة، موضحة أن العدو يحتجّ على مباشرة السلطات المصرية السماح بإدخال كمّيات من الاسمنت والمعدّات اللازمة لإعادة الإعمار خلال الفترة الحالية إلى القطاع، من دون موافقة إسرائيلية. على أن اللافت في ذلك أن الجانب المصري الرسمي يتعمّد تسريب موقفه الرافض لطلبات العدو في شأن ضرورة التنسيق الكامل حول ما يجب إدخاله إلى القطاع، فضلاً عن طلبات إسرائيلية أخرى بينها ممارسة الضغط على «حماس» من أجل وقف التدريبات العسكرية التي أعلنت عنها «كتائب القسام» أخيراً، وهو ما أكدت مصر أنه «شأن فلسطيني خاص».

ونُقل عن مسؤولَين مصريين طلبهم عدم التدخّل الإسرائيلي في ملفّ المساعدات التي تصل عبر معبر رفح باعتبار الأخير معبراً شرعياً، فيما يجري إطلاع السلطة الفلسطينية في رام الله على «جميع التفاصيل» الخاصة بمسألة إعادة الإعمار. وفي هذا الإطار، جرى، أمس، استقبال وفد حكومي من رام الله لمناقشة الملفّ الذي تنفرد القاهرة بإدارته في الوقت الحالي، على رغم وجود تنسيق مع دول أخرى. وقال المصريون إنه تمّ الانتهاء من تصوّرات لمشاريع طرق وبنايات في مناطق في غزة، تضمن حلّ مشكلات عدّة، على أن تُنفّذ سريعاً تحت إشراف الجيش المصري.

المقاومة تتأهّب لـ«ثلاثاء الغضب»: «مسيرة الأعلام» مقابل الحرب

رفعت المقاومة الفلسطينية درجة جاهزيتها للعودة إلى المواجهة، فيما صدرت تعليمات للوحدات الصاروخية بالاستعداد (أ ف ب)

غزة ــ رجب المدهون

في الوقت الذي يتوالى فيه صدور إشارات من دولة الاحتلال في شأن السماح بتنظيم «مسيرة الأعلام» في مدينة القدس المحتلة واقتحام المسجد الأقصى، رفعت فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة من أهبة استعداداتها لتجدُّد المواجهة العسكرية مع العدو، بالتزامن مع رسائل تهديد علنية، وأخرى مُرّرت عبر وسطاء تُحذّر قيادة الاحتلال من تداعيات هذه الخطوة. وبحسب مصدر في المقاومة الفلسطينية، فإن ثمة إجماعاً بين فصائل غزة على عدم تمرير «مسيرة الأعلام» المقرّرة يوم غدٍ الثلاثاء، وأن مسألة العودة إلى إطلاق النار ستكون مطروحة على الطاولة بشكل جدّي، في ظلّ عودة العدو إلى تفعيل مُسبّبات المواجهة السابقة.

وأنذرت المقاومة حكومة الاحتلال السابقة برئاسة بنيامين نتنياهو، والحكومة الجديدة بزعامة نفتالي بينت، عبر رسائل نُقلت إلى الوسطاء المصريين والأمميين بضرورة إلغاء المسيرة الاستفزازية في المدينة المقدسة، وخاصة مرورها من منطقة باب العمود أو اقتحام حرم المسجد الأقصى، محذّرة من أن الردّ قد يتطوّر ليكون بمثابة حرب إقليمية في المنطقة. وعلمت «الأخبار» أن قيادة حركة «حماس» أبلغت وزير المخابرات المصرية، عباس كامل، أن مثل هذه المسيرة ستدفع بشكل أكيد إلى تفجير الأوضاع، وأن المأزق سيكون كبيراً لدولة الاحتلال والوسطاء، لأن طبيعة ردّ المقاومة لن تختلف عن ردها الشهر الماضي، بوقف المسيرة بالنار والصواريخ.

وبالتزامن مع تحليق مكثّف للطائرات الحربية والاستطلاعية في سماء قطاع غزة على مدار اليومين الماضيين، رفعت المقاومة الفلسطينية درجة جاهزيتها للعودة إلى المواجهة، فيما صدرت تعليمات للوحدات الصاروخية بالاستعداد. وبخلاف تقديرات الاحتلال الإسرائيلي بأن المقاومة سيكون ردّها بإطلاق البالونات المتفجّرة أو تنقيط بعض الصواريخ على منطقة غلاف غزة، كشف المصدر أن ردّ المقاومة سيكون مدروساً وموازياً لمسيرة المتطرّفين في المدينة المقدسة، فيما لا تزال الوحدات الصاروخية جاهزة لتوجيه ضربات نارية مكثّفة تجاه مدن المركز في دولة العدو. وأشار المصدر إلى أن الاحتلال دأب طوال الأيام الماضية على تسريب أخبار عن استعدادات جيشه لضرب بنك أهداف في القطاع، معتبراً أن كلّ هذه الأخبار هدفها ردع المقاومة ومنعها من الردّ على «مسيرة الأعلام»، لكن «يوم الثلاثاء، سيكون الواقع مختلفاً إذا قرّر العدو تنفيذ المسيرة». وكان الإعلام الإسرائيلي قد نقل أن وزير الحرب، بيني غانتس، صادق على بنك أهداف في غزة يضمّ عدّة مئات من الأهداف الجديدة التي تمّ جمعها بعد المواجهة الأخيرة، من أجل ضربها في أيّ جولة جديدة.

في السياق نفسه، دعت «لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية» الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام 1948 وفي الضفة الغربية، إلى الزحف نحو القدس والمسجد الأقصى يوم غدٍ، لمواجهة المستوطنين وإفشال «مسيرة الأعلام». كما دعت إلى جعل الثلاثاء «يوم غضب فلسطيني» في كلّ مناطق فلسطين التاريخية. وتوجّهت اللجنة إلى الأذرع العسكرية للمقاومة في فلسطين، وإلى قوى المقاومة في لبنان وبقية العالم العربي، من أجل إعلان حالة الاستنفار والاستعداد للدفاع عن القدس والمسجد الأقصى.

وبموازاة ذلك، أكدت الفصائل الفلسطينية، في أعقاب نيل الحكومة الجديدة في الكيان العبري الثقة، أنها ماضية في ترسيخ معادلاتها بمعزل عن طبيعة الحكومة الإسرائيلية. وشدّدت حركة «حماس»، على لسان الناطق باسمها فوزي برهوم، على أن «شكل الحكومات لن يُغيّر من طبيعة التعامل مع دولة الكيان الاحتلالي الواجب مقاومته وانتزاع الحقوق منه بكل أشكال المقاومة، وفي مقدّمتها المقاومة المسلحة»، جازمةً أنها «ستستمرّ في ترسيخ معادلة أن الدم الفلسطيني والمقدّسات خط أحمر، وأن سلوك هذه الحكومة على الأرض سوف يحدّد طبيعة ومسار التعامل الميداني مع الاحتلال». من جهته، اعتبر القيادي في «الجهاد الإسلامي»، يوسف الحسايـنة، أن «تشكيل الحكومة الصهيونية الجديدة، وفي ضوء ما تلوّح به من سياسات عدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، وخاصة على صعيد إيلاء مزيد من الدعم للمشاريع الاستيطانية في مناطق الضفة الغربية المحتلة ومدينة القدس، يُنذر بوضع مزيد من صواعق التفجير في المنطقة، والتي لن يكون الاحتلال بمنأى عن ارتداداتها وآثارها». وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد، نفتالي بينت، قد توعّد في خطابه خلال جلسة الثقة، الفلسطينيين، بأنه «سيواجه العنف بيد من حديد»، فيما ستلاقي «حماس» «حائطاً من النار ردّاً على أيّ تصعيد»، مضيفاً إن «استمرار الهدوء سيجلب التقدّم الاقتصادي ومنع الاحتكاك».

> **أبلغت «حماس» الجانب المصري أن «مسيرة الأعلام» ستدفع بشكل أكيد إلى تفجير الأوضاع**

وفي ذلك، نظّم الصيادون الفلسطينيون في قطاع غزة وقفة احتجاجية رفضاً للحصار الإسرائيلي المفروض على بحر القطاع، حيث رفعوا شعارات تُندّد بالصمت الدولي إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة بحقهم، والتي تهدف إلى إبعاد 4500 صياد عن مهنتهم، عبر منع التصدير بشكل كامل إلى الضفة الغربية، ومنع دخول مستلزمات الصيد، والقيام بعمليات اعتقال ممنهجة للصيادين في البحر.

الحدث دخلت إسرائيل مرحلة جديدة بعد طيّ صفحة بنيامين نتنياهو، بشكل موقّت حتى الآن. واستبداله بتحالف يضمّ كلّ الطيف السياسي، من أقصى اليمين إلى اليسار و(جزء) من الكتل العربية، إثر نيل حكومة الثنائي «بينت – لابيد»، ثقة «الكنيست» بأغلبية 60 صوتاً مقابل معارضة 59. مع ذلك، فإن الجديد في إسرائيل سيكون في العناوين والأسماء أكثر من كونه في الخيارات والمواقف، فيما ستبقى هذه الحكومة حتى آخر يوم في عهدها، تسير على حافة التفكّك عند كلّ محطة، وتستعين بشبح عودة نتنياهو لتعزيز التلاحم بين أطرافها، إلى أن يستجدّ معطًى داخلي أو إقليمي يفجّرها أو يدفعها إلى تجاوز تبايناتها

حكومة الأضداد ترث الحكم

نتنياهو باقٍ على الخشبة

علي حيدر

من بين كلّ السيناريوات التي كانت مطروحة حول مآلات الوضع الحكومي والسياسي في كيان العدو بعد انتخابات آذار الماضي، تحقّق السيناريو الذي كان الأكثر استبعاداً بمعايير مُحدَّدة، إذ اجتمع أقصى اليمين مع أقصى اليسار في حكومة واحدة، بل وانضمّت إليهما كتلة «القائمة العربية الموحّدة»، للمرّة الأولى في تاريخ إسرائيل. هذا الكمّ من التناقضات لم يجتمع على قضية قومية أو أمنية، بل فقط من أجل إطاحة شخص نتنياهو من رئاسة الحكومة. وهكذا حدث ما كان يراهن نتنياهو على أن خصومه في معسكر اليمين لن يجرؤوا عليه، بالتحالف مع اليسار والعرب. وقد كشف فشله في إحباط هذا المسار، عن أنه بالرغم من أن مصلحته تقتضي إشعال الوضع الإقليمي، ولو على إحدى الجبهات، حجم معادلات القوّة التي تضبط الساحة الإقليمية، وحضورها القوي لدى المؤسّسات في كيان العدو، وأن هذه المؤسّسات لها الكلمة الفصل عندما ترتفع نسبة المخاطر على الأمن القومي الإسرائيلي. في كلّ الأحوال، سقط نتنياهو وأسقط معه كلّ حلفائه الذين صمدوا معه

> **يبدو واضحاً من المواقف التي أطلقها بينت أن إسقاط حكومة نتنياهو لا يعني تغييراً في السياسات الكبرى**

حتى آخر لحظة في جلسة عاصفة شهدها «الكنيست». لكن طريق عودته التي وعد بأنها ستكون «أسرع ممّا تتخيّلون»، مرهونة بثلاثة أمور: الأول مصيره كرئيس لحزب «الليكود»، والثاني سنّ قانون يمنع أيّ عضو «كنيست» متّهم بالفساد والرشوة من الترشّح لرئاسة الحكومة، والثالث مدى صمود الحكومة ونجاحها في إدارة الخلافات بينها.

بالتوازي، يبدو واضحاً، من المواقف التي أطلقها رئيس الحكومة الجديد، نفتالي بينت، خلال كلمته في «الكنيست»، أن إسقاط حكومة نتنياهو لا يعني تغييراً في السياسات الكبرى، خاصة في ما يتعلّق بالموقف من إيران والاتفاق النووي وسوريا ولبنان والموضوع الفلسطيني، إذ عبّر عن معارضته لعودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي، مُكرراً القول إن اسرائيل لن تسمح لإيران بامتلاك أسلحة نووية، وستحافظ على حرّية عمل كاملة، في موقف مطابق في المضمون والمفردات للخطاب الذي يعتمده نتنياهو. في المقابل، اعتمد رئيس الوزراء السابق استراتيجية التشكيك في جدّية بينت ومصداقيته وقدرته على تنفيذ ما يعلنه من مواقف في هذا المجال، معتبراً أن الحكومة الجديدة لن تصادق على عمليات داخل إيران في حال عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق، الذي تعامل معه على أنه حقيقة منجزة. وفي محاولة لإظهار ضعف الحكام الجدد، رأى نتنياهو أن «طهران تحتفظ بهم، لأنها تدرك أنه من الآن فصاعداً سوف تكون في إسرائيل حكومة ضعيفة، ومتراخية، ومتماشية مع إملاءات المجتمع الدولي». وشكّك في قدرة بينت على الصمود في مقابل ضغوط واشنطن، مشدداً على أنه ينبغي أن يكون بمقدور رئيس الحكومة أن يقول «لا» لرئيس الولايات المتحدة. أمّا بخصوص مضمون المواقف التي أطلقها بينت إزاء إيران، والتي لا يستطيع نتنياهو انتقادها، فقد أعرب الأخير عن قلقه من أن صاحبها «يفعل دائماً عكس ما يعِد به». وفي حركة استعراضية ترمي إلى الإيحاء بأن إزاحته عن منصبه ستُغيّر من المعادلات لمصلحة أعداء اسرائيل، توجّه إلى إيران و«حزب الله» بالقول «نحن عائدون قريباً». وكان إسرائيل في ظلّ قيادته تختلف في خياراتها وقدراتها عن حقيقتها في ظلّ قيادة غيره.

وفي ما يتعلّق بالموقف من قطاع غزة، تمنّى بينت استمرار وقف إطلاق النار. أمّا في حال خرقه، فقد حرص على منافسة نتنياهو في إطلاق التهديدات، متوعّداً بردّ كبير على ذلك. وكرّر الالتزام الإسرائيلي التقليدي بإعادة الجنود الأسرى في غزة، واصفاً استعادتهم بأنها «واجب مقدس، ينبغي تنفيذه بمسؤولية». ومع أن نتنياهو لا يستطيع أن يزايد على بينت في موقفه من الدولة الفلسطينية، وخاصة أن الأخير يدعو إلى ضمّ «مناطق ج» التي تشكّل نحو 60% من الضفة الغربية، إلى إسرائيل، إلّا أنه تناول هذه القضية، مشيراً إلى أنه «فضلاً عن إيران، التحدّي الثاني أمامنا هو منع قيام دولة فلسطينية تهدّد وجودنا»، وهو بذلك يصوّب على وجود أصوات داخل الحكومة الجديدة تتمايز في بعض الخطوط عن اليمين الإسرائيلي.

إلى ذلك، يبقى السؤال الأكثر حضوراً هو ما يتعلّق بمستقبل حكومة بينت – لابيد، ومصير نتنياهو السياسي. في هذا الإطار، حرص رئيس الوزراء السابق على التأكيد أنه «إذا أجبرنا على أن نكون في المعارضة، فسنفعل ذلك، حتى إطاحة الحكومة الخطِرة»، في إشارة إلى عزمه على البقاء في رئاسة حزب «الليكود» وترؤس المعارضة، والى أن أولويته تتمثّل في العمل على إسقاط الحكومة في أسرع وقت ممكن. ويراهن نتنياهو على أن تؤدي الانتخابات إلى معاقبة الجمهور اليميني لحزبَي «يمينا» و«أمل جديد» على مشاركتهما مع العرب واليسار في حكومة واحدة على حساب حكومة يمينية، وبالتالي إلى تعزيز مكانته وحلفائه التقليديين، بما يسمح له بنيل أغلبية 61 عضو «كنيست»، يحتاج إليها لتأليف حكومة يمينية برئاسته. ولتحقيق السيناريو المذكور، يعوّل نتنياهو على أن تسهم التناقضات القائمة بين أطراف الحكومة الجديدة إلى تفجيرها في أوّل اختبار جدّي يحاكي التباينات بين أقطابها، وهو أمر يحضر لدى مؤيّديها وخصومها على السواء.

وأجمل رئيس تحرير صحيفة «هآرتس»، ألوف بن، النتائج التي ترتّبت على سقوط نتنياهو وصعود بينت بدلاً منه، بالقول إن «إسرائيل تدخل إلى عهد سياسي جديد»، مشيراً الى أن هذه الحكومة تواجه مروحة من التباينات، عادّاً منها: «الائتلاف المتوتّر بين اليمين واليسار، والذي تختلف الأحزاب التي تُشكّله حول أيّ مسالة قومية جوهرية؛ انضمام حزب عربي كشريك في الحكم؛ كون رئيس الحكومة (بينت) يستند إلى كتلة من ستة أعضاء كانوا يفضّلون الاحتفال بتنصيب حكومة يمينية؛ نظام التبادل في المناصب والتناوب والتأثير المتساوي على قراراتها، والذي يُعقّد بشكل أكبر التسويات الشائكة التي أقرّتها الحكومة المنتهية ولايتها؛ التهديدات الواضحة والداهمة في القدس وغزة والبؤرة الاستيطانية العشوائية أفيتار، والتي من شأنها زعزعة الحكومة منذ أيامها الأولى». بالاستناد إلى هذه الألغام، يضيف بن أنه «يصعب تقدير كيف ستعمل الحكومة الجديدة، وكم من الوقت ستصمد، وكيف ستردّ على التحدّيات الأمنية والاجتماعية التي ستمثّل أمامها». والنتيجة الواضحة التي ستترتّب على ذلك هي أن أيّاً «من الوعود الانتخابية للأحزاب التي تُشكّل الحكومة الجديدة لم يُعَد واقعياً، في ظلّ عدم وجود أغلبية واضحة لأحد الأطراف، بسبب نظام الفيتو المتبادل على قرارات مختلف حولها، ولأن انسحاب أيّ كتلة من شأنه أن يؤدّي إلى انهيار هذا الجسر المتهلهل».

اعتمد رئيس الوزراء السابق استراتيجية التشكيك في جدّية بينت ومصداقيته وقدرته (أ ف ب)

إيران

توقّعات بتراجع المشاركة الجماهيرية: رئيسي يتقدّم السباق

على بعد أيام قليلة من الانتخابات الرئاسية الإيرانية المُقرّرة في 18 حزيران الحالي، تذهب غالبية الاستطلاعات والتوقّعات إلى ترجيح كفّة المرشّح إبراهيم رئيسي، الذي يبدو لافتاً تعاظم الفارق بينه وبين بقية المرشّحين. فيما لا يُنتظر تسجيل نسبة تصويت عالية مشابهة لما شهدته الدورة السابقة

طهران - محمد خواجوني

يقترب التنافس بين المترشّحين السبعة للرئاسيات الإيرانية من أيّامه الأخيرة، فيما تشير استطلاعات الرأي إلى تقدّم إبراهيم رئيسي على سائر المرشّحين، وكذلك تراجع نسبة المشاركة في التصويت مقارنةً بالدورة السابقة. وستُجرى الانتخابات الرئاسية بدورتها الثالثة عشرة بالتزامن مع انتخابات المجالس البلدية والقروية، يوم الجمعة الواقع في 18 حزيران، لتكون أمام المترشّحين فرصة حتى يوم الخميس للدعاية الانتخابية. وأقيمت، السبت الماضي، المناظرة التلفزيونية الثالثة والأخيرة، حول موضوع «هواجس الناس ومطالبهم». ومِثلها مِثل سابقتَيها، طغت الموضوعات الاقتصادية والمعيشية، في هذه المناظرة، على سائر الموضوعات، فيما بقيت قضايا السياسة الخارجية، بما فيها المحادثات النووية، على الهامش.

ويقترب التنافس من أيامه الأخيرة، بينما يلقي موضوع رفض أهلية بعض المترشّحين من الوجوه الشهيرة، بمن فيهم علي لاريجاني مستشار المُرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية والرئيس السابق لثلاث دورات للبرلمان، وإسحاق جهانغيري النائب الأول لرئيس الجمهورية، بظلاله على أجواء الانتخابات، حيث لا تزال النقاشات محتدمة في هذا الخصوص. وبعد 14 يوماً من الإعلان عن الأسماء النهائية للمرشّحين، نفى لاريجاني، السبت الماضي، في بيان مقتضب، «التقارير المُقدّمة» لمجلس صيانة الدستور حوله وحول عائلته، ووصفها بأنها «أكاذيب»، وطلب من المجلس الإعلان عن «كلّ أسباب عدم إحراز أهليته»، «من دون أيّ تستّر، وبصورة رسمية و»على الملأ». وردّاً على هذا الطلب، غرّد عباس علي كدخدائي، المتحدّث باسم «صيانة الدستور»، على «تويتر»،

> **طلب لاريجاني من «صيانة الدستور» الإعلان عن «كلّ اسباب عدم إحراز اهليته»**

قائلاً إن قانون الانتخابات لم يأخذ في الاعتبار مسألة «الاحتجاج على عدم إحراز الأهلية، ونشر أسبابه لعامّة الجماهير».

ويقول «مجلس صيانة الدستور»، الذي يتولّى انتخاب المترشّحين النهائيين من بين المتقدّمين بطلبات الترشيح، إن أسباب عدم تأييد الأهلية تخلّل سرّية. وحتى في الحالات التي يطلب فيها المرفوضون أنفسهم الإعلان على الملأ عن أسباب رفض أهليّتهم، بقيت طلباتهم بلا ردّ. وكان المراقبون السياسيون في إيران يتوقّعون أن تدور المنافسة في هذه الدورة بين إبراهيم رئيسي وعلي لاريجاني، لكن مع رفض أهلية لاريجاني لم تتبلور هكذا منافسة حتى قبل بضعة أيام من إجراء الانتخابات. ويذهب الناقدون، بناءً على ذلك، إلى أن مسار الرئاسيات صُمّم بطريقة تتيح لرئيسي، رئيس السلطة القضائية، الفوز برئاسة الجمهورية من دون أن يكون هناك منافس جادّ له.

وفي السياق، كتبت صحيفة «إيران» الحكومية أن «رفض أهلية المترشّحين المحسوبين على بعض التيارات السياسية، دفع بهذه التيارات إلى التخلّي عن المشاركة الفاعلة في الانتخابات بدعوى أن لا مرشّح لها. كما أن الاستياء السائد بين الناس على خلفية الوضع الاقتصادي الحالي، تسبّب بضرب من الانفعال. إن جزءاً من الجماهير، وبسبب مواكبتهم للانتقادات السياسية، أخذوا يقفون على مسافة من الانتخابات ويُظهرون زعلهم تجاهها». ويُظهر أحدث استطلاعات الرأي التي أجراها «مركز الطلبة لاستطلاعات الرأي في إيران» (إيسبا-ISPA)، والذي يُعدّ أشهر مركز استطلاعات انتخابية، أن 41 بالمئة من الناخبين سيشاركون في التصويت، علماً أن نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية السابقة التي جرت قبل أربعة أعوام، تجاوزت الـ73 بالمئة. وتفيد الاستطلاعات نفسها بأن 65,8 بالمئة من أصوات الناخبين ذهبت لرئيسي، و6,9 لمحسن رضائي، و3,4 لسعيد جليلي، و2,8 لعبد الناصر همتي، و2,8 لأمير حسين قاضي زادة هاشمي، و2 بالمئة لعلي رضا زاكاني، و0,7 بالمئة لمحسن مهر علي زادة. وبحسب «إيسبا»، فإن 31 بالمئة من الناخبين، الذين قالوا إنهم سيصوّتون، لم يختاروا مرشّحهم النهائي بعد، أي أن النسبة التي ستؤثّر في حسم النتيجة ليست بالضئيلة. لكن ما هو جلي، حتى الآن، التباين اللافت بين نسبة التصويت لمصلحة رئيسي ونظيرتها لباقي المترشّحين.

اقيمت، السبت المناظرة التلفزيونية الثالثة والأخيرة حول موضوع «هواجس الناس ومطالبهم» (أ ف ب)

تحليل إخباري

خلال تظاهرة على هامش قمة «مجموعة الدول السبع» (أ ف ب)

قمّة «الدول السبع»: «الغرب» في مقابل الصين؟

وليد شرارة

قضايا عدّيدة تطرّق إليها قادة الديموقراطيات العتيدة السبع، خلال قمّتهم في منتجع «كورنوال» في بريطانيا، من التغيّر المناخي إلى تلك المتّصلة بإصلاح النظام الضريبي العالمي، مروراً بالأزمة الصحية العالمية، وبوعود قدّموها لبقية بلدان المعمورة، خصوصاً الواقعة في جزئها الجنوبي، بتوفير ما لا يقلّ عن مليار جرعة من اللقاحات المضادة لفيروس «كورونا». غير أن التصدي لـ«التحدّي الصيني» احتلّ حيّزاً أساسياً في جدول أعمالها. هي المرّة الأولى التي يَرد فيها ذكر الصين في بيان صادر عن المجموعة، ويجري التشديد فيه على ضرورة اعتماد سياسة مشتركة حيال توجّهاتها الاقتصادية والتجارية، و«انتهاكاتها لحقوق الإنسان»، والإعلان عن مشروع مضادّ لـ«الحزام والطريق»، وهو مشروع «إعادة بناء عالم أفضل»، من قِبَل القوى التي سيطرت عليه، وصاغته وفقاً لمصالحها، حتى زمن ليس ببعيد.

لم تُخفِ أيّ إدارة أميركية، منذ خطاب الرئيس الأسبق، باراك أوباما، الشهير، في عام 2012، عن «الاستدارة نحو آسيا»، أن الصراع الجيوسياسي والأيديولوجي والتكنولوجي مع الصين بات بمثابة «التناقض الرئيس» بنظر القطاع الأعظم من النُخَب الأميركية، ومن الدولة العميقة. واليوم، يحرص بايدن، كما رأت صحيفة «نيويورك تايمز»، على أن تكون «مجابهة الهيمنة الصينية حجر زاوية سياسته الخارجية». عداء الولايات المتحدة المسعور للصين، الناجم بداهة عن تمسّكها بموقعها المهيمن على الصعيد الدولي، وسعيها للتصدّي لصعود أيّ قوة منافسة، شأنُها في ذلك شأن الإمبراطوريات التي سبقَتها، يسهُل فهمه. لكن ما لم يتّضح كفاية، هو الخلفية الفعلية لمواقف حلفاء واشنطن في «مجموعة الدول السبع»، ومدى اتّساق مصالحهم مع الاستعداد للانقياد الكامل خلفها في معركتها مع بكين.

في تقرير بعنوان «الاتجاهات العالمية 2040»، أكد المجلس الوطني للاستخبارات، الذي يضمّ أهمّ الأجهزة الأمنية الأميركية، أن «انتشار القوة في النظام الدولي سيتطوّر ليشمل مجموعة أوسع من المصادر، ولكن لن تكون دولة واحدة في موقع يسمح لها بالسيطرة على جميع مناطق العالم، أو بالتفوّق في جميع الميادين. سيكون للولايات المتحدة والصين التأثير الأكبر على الديناميات العالمية، ممّا سيُجبر بقيّة اللاعبين على الأخذ بخيارات أكثر وضوحاً وجلاء، ما سيزيد التفلّت من المعايير والقواعد والمؤسّسات الدولية، والتحايل عليها، ويضاعف احتمالات النزاع بين الدول». بكلام آخر، وأقلّ دبلوماسية، ستحاول الولايات المتحدة أن تفرض على بقيّة دول العالم، بما فيها حلفائها، عبر وسائل الترهيب قبل الترغيب، والضغوط «القصوى» والمتوسّطة، الانخراط في جبهة بقيادتها معادية للصين. لكن اللهجة الحادّة المستخدمة في بيان القمّة الأخيرة لـ«مجموعة الدول السبع» تجاه الصين، لا تُخفي تباينات حقيقية بين مواقف تلك الدول، ترتبط أساساً باختلاف مصالحها. والمعلومات التي رشحت عن هذه القمّة، ونسبتها صحيفة «واشنطن بوست» إلى مسؤول أميركي، تشي بوجود مثل هذه التباينات. فبينما أيّدت فرنسا وبريطانيا وأستراليا التوجّه الأميركي، كانت لألمانيا وإيطاليا، وحتى اليابان، مقاربات أكثر تحفّظاً حياله. وحتى من دون الاستناد إلى المعلومات الخاصة، بدا التمايز واضحاً.

الحرص البريطاني على التطابق مع السياسة الأميركية تجاه الصين، أو روسيا، أو أيّ ملف دولي آخر، ليس جديداً. والخوف الأسترالي من دور الصين المتعاظم، والاندراج في الاستراتيجية الأميركية لاحتوائه، أصبحا ضمن ثوابت النخبة الحاكمة في هذا البلد، الذي أشهر منه أوباما استراتيجية «الاستدارة». لكن اللافت هو موقف فرنسا التي تتبارى نُخبها السياسية والثقافية في إطلاق التصريحات والتحليلات المعادية للصين، واتخاذ خطوات عملية تُترجِم مثل هذا العداء، كان آخرها مشاركة البحرية الفرنسية، للمرّة الأولى، في مناورات إلى جانب تلك الأميركية واليابانية والأسترالية، في بحر الصين الشرقي، في أيار الماضي. عكست لورانس نادرون، الباحثة في «المركز الفرنسي للعلاقات الدولية»، المقرّب من الأوساط الرسمية، هذه الرؤية المهجوسة بـ«التهديد الصيني»، عندما اعتبرت أن «مسؤولية تاريخية تقع على عاتق الديموقراطيات في التوحّد في إطار جبهة واحدة دفاعاً عن مبادئهم، في الوقت الذي لا يتردّد فيه عدد من الأنظمة الشمولية في إظهار استخفافه بحقوق الإنسان ودولة القانون». لكن خطاب القيَم المجرّدة، والذي يصلح عادة كمقدّمة لطرح الدوافع الفعلية للخيارات السياسية، سرعان ما يُخلي المجال أمام كيل المدائح لفريق بايدن «الأوروبي الهوى»، مع ما يعنيه ذلك من رهانٍ على إمكانية تحصيل بعض المكاسب، ولو من موقع أدنى، نتيجةً للسير خلف واشنطن.

غير أن دولاً أخرى، محورية، كألمانيا في أوروبا، وإيطاليا أيضاً، وكذلك اليابان، ونظراً إلى كتلة المصالح الضخمة التي تجمعها بالصين، على مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية، غير متحمّسة للمشاركة في استراتيجية احتواء الصين، أكانت على المستوى الاقتصادي والتجاري، من خلال مشروع «إعادة بناء عالم أفضل»، الهادف إلى منافسة مشروع «الحزام والطريق» عبر العالم، أم على المستوى العسكري، عبر الانتشار أو المشاركة في مناورات في جوارها. لن تنجح واشنطن في حجب التمايزات الموضوعية في المصالح القائمة في داخل جبهتها، بينما للصين علاقة شراكة استراتيجية تتعزّز بأطّر أمام روسيا وعدد كبير من دول الجنوب الوازنة والمناهضة للهيمنة الأميركية. وما يرتسم في الأفق، هو مواجهة غير مضمونة النتائج بالنسبة إلى من يظنّ أنه ما زال في موقع يسمح له بتقرير مصير العالم بمفرده.

ماقل ودل

أكدت لائحة الاتهام في ما بات يُعرف بـ«قضية الفتنة»، ان ولي العهد الأردني السابق، الامير حمزة بن الحسين، كان لديه طموح شخصي للوصول إلى سدّة الحكم وتولّي عرش المملكة، وقد حاول «عبثاً» الحصول على دعم المملكة العربية السعودية لتحقيق ذلك. وبحسب لائحة الاتهام: «عقد الامير حمزة العزم على تحقيق طموحه الشخصي بالوصول إلى الحكم في المملكة الاردنية الهاشمية». وأشارت إلى ان الشريف حسن بن زيد «يحمل ذات الطروحات المناهضة لنظام الحكم». وان هذا الاخير قام «خلال احد الاجتماعات بتزكية وطرح اسم المتّهم باسم عوض الله على الامير حمزة من اجل مساعدتهما بتوفير الدعم الخارجي». بحكم عمله «وقربه من المسؤوليين في المملكة العربية السعودية».

(أ ف ب)

تقرير

«الشيخوخة المبكرة» تؤرّق الصين: تدارُك الخطر ليس مستحيلاً

تشهد الصين تحوّلًا جذّياً من دولة حافظت على حيويّتها الاقتصادية وتماسكها الاجتماعي، إلى دولة «عجوز» (أ ف ب)

في ظلّ استمرارها في تسجيل معدّل نموّ سكّاني منخفض، تتفاقم خشية الصين من شيخوخة مبكرة تؤثّر على زخم صعودها لتصبح القوّة الاقتصادية الأولى عالمياً. وعلى رغم الصعوبات التي تواجهها سياسة التشجيع على الإنجاب التي اعتمدتها الدولة أخيراً، إلا أن كثيرين يرون أن تدارك الخطر ليس مستحيلاً

بتول سليمان

لأكثر من 40 عاماً، ساهم التعداد السكّاني الضخم في الصين في تحقيق نموّ هائل في الدولة التي أصبحت ثاني أكبر قوّة اقتصادية في العالم، في غضون سبعة عقود. لكنّ تحوّلاً كبيراً برزت مؤشّراته أخيراً، في ظلّ تسجيل هذا البلد معدّلات نمو سكّاني منخفضة، مقارنة بتلك التي سُجّلت في الفترة ما قبل الألفية، وهو ما اضطرّ الدولة للسماح لكلّ ثنائي بإنجاب ثلاثة أطفال، بدلاً من سياسة الطفلين المُتّبعة منذ عام 2016. ووفق أحدث تعداد صدر في أيار الماضي، أظهرت البيانات أن معدّل النموّ السنوي تباطأ إلى 0,53% خلال السنوات العشر الماضية، وهو أقلّ قليلاً من معدّل النمو في العقد السابق. وعلى عكس الصيت الذائع عنها، تعيش الصين، الدولة الأكبر في العالم من حيث تعداد السكان، خطر التحوّل، بالفعل، من دولة حافظت على حيويّتها الاقتصادية وتماسكها الاجتماعي، إلى دولة «عجوز». والجدير ذكره، هنا، أن هذه التسمية في علم الديموغرافيا تُطلق عادةً على الدول التي تسجّل ارتفاعاً في نسبة السكان ممّن تزيد أعمارهم على 60 عاماً، في مقابل انخفاض في معدّل الولادات. لكن كيف وصلت الصين، التي يُطلق عليها لقب «المصنع العالمي للبشر»، إلى هذه النتيجة في حوالى نصف قرن فقط؟

منذ سبعينيات القرن الماضي، ووسط تسارع النموّ السكّاني، لجأت الدولة إلى تفعيل سياسة تنظيم الأسرة كوسيلة لتعزيز النموّ الاقتصادي، الذي كان مهدّداً من جرّاء التوسّع السكّاني الكبير آنذاك. وتمثّلت أولى خطواتها في هذا المجال في إطلاق حملة «الزواج المتأخّر»، والمباعدة بين الولادات، وإنجاب عدد أقلّ من الأطفال، لتعود وتعتمد، في عام 1980، إجراء أكثر صرامة، تَمثّل في سياسة الطفل الواحد. وعلى رغم أن هذا الإجراء لم يحظَ بشعبية كبيرة على الصعيدين المحلّي والدولي، إلّا أنه نجح في خفض معدّل المواليد. لكن نتائجه البعيدة المدى أدخلت البلاد في مأزق، حيث انخفض معدّل الولادات كثيراً، في مقابل ارتفاع نسبة الشيخوخة في المجتمع، ما أدّى تالياً إلى انكماش القوّة العاملة. إزاء ذلك، اضطرت السلطات الصينية، عام 2015، للتخلّي عن اعتماد سياسة الطفل الواحد، لتبدأ بتشجيع المتزوّجين على إنجاب طفلَين، من دون أن تنجح في

> **«أدّت سياسة «الطفل الواحد» إلى انخفاض معدّل الولادات في مقابل ارتفاع نسبة الشيخوخة»**

وقف التباطؤ السكاني البالغ، وفق التعداد الأخير، 1,411 مليار نسمة، بزيادة قدرها 72,06 مليوناً، أي 5,38% مقارنة بـ1,33972 مليار نسمة في التعداد السادس لعام 2010، فيما بلغ متوسّط معدّل النمو السنوي 0,53%، منخفضاً بـ0,04% عن العقد الماضي.

هذه المعطيات قرأها خبراء غربيون ووسائل إعلام أجنبية على أنها بداية أزمة ستشهدها البلاد في ظلّ الفجوة السكانية، حتى إن البعض ذهب إلى الحديث عن تباطؤ سيسجّله اقتصاد بكين في الأعوام المقبلة، أو حتّى عن فشلها في تجاوز الولايات المتحدة اقتصادياً، على اعتبار أن تباطؤ النموّ «يثير تساؤلات حول ما إذا كانت بكين ستصبح غنيّة قبل أن تصبح مسنّة»، وفق ما أوردته صحيفة «ذا تلغراف» البريطانية، والتي اعتبرت أن هذه المشكلة «تواجه الكثير من البلدان النامية حالياً، على العكس من البلدان المتقدّمة التي حقّقت الغنى قبل أن يشيخ سكانها».

في مقابل ذلك، برزت وجهة نظر مغايرة في أوساط اقتصاديين، ترجمها نائب مدير مركز البحوث الاجتماعية في جامعة تشجيانغ، ليو تشيجون، الذي اعتبر أن «الحجم الإجمالي للسكّان والنموّ السنوي خلال العقد الماضي، يتماشيان مع قانون التنمية السكّانية بشكل عام»، مشيراً إلى أنه «لا يوجد تراجعٌ في النموّ، ولا نموّ سلبي». وفي حديث إلى صحيفة «الشعب اليومية أونلاين» الصينية، لفت ليو إلى أن وسائل الإعلام الأجنبية «تصرّ على أن هذا هو أبطأ معدّل نمو للصين منذ الستينيات»، معتبراً أن أدلّتهم المتشائمة حول آفاق التنمية في الصين جرّاء قضيّة النموّ السكّاني «غير صحيحة». الأمر نفسه ذهب إليه مدير معهد شرق آسيا في جامعة سنغافورة الوطنية، بيرت هوفمان، الذي رأى أن رأس المال البشري المتراكم، كاستثمارات الصين في التعليم، «سيلعب دوراً متزايداً في زيادة الإنتاجية مع دخول الأشخاص الأفضل تعليماً إلى القوى العاملة». وأضاف، في مقال نُشر على موقع «إيست آسيا فوروم»، أنه «منذ آخر تعداد سكّاني، تضاعفت نسبة خرّيجي الجامعات لتصل إلى 15%». وهو الأمر الذي كان مصرف «ستاندارد تشارترد» قد توقّعه سابقاً؛ إذ قال إنه بحلول عام 2030، ستبلغ نسبة القوّة العاملة الحائزة تعليماً جامعياً 27%، وهو معدّل يساوي وضع ألمانيا راهناً. وقدّر هوفمان أنه حتى «مع انخفاض معدّل الخصوبة، فإن الانخفاض في عدد السكّان سيحدث بشكل جدّي فقط بحلول نهاية العقد». وبناءً عليه، اعتبر أن المتغيّر المتوسّطي لعدد السكّان في الصين حالياً «ليس كافياً لإحداث فرق اقتصادي كبير»، مشيراً إلى أنه «لا يزال لدى الصين احتياطي كبير من العمالة الخفية يمكنها تعبئتها. سنّ التقاعد في البلاد (60 للرجال و 55 للنساء) يعني أن قوّة العمل أصغر ممّا يجب... إذا تمكّنت الصين من تحقيق المشاركة نفسها في القوى العاملة بين كبار السن كما فعلت اليابان (رفعت سن التقاعد إلى 70 عاماً)، ستصبح القوة العاملة، بحلول نهاية العقد، أكبر بنحو 5%، أي 40 مليون شخص». كما اعتبر الاقتصادي أن التطوّر التكنولوجي والروبوتات والذكاء الاصطناعي «ستجعل من الأسهل العمل لفترة أطول وأكثر إنتاجية».

أمّا في ما يخصّ التحديات، فأعرب هوفمان عن اعتقاده بأن زيادة الإنفاق على المعاشات التقاعدية وتحسين الضمان الاجتماعي سيشكّلان التحدّي الأبرز للحكومة، خصوصاً أن نسبة سكّان الصين الذين تزيد أعمارهم على 60 عاماً بلغت 18,7%. ويصف الخبير نظام المعاشات التقاعدية بأنه «ليس في حالة جيدة»، مستنداً ذلك إلى توقعات «الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية»، والتي قالت، في وقتٍ سابق، إنه «بحلول منتصف الثلاثينيات من القرن الحالي، ستفرغ خزائن المعاشات التقاعدية في الصين». على رغم ما تَقدّم، أبقى هوفمان على نظرة متفائلة في ما يخصّ الزخم الاقتصاد الصيني في العقدين المقبلين، مؤكداً أنه من غير المرجّح أن يخرج عن مساره، وذلك لسببين: الأوّل، هو أن الوقائع والظروف المحيطة حالياً بالصين تمنع هكذا سيناريو؛ والثاني، الإصرار الذي تبديه الحكومة على إعادة ضبط سياستها لمعالجة عبء النموّ على المدى الطويل، إضافة إلى استمرارها في تحسين مستوى المعيشة، واستكمال الإصلاحات التي بدأتها قبل 70 عاماً، والتي مكّنتها أخيراً من القضاء نهائياً على الفقر المدقع.

استراحة

3761 كلمات متقاطعة

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
	■									1
								■		2
	■				■					3
		■		■						4
					■			■		5
			■							6
				■					■	7
		■					■			8
	■			■		■				9
					■					10

أفقيا

1- طبيب راحل من أصل لبناني رافق مسيرة الزعيم الصيني ماو تسي تونغ كطبيب خاص – 2- من البحار – 3- عاصمة البيرو – لسّ الطعام – 4- تجسس لمصلحة دولة أجنبية – من الحبوب – 5- للنفي – إحدى شخصيات التوراة – 6- يستدعيني – من الطيور – 7- شرط – دولة أميركية – 8- عجز – ماركة حليب مجفف – واحد بالأجنبية – 9- محّص الحساب – أغلظ أوتار العود – 10- نُهرول – نوع من الموسيقى والرقص

عمودياً

1- مرفأ في دبي – مدينة في اليمن – 2- بحر – سبيله – 3- مدينة فلسطينية – برد – 4- مدينة في أفغانستان – 5- قشر وقشط – نرقد – 6- أحرف متشابهة – شحم – 7- عاصمتها أنقرة – دولة أميركية – 8- مقياس بحري – وارى الشخص في التراب – حرف جر – 9- عائلة ممثلة فرنسية معتزلة – 10- معركة شهيرة بين الفيتناميين والجيش الفرنسي هُزمت فيها فرنسا

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- قميص الصوف – 2- بركان – واسط – 3- لفيف – مر – تو – 4- اقليدس – صقر – 5- هتك – لف – 6- خس – ١١١١١١ – 7- ارز – رن – قلب – 8- نباح – السند – 9- يخسر – بي – 10- دهوك – طهران

عمودياً

1- قبلاي خان – 2- مرفق – سربيه – 3- يكيله – زاخو – 4- صافيتا – حسك – 5- ان – دكار – 6- مس – انا – 7- صور – لا – لسه – 8- وا – صفاقس – 9- فستق – النبأ – 10- طور عابدين

3761 sudoku

5	6			7	9			4
		4		1			5	
1	3		4			7		
9		7	2				6	
	5				6			1
2				9			3	
	7			5		2		6
	8		1				4	
3		9			4		7	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3760

4	3	1	2	9	7	5	6	8
2	5	9	8	3	6	4	7	1
8	7	6	1	4	5	9	2	3
5	4	2	9	7	1	3	8	6
6	9	8	3	5	2	1	4	7
3	1	7	4	6	8	2	5	9
7	6	4	5	1	9	8	3	2
9	8	3	7	2	4	6	1	5
1	2	5	6	8	3	7	9	4

مشاهير 3761

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل الكوميديا الساخرة (1926-2010). أميركي الجنسية من جذور كندية. شارك في الحرب العالمية الثانية. له أكثر من 220 شخصية مختلفة

1+2+6+5+11 = شخصية روسية ■ 3+4+7+8 = متحدر من اسرة شريفة ■ 6+10+9 = مدينة فرنسية

حل الشبكة الماضية: **رانيا علواني**

إعداد **نعوم مسعود**

وفيات

أولاد الفقيدة: قسطنطين دوماني وعقيلته فيكتوريا خياط
سامي دوماني وعقيلته ليزلي-آن كارول
فادي دوماني
أحفادها: منير- موريس دوماني وعقيلته لمى طراد وولديهما: كمال- قسطنطين وليلى- ايزابيل
نسيم دوماني وعقيلته فلوريان كوكباني
كريستينا، ماريان، شارلز وماهر-الكسندر دوماني
عائلات شقيقاتها الراحلات رينيه صفير وجوزفين معلوف وماري روز بستاني
عائلة شقيقها الراحل جوزف ساروفيم
شقيقتها ليلى زوجة الدكتور نبيل مخيبر وعائلتها
نينات (كاترين) ارملة الراحل جاك دوماني وأولادها
عائلة الراحل جورج دوماني
ينعون بمزيد من الأسى فقيدتهم الغالية

هنرييت انطون ساروفيم

أرملة الراحل موريس دوماني
احتفل بالصلاة لراحة نفسها يوم الجمعة الواقع في 11 حزيران 2021 في كنيسة مار يعقوب، الميناء. طرابلس.
نظراً إلى الظروف الراهنة تتمنى العائلة مشاركتها في الصلاة والتأمل والتبرع للمحتاجين عن نفسها
للتعزية:
قسطنطين: 03/290663
فيكتوريا: 03/292663
سامي: WhatsApp 00447789224999
فادي: 03/105999

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب نبيل حسان أبو اسماعيل وكيل عن منعم شاهين البعيني احد ورثة هنديه حسين بو كروم سندي ملكية بدل ضائع عن حصة المورثة في العقارين 228 و225 مزرعه الشوف.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

تبليغ قضائي
من رئيس محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا القاضي محمد وسام المرتضى الغرفة الثالثة تقدم المستدعي طلال عدنان اللبان بالاستدعاء 2021/9933 يطلب فيه شطب اشارة يومي 707 تاريخ 1985/11/7 حجز تنفيذي قرار حجز تنفيذي صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا رقم 85/184 طالب التنفيذ لمصلحة الشركة المصرفية للشرق الأوسط ش.م.ل. بنك مبكو ضد المنفذ عليه فوزي وطلال ومنير عدنان اللبان راجع القرار بملفه 472 عن العقارات 472 و474 و481 و484/ الدبية.
كل من له اعتراض يستطيع التقدم به أمام قلم هذه المحكمة خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلبت شيرين حسن الحلاني لنفسها سند تمليك بدل ضائع بحصتها بالعقار 458 سرعين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب أحمد معروف ياسين لموكله عاكف معروف ياسين سندي تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارين 223، 1033 تمنين التحتا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب خليل قاسم طه لمورثة موكله فاطمة موسى طه سند تمليك بدل ضائع بحصتها بالعقار 1144 الهرمل.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب الياس فريد شمعون لنفسه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1575 سرعين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب جهاد فريد جعجع لموكله توفيق بطرس جعجع سندي تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارين 11، 179 الرام.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعلبك - الهرمل
طلب حسن مصطفى العرب لنفسه سندي تمليك بدل ضائع بالعقارين 1071 و1011 شعت.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

تبليغ
الموضوع: تبليغ مجهول محل الإقامة
المرجع: محكمة صور الشرعية الجعفرية
ورقة دعوى صادرة عن محكمة صور الشرعية الجعفرية موجهة الى حسن علي ريحان مجهول محل الاقامة في الدعوى المقامة عليك من صابرين ابراهيم مسلماني بمادة نفقة زوجية أساس 2021/261 والتي تعين موعد جلسة فيها يوم الاثنين في 2021/7/5 فيقتضي حضورك أو إرسال من ينوب عنك الى قلم المحكمة لإستلام نسخة استحضار الدعوى والا اعتبرت مبلغاً حسب الأصول وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الاعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.
قاضي صور الشرعي الجعفري
الشيخ حسن عبدالله

نقابة المهندسين بيروت

دعوة الهيئة العامة في دورة انتخابية

عملاً بالمواد ١٨ الى ٢١ و٢٩ الى ٣٤ من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمواد ٢٨ الى ٤٣ من النظام الداخلي، وانسجاماً مع قرارات التعبئة العامة الصادرة حتى تاريخه.
تدعو نقابة المهندسين الهيئة العامة الى الاجتماع في دورة انتخابية في دار النقابة بيت المهندس نهار الاحد في ١١ تموز وإذا لم تتوفر الاكثرية المطلقة يعقد الاجتماع الثاني نهار الاحد في ١٨ تموز ٢٠٢١ ويعتبر قانونياً مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين.
وحدد جدول الاعمال كالتالي:
١- انتخاب نقيب المهندسين
٢- انتخاب عضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذين قدمهم فرع المهندسين المدنيين الاستشاريين وعضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذين قدمهم فرع المهندسين المعماريين الاستشاريين وعضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذين قدمهم فرع المهندسين الموظفين والمتعاقدين في الدولة والبلديات والمصالح المستقلة والمؤسسات العامة وعضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذين قدمهم فرع المهندسين الزراعيين وذوي الاختصاصات المختلفة.
٣- انتخاب ستة ممثلين عن الهيئة العامة لعضوية مجلس النقابة.
٤- انتخاب عضوين للجنة إدارة الصندوق التقاعدي من المرشحين الذين سبق لهم ان كانوا أعضاء في مجلس النقابة مدة ثلاثة سنوات على الأقل.
٥- انتخاب ثلاثة أعضاء للجنة مراقبة الصندوق التقاعدي.
يمدد تقديم الترشيحات لمركز نقيب المهندسين وممثلي الهيئة العامة لعضوية مجلس النقابة والعضوية للجنة إدارة الصندوق التقاعدي والعضوية لجنة الرقابة للصندوق التقاعدي بتاريخ لا يتجاوز يوم الثلاثاء في ٦ تموز ٢٠٢١ وحتى الساعة ١٢,٠٠ ظهراً، على ان تعتبر الترشيحات المقدمة تبعاً للدعوة السابقة سارية المفعول، والتي لم يتم البت بها حتى تاريخه، ما لم يتقدم المهندس طلباً بسحب ترشيحه للانتخابات.
تجري الانتخابات على دورة واحدة وبالأكثرية النسبية ويشارك فيها المهندسون اللبنانيون الذين سددوا كافة الرسوم السنوية عن السنة المالية المنصرمة قبل ١٢ حزيران ٢٠٢١، يضاف اليهم المهندسين الجدد والمهندسين الذين اعيد قيدهم حتى تاريخ ٢٠٢١/٦/١٢.
تفتح صناديق الاقتراع ابتداء من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة السادسة مساء حيث تقفل صناديق الاقتراع ويباشر بعملية الفرز.
ملاحظة:
١- يأخذ كافة المرشحون علماً انه بنتيجة العملية الانتخابية في مرحلتها النهائية والتي ستوصل ممثلاً واحداً عن كل من الفروع الاربعة المذكورة اعلاه.
وبسبب التعديلات الاستثنائية التي فرضتها القوة القاهرة على انتظام عمل النقابة، ستجري "قرعة" في مجلس النقابة بعد الانتهاء من الانتخابات النهائية، كي يحدد عضوين عن فرعين مختلفين تنتهي ولايتهما بشكل استثنائي حين اجراء الانتخابات سنة ٢٠٢٢ وليس سنة ٢٠٢٤، وذلك تأميناً لعودة النقابة الى حياتها القانونية الطبيعية كما حددها القانون ١٩٩٧/٦٣٦ وانظمة النقابة.
٢- ان مبدأ القرعة المفصل اعلاه يتحقق حكماً وتعين الاسباب على الاعضاء الستة الممثلين عن الهيئة العامة لعضوية مجلس النقابة الذين سيفوزون بنتيجة العملية الانتخابية النهائية.
٣- كذلك الامر يطبق مبدأ القرعة على العضوين المنتخبين للجنة إدارة الصندوق التقاعدي على ان تتم هذه القرعة في لجنة ادارة الصندوق.
سيعمل مجلس النقابة على تأمين كافة الاجراءات التي تضمن اتمام العملية الانتخابية وفقاً لافضل معايير السلامة العامة التي يفرضها وباء كورونا.
تبقى مواعيد الانتخابات المحددة في هذا الاعلان خاضعة للمستجدات القانونية والتنظيمية والصحية التي قد يفرضها تطور مفاعيل وباء كورونا.
النقيب جاد تابت

على الغلاف

سعدي يوسف... سلاماً أيها الولدُ الطليقُ

طوى أشرعته هاتفاً: «ترحّلتُ حتى ما عادَ من مُرتحلٍ»

خليل صويلح

هذه المرّة، كان علينا أن نستعيد المشهد بمرآتين، بملاءتين، بقبرين: بدر شاكر السياب (1926- 1964) في المستشفى الأميري في الكويت، وسعدي يوسف (1934- 2021) الذي رحل أول من أمس في منزله في إحدى ضواحي لندن. كلاهما من أبي الخصيب في البصرة. شاعران شيوعيان ماتا خارج بلادهما مثل معظم الشعراء العراقيين!

رحل السيّاب باكراً، ولكن بعدما أشعل جمرته في موقد الحداثة الشعرية بأيقونته «غريب على الخليج»، فأكمل سعدي يوسف المغامرة من موقع آخر أكثر احتداماً وتنوّعاً وابتكاراً في تأصيل معجمه الجمالي، بعيداً عن الحماسة والبيانات الشعرية التي وسمت تجارب مجايليه، في مسعى محموم إلى ترويض الإيقاع واستنبات شعرية مضادة في مشتل اليومي والملموس والمهمل، بأقلّ قدر من الهتاف، أو كما يقول: «النص الشعري يمسّ الأشياء، بأنامل مرهفة. إنه يومئ. ولا يوجه. وفي النصّ إنصات. محاولة فعلية للإنصات. لكنه الإنصات إلى المبهم. إلى الأصوات غير المسموعة» (خطوات الكنغر). سيُشار إلى شعره بمصطلح صميمي هو «النبرة الخافتة» كانعكاس صريح لانتصار المرئي والمحسوس على الصوت العالي ومتطلّبات الشعر المنبري. لكن صاحب «صلاة الوثني» سيغزل قصيدته بنول مختلف، يتجاوز منجزه التأصيلي نحو مهارات بلاغية غير مأهولة قبلاً، فهو لا يمكث طويلاً في التضاريس نفسها. ستخبو غنائيته تدريجاً باكتشافات مبهرة تعمل على الإفادة من المشهدية والسرد فوق قماشةٍ واحدة، حتى إنه لا يتوانى عن استخدام مفردات يومية نافلة بالنسبة إلى الآخرين، أو ما يقع في باب ما ليس شعراً، إلا أن خيطاً خفياً يمنحها حميمية ما، وسوف يجازف لاحقاً باستخدام مفردات طللية وألفاظ متروكة في عتمة القاموس، وتطويعها في نسيج جملته الراهنة، في تشابك آسر، ليؤكد ربما أنه «حفيد امرئ القيس» حقاً، وفقاً لعنوان أحد دواوينه المتأخرة، مراهناً على زخم المفردات القديمة والمهملة وصهرها بخلائط بلاغية من مشاتل شتى، مبتعداً عن رطانة الغيبيات، والبقينيات، ورنين الإيقاع المستقر، كقوله «وتسألني ليزا وقد أطبق الدجى»، و«عسعس الليل»، و«ألا إن نار الحيّ بعر وعرفج».

وفي المقابل سنقع على أبعادٍ بصرية واضحة في رسم قماشة النص في مشهديات شبه فوتوغرافية. هكذا يربك سعدي يوسف قارئه ببداهة مفرطة في بناء قصيدته، كأنها من الطين المشوي وسعف النخيل، من دون زخرفة. ما يبدو مجرد تدوين يوميات ومشاهدات واستذكارات، هو في الواقع نتاج خبرة واشتغالات لغوية، نأت عمّا خارجها، وإذا بها تشير إلى صاحبها من دون تلكّؤ، فالجمال يكمن في ما يقع بمرمى اليد وانخطافة العين. علينا أن ندرك أن صاحب «طيران الحداة» قد أحدث انعطافة جذرية في تجربته الشعرية منذ منتصف الثمانينيات من القرن المنصرم، لجهة النبرة الخفيضة وتشذيب الجملة الشعرية من الهتاف والضجيج اللفظي والزوائد، ملتفتاً إلى أرشفة المعيش واليومي. ربما بتأثير من اطّلاعه عن كثب على أعمال ريتسوس، وكافافي، وويتمان، ولوركا، وأونغاريتي، الأعمال التي ترجمها إلى العربية بمذاقه الإيقاعي أولاً، ثم راح يحفر مجراه على مهلٍ لتشفّ قصيدته إلى حدود المشافهة، والتحديق إلى الموجودات من دون مواربة.

شاعر مشّاء يتنزّه على هواه، في تجوال طليق، فيسجّل مشاهداته في مدن نائية، وساحات، وشوارع، وحانات، ومراكب، وجبال، كأنه لا يريد أن يقول أبعد من هذا الوصف العادي. لكنّ جملةً خاطفة ومباغتة، ستغيّر مجرى السرد، وتشحنه بكثافة غير مرئية، كثافة محمولة على غبطة شخصية في اختبار حياة أخرى، لم تكن متاحة قبلاً. حياة رعوية متفلّتة من القوانين، لا تتشبّث بمكان، وإن كانت تستدعي مكاناً غائباً، بإشارات صريحة إلى «وطن لم يعُد قائماً». يقول: «ترحّلتُ حتى ما عادَ من مُرتحلٍ»، و«غير إن المنازل مثل الطباشير تمحى». لعل هذه الجملة تختصر آلام الشاعر المنفي وارتباكاته ومكابداته في تدوين الغياب. وحسب قراءة فاطمة المحسن لتجربته، فإن مشروعه الشعري «يولي العالم الشخصي أهمية تفوق تجريدات الفكر وتهويماته خارج التجربة» (سعدي يوسف النبرة الخافتة في الشعر العربي الحديث). عند هذا المنعطف تنزوي القصيدة إلى ركن شفيف، من دون ادّعاءات بلاغية، كأنها لا تقول شيئاً عدا المشافهة، لكنها في العمق تنطوي على نموذج يفترق عن سواه، يتأسس على روحانية تخصّ سيرته الشخصية في المقام الأول، تبعاً لترحاله بين الأمكنة وما تمنحه له من مرئيات، كما فعل في كتابه «الدروب الذهب»، مقتفياً أثر ابن بطوطة في رحلاته من طنجة إلى حلب، في عملية تناص مبتكرة. مقاطع مما كتبه ابن بطوطة عن المدن التي زارها، يليها ما كتبه شاعرنا عن الأمكنة نفسها، أو ما جاورها، من موقع المشّاء أو جوّاب المدن، لكنه خلافاً لسلفه لا يعتني بالجغرافيا، إنما يلتفت إلى المحسوسات أو ما سيسميه لاحقاً «جنّة المنسيات». جنّة قد تكون «حانة» أو «غرفة في شيراز»، أو بحيرة وخفق أجنحة طيور، أو ساحة في بكين، تبعاً لتجواله، كأن تحوّلات قصيدته تأتي ترجيعاً لتبدّل الأمكنة، واستنفار الحواس. وهو بذلك يؤجل معنى المنفى الشاق بالاستقرار، إذ لم يعُد المنفى عقاباً دنيوياً بقدر ما هو فضاء رحب لمقاومة العزلة والشيخوخة والفقدان. كأن «البلاد التي قد وُلدت بها لم تكن» يقول. ويضيف: «لم أبدأ في اكتشاف نفسي، ومعرفة ما أريد، إلا حين صرت رحّالة وحيداً»، منوّهاً إلى أن «المغادرة هي الأصل، والإقامة هي المؤقت»، وصولاً إلى فكرة «لا وطن ولا منفى».

> الاهتزازات في الرؤية التي تأتي من باب تطوير المعجم الشعري، لن تنسينا حقبته الذهبية التي تتمثّل في مرحلة «الأخضر بن يوسف ومشاغله»

لكن هذه الاهتزازات في الرؤية التي تأتي من باب تطوير المعجم الشعري وخصوبة التجربة، لن تنسينا حقبته الذهبية التي تتمثّل في مرحلة «الأخضر بن يوسف ومشاغله» (1972)، و«تحت جدارية فائق حسن»، و«خذ وردة الثلج خذ القيروانية»، فهنا تحتدم العاطفة بغنائية مشبعة، وشجن لن يتكرّر بالمقادير نفسها في نصوصه اللاحقة التي تكاد تخلو من البريق والدهشة، نظراً لانخراطه في اليومي والعابر، والاحتفال بحياة يقودها مركب سكران بلا مجداف «سيرتي مغادرات متصلة» يقول. ينبغي إذاً، أن نفحص تحولاته الأخيرة بمبضع آخر كي نكتشف رحيقها السرّي، وملمس عشبها اللامرئي، ونبرتها المختلفة، وزهدها البلاغي في حدوده القصوى. على الأرجح، إن غزارة الشاعر في سنواته الأخيرة، لم تُتح لنا تأطير تجربته بطبقها الواسع، إذ اشتبكت قصيدته بكل ما يصادفها في الطريق بارتجالات تمليها لحظة الكتابة، في المقام الأول، بالإضافة إلى انخراط الشاعر في الكتابة اليومية على موقعه في الانترنت، أو في صفحته الشخصية على فايسبوك، بما يعيشه أو يقلّقه أو يشغله من تحوّلات في الخريطة العربية المشتعلة بهجائيات ومكاشفات ومعارك تفضح البذاءة وأسباب الأذى وسماسرة الحقبة الاستعمارية، ذاهباً إلى مديح الخسارة في تجسير الهوة نحو ما هو مشع ونادر، وما يقع في باب الخذلان، عن بلاد تعيش القهقرى.

هكذا اخترع «الشيوعي الأخير» مدوّنته الخاصة التي تشبه سفينة نوح، إذ تتجاور الكائنات والمواقف والأشياء فوق خشبة واحدة، من دون تزويق أو زخرفة بلاغية، فضائح وفضائل، ألوان العار، وخريطة بلاد كانت ذات يوم بستاناً أو جنّة، قبل أن يجتاحها البرابرة والأوباش وصيارفة الثقافة، لكنه يهتف من متراسه المضاد «إنهم ذاهبون مع أول هبّة للريح، ولقد بدأ موسم العواصف». اضطراب النصوص الأخيرة للشاعر وانشغالاتها الجانبية قادته إلى القول «إنني الآن مدوّن حياة، ولستُ شاعراً». هكذا ينسف فكرة الكتابة لمصلحة التدوين الذي لا يتطلّب استنفاراً شعرياً، الأمر الذي يمنحه حرية تجوال بين أغراض أخرى بنزعة سردية واضحة، بالاشتباك مع رائحة نبتة منسية في الظل، أو هبوب رائحة، أو غرفة في فندق، أو جزيرة نائية، أو بيت طين مهمل في قرية بعيدة، أو حانة «أظلّني في مسيرتي الطويلة استطعت أن أروّض حواسي، على أن تكون أكثر إرهافاً. أثق بارتطام الحاسّة» يقول. ويلفت إلى أنّ قصيدته هي نتاج الفوضى المحتدمة، والعزلة القسرية، والترحال «منحني الترحال سعادة المستكشف، وخفّة جوّاب الآفاق». وإذ به يضع النص في شباك الحياة مباشرة، بأقصى حالات الارتطام، وبأقلّ ما يمكن من الإغواء الجمالي، والانتباه إلى ما هو راهن وفوريّ وذاتي: «ليس لي من حياةٍ فعلية خارج الشّعر. الشعر خبزيّ اليومي» يقول. من ضفةٍ أخرى، استثمر صاحب «الليالي كلها» الموروث الشعبي والطقوس المحليّة والفولكلور في تأثيث متونه الشعرية باستعادة أغانٍ عراقية قديمة كانت بالنسبة له مثل سراج في ليالي الوحشة. هكذا جلب المادة الخام أو «بداءة اللغة» إلى مختبره الشعري وصاغها بزميلٍ نحّات، وهو ما سيفتح باباً واسعاً أمام تجارب شعراء عرب بإغراءات متفاوتة، إذ ألقى بظلاله على تجارب شعراء السبعينيين بقوة. أما ما يخصّه مباشرة، فلم يعُد مهماً الفرق بين متطلبات الشعر وحقول الكتابة الأخرى، فالضربة الإيقاعية الهشّة موجودة هنا وهناك، ولكن خارج المنبر الجماهيري مكتفياً بقدرة المتلقي وذائقته على التقاط المعنى «أهديكَ خيطاً لتبقّ المتاهات لي». قبل رحيله بشهر واحد، أهدانا المجلّد الثامن من أعماله الكاملة بعنوان «خريف مكتمل» (دار التكوين)، ثم غاب في الصيف مثل طائرٍ في ضباب المنفى!

في منزله في هيرفيلد (تصوير صموئيل شمعون)

سعدي و«زمن القتلة»: رؤياه ليستْ خرافة وخريفهُ ليسَ خَرَفاً

محمد مظلوم *

أستعير العنوان من ترجمة سعدي يوسف لكتاب هنري ميلر عن سيرة رامبو وشعره The Time of the Assassins: A Study of Rimbaud والعبارة لرامبو أصلاً ووردت في قصيدة «صباح مخمور» ضمن ديوانه «إشراقات»: «هو ذا زمن القتلة». وبغضّ النظر عن السياق التاويلي الذي استخدم فيه رامبو كلمة ASSASSINS ذات المعنى المزدوج والمأخوذة أساساً من العربية (الحشاشين) بدلالتها التي تحمل معنى الاغتيال: اغتيال القدّيسين والقادة والرموز، فإن الأمر هنا يتعلّق أيضاً «بالرؤيا» بمعنى «رؤيا» سعدي في زمن غيبوبة الوعي العربي وتخديره حسب دلالة المصطلح الفرنسي للكلمة في القرن التاسع عشر حين كتب رامبو قصيدته! وسواء كانت المفردة تحمل دلالة النشوة أو العذاب، فإن ميلر يرصد ما كابده رامبو من تجارب شاقة ومحن قاسية ويقارنها بما مر به الفنان الهولندي فان غوخ من بؤس وانتكاسات عاطفية، ليفسر على أساسها معاناة ذلك الشاعر الرائي المتمرد، ويتعقب مشقة حياته لدراسة نصوصه. بيد أنّ رؤيا الرائي ومحنته في حالة سعدي لا تتعلّق بإشراقية صوفية، لكنها أقرب إلى كابوس في «فصول الجحيم»، رؤيا منكظّة بنذر قاسية لمصير بلاده وفداحة ما دفعه جرّاء تلك الرؤيا التي تحوّلت إلى موقف جذري حين اختار سعدي لغة فجة ومباشرة في هجاء نخّاسي المواقف ليجعل منها سردية تلخّص الجحيم التي عليها البلاد وكشف الحجاب عن الغيبوبة الذهنية للوعي العراقي بل العربي بمجمله، فالكلمات المهادنة الناعمة نعمةٌ ونعيمٌ، وأن تقول: لا. فهي كفيلة بأن تحيّل حياتك إلى جحيمٍ، بيد أنّ لا مفر من قولها وبأعلى صوت متاحٍ.

وتلك هي الرحلة الشاقة:

«بلادُ اللهِ واسعةٌ ولكنْ
يضيقُ العيشُ حينَ تقولُ: كلّا
كأنّ نُعومةَ الكلماتِ دربٌ
إلى النُّعمى وإنْ أمسيتَ صِلّا
تُعالِي الحقَّ يا وَلَدي فدعْنا
ندقُّ صنوجَنا أعْلَى فأعْلَى»

هي ذي رؤيا سعدي وهذا قرع صنوجه الصاخب الذي لا تجدي معه «نبرة خافتة» هذه المرة لأنها ستبدو «نبرة خائفة أو خانعة». لذا، وصفها دجّالو الثقافة وفقهاء الماريننز بالخرافة ووصموا موقفه بالخرف، هذا هو الفارق النوعي لمحنة سعدي في رؤياه عن محنة رامبو في رؤياه الأخرى. لذلك، فإن فحص الجذور سيكون مهماً في هذا المقام، وأساسياً وفق بلاغة المقام ومقتضى الحال.

أن يتحوّل سعدي يوسف منذ عام 2003 دريئة للطعن، فليس عن عبث، بل بدا أمراً منظّماً وممنهجاً، وهو إذ طالَ كلّ صوت ثقافي أعلن موقفه الرافض للاحتلال، إلا أن سعدي كان دريئة نموذجية (الدريئة الحلقة التي يتعلّم عليها الهواة الطعن) ثم جيء بـ «الربيع العربي» فكتب مرثية للقذافي يعارض فيها مرثية أحمد شوقي لعمر المختار، وأعلن موقفه الصريح من الحرب على سوريا منذ وقت مبكر. فبينما كان الآخرون يتغنّون بمناقب «ثوار حمص»، وصفهم سعدي بـ «مرتزقة فرنسيين أرسلهم ساركوزي إلى حمص» و«جهاديين يقاتلون باسم دين للتجارة، والدعارة السياسية». وهكذا اكتمل احتشاد المصوبين على تلك الدريئة النموذجية ممن يجربون تعلّم الطعن في قامات مديدة وواضحة. كانوا «رجالاً» شوسا شاكي السلاح في مواجهة سعدي، لكن ما أن تتفحّص معجمهم في توصيف الغزو الأميركي للعراق، حتى تجده يحفل بالمفردات المخصية أو الخنثى في أحسن الأحوال: تحرير: تغيير سقوط إلخ. أو زاخرة بالدجل والرياء: «لا ننكر أهمية شعر سعدي لكن مواقفه...!» وما مواقفه؟ إنها ببساطة صرخته ضد احتلال بلده التي سارع المخدَّرون بحشيش الدولار الأميركي في غيبوبة الوعي إلى وصفها بالخرف!

لكن هل أتى على سعدي حين من الدهر لم يكن فيه إلا على هذا الموقف منذ الخمسينيات إلى أيامنا؟

لكنه «زمان القرود» بتعبير أبي نواس، فحين تتحدث عن المواقف من «القضايا المصيرية» ستبدو مثل هذه العبارة بالنسبة لدجالي العصر خرفاً أو خرافة أو «لغة خشبية». ومع هذا، لا ينبغي أنْ نذهب مع أبي نواس إلى الأفدح، فنخضع لزمانهم ونقول له: سمعاً وطاعةً! لكنّي أقول إن مواقف سعدي من هذه القضايا ليست طارئة أو وليدة هذا الزمن البُور، إنها في الواقع خضرة وثمار لأشجار تمتد جذورها لعقود، وترتبط بتجاربه الحياتية والنضالية، ففي عشرينياته كان الفتى الشيوعي في دمشق عندما رفضت حكومة شكري القوتلي عرضاً أميركياً للسلام مع إسرائيل والانسحاب من التحالف مع مصر عبد ناصر والاتحاد السوفيتي الشيوعي، وما أعقبه من تهديد تركيا وحلف بغداد بغزو سوريا، فانخرط مع الشيوعيين السوريين في حفر الخنادق حول دمشق في ما عُرف بأسبوع التحصين وحفر الخنادق حول عاصمة الأمويين في خريف عام 1957:

«في الـ 57
حفَرْنا، بأظافرنا السود، خنادقَ
حولَ دمشقَ...
بساتينُ الغوطةِ كانت بكثافةِ أدغالِ
الأمازون
ومن أعلى جبلِ الشيخِ يسيلُ الماءُ
زلالاً
بين أصابعَ مُقْعَمةٍ بترابِ الأرضِ.
....
كان زماناً ذهَباً
كنّا في الـ 57...
وكنّا، نحفرُ، مثلَ دمشقَ، خنادقَنا
في الروح».

بعد نكسة حزيران 1967، سادت الشعر العربي بل الأدب عموماً لغة يائسة ونبرة انهزامية وسخرية تهكمية تجاه الحكام والشعوب على حد سواء. «بكائية لشمس حزيران» لعبد الوهاب البياتي و«هوامش على دفتر النكسة» لنزار قباني أبرز نموذجين لاتجاهات تلك المرحلة، بل إنّ جيلاً شعرياً عربياً صُنف نقدياً بـ «جيل النكسة» اتّسمت نصوصه بقنوط روحي وتشكيك في الوعي العربي وهويته. في تلك الفترة، كتب سعدي واحدة من عيون أشعاره التي تمزج بين منفاه الشخصي وأمله الجماعي «البحث عن خان أيوب في حي الميدان بدمشق». وفيها يرى بلمحة البصير ملامح أمل وإرهاصات مقاومة مستوحاة من الإرث الحضاري:

«تفتّح لي خانُ أيوبَ، ما دلّني
أحدٌ، غير أني دخلتُ، وبينَ حديقتهِ
والدهاليز أبصرتُهُم
يصنعونَ القنابل ...
إنهم إخوتي، يرسمونَ دمشقَ على
هضبة الله والاحتلال،
إنهم إخوتي، يرسمونَ على النَّهر
أعمدةَ الجامع الأمويّ جسوراً
جسوراً
جسوراً
جسوراً
جسوراً
وقدْ ينسفونَ الجسورَ إلى الناصرة.
سأسكن في خان أيّوبَ، ما دلّني
أحدٌ، غير أني اهتديت».

وفي الثمانينيات وفي وطيس الحرب العراقية الإيرانية ورغم موقفه الصريح ضد الدكتاتور وحروبه العبثية، إلا إنه انتقض منتصراً للبلاد دون أن يغفل هجاء الدكتاتور وحروبه، فكتب إثر احتلال القوات الإيرانية لمدينة «حاج عمران» الحدودية قصيدته: «إعلان سياحي عن حاج عمران» بتلك العبارة الصادحة الجارحة «يا بلاداً بين نهرين بلاداً بين سيفين» وصولاً إلى عراق الحصار والحروب والمنفى بل التيه الأكبر في التسعينيات حيث بدأت المرحلة الأخطر والأكثر مرارة في تاريخ الشقاق العراقي حول مصير البلاد ومستقبلها. ففي عام 1999، عقد مؤتمر المعارضة العراقية في نيويورك تلاه في عام 2002 مؤتمر المعارضة العراقية في لندن اللذان كانا تمهيداً سياسياً لغزو العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفائهما عام 2003. ولم يكن الغزو مُسوَّغاً أخلاقياً على صعيد الضمير العالمي، لكنه وجد تمهيداً نوعياً مقروناً بتوطئة بلاغية ممن سميتهم «فقهاء الماريننز» وديباجة ثقافية عراقية لتسويغ الغزو أخلاقياً! بل بينهم من أصبحَ كشافة أو طليعة في ذلك الغزو، فقد كتب شاعر عراقي في جريدة «المؤتمر» الصادرة في لندن آنذاك عموداً تحت عنوان «مقترح أخير». وتحت ذريعة أن خيرات العراق (يقصد النفط) بدَدها الدكتاتور في حروبه العبثية وقمعه للشعب العراقي، لخّص مقترحه الأخير بأن نتيح للأميركان وحلفائهم أن يستولوا على تلك الخيرات ونجرب «التعامل» مع أطماع العالم الخارجي بخيرات العراق! وكتب مثقف آخر بصراحة أكثر في الجريدة نفسها (قادمون في قطار الأميركان أو على حمار طالبان) وسواهما العشرات.

في تلك السنوات، كان سعدي في سنواته الأولى في لندن، وكتب هناك دواوينه «قصائد العاصمة القديمة» و«حياة صريحة» و«شرفة المنزل الفقير» وجميعها كتبت قبل الاحتلال الأميركي للعراق. وفي القصيدة الخامسة من «قصائد العاصمة القديمة» التي اشتهرت باسم «جواميس القيامة»، حذّر من صفقة فاوستية لاغتيال العراق يكون أحدُ طرفيها العراقيون المنفيون في «متاهة لندن» الذين خاطبهم مباشرة ووصفهم أيتاماً في مأدبة مسخّمة ينتظرون «تجار خيبر» ليبيعوا لهم الأرض والإنسان. في تلك القصيدة - اللحظة اختار سعدي أن يكون الطفل الذي «يخبرهم بما لن يسمعوا»، ثم شبّههم في قصيدة «رقصة الفالاشا» في ديوانه «شرفة المنزل الفقير» بـ «يهود الفالاشا» ينتظرون «الريح المؤاتية» في المنفى لترحيلهم أو «عودتهم» إلى أرض الميعاد! وكتب في نفس الديوان هجاء بسخرية سوداء لنموذج الحالمين بعرش العراق في قصيدة «أمير هاشمي منفي في لندن». ووصف مؤتمر المعارضة في لندن «عرس بنات آوى». وبعد احتلال العراق بأيام، تزاحم أكثر من 350 مثقفاً عراقياً في سابقة لم تشهدها ثقافة أمة في التاريخ بأن يوقع مثقفوها على رسالة شكر لمحتلي بلادهم، وجهوها لبوش وبلير يعاهدونهما فيها «إن أرواح الجنود الأميركيين والبريطانيين والإيطاليين والإسبانيين والبولونيين واليابانيين والأستراليين والحلفاء الآخرين ستبقى حية بيننا تشهد على أمثولة التعاضد والمساندة بين البشر الذين يعون أن الكوكب الأرضي وطنٌ واحد وأن مصيرهم لم يعد مجزّأ»، بينما كتب شاعر عراقي في جريدة «الشرق الأوسط» اللندنية مقالاً بعنوان: «الأميركيون والبريطانيون أبطال وجنودهم «شهداء» عراقيون» ودعا لإقامة تماثيل لهم لأنهم حرّروا العراقيين! أيةُ صرخةٍ أو أي هجو جديرين بهذا التدنّي الأخلاقي؟ سوى ما كتبه سعدي في ديوانه «صلاة الوثني» الذي صدر بعد الاحتلال الأميركي للعراق مباشرة، وكذلك في كتابيه النثريّين «يوميات الأذى» و«يوميات ما بعد الأذى» اللذين ضمّا مقالاته بعد الاحتلال، كتب بلغة فجة ومباشرة وهجائية مقذعة لأنه رأى تلك الفجاجة ضرورية في هذا الزمن وبأبطاله المزيفين وتليق بهم وبزمنهم، لكنه كتب بأسى أيضاً على نمط «المؤال» وهو في «القطار الإيرلندي» مُستعيداً لغته وتقنياته وذكرياته في السجن في قصيدة «الأول من أيار» التي كتبها في السبعينيات:

أرضُ السواد انتهتْ للشوكِ
والعاقول
كلُّ الجيوشِ اقتضتْ منها وحالَ
الحول
يا حسرتي للضمير المشترى
المقتول:
لقد كانت محفلاً شريراً ووليمة
ضوارٍ وكان سعدي يعرف قدماً
ودوماً أنهم ذاهبون إلى تلك
الوليمة:
«غادر الشعراء.
-أين؟
إلى الوليمة
كلهمْ؟
كلُّ الذين عرفتهم»

لكن السؤال الذي لن يكون أخيراً: ما الذي بقي لهم من الوليمة الفاسدة؟ سواء كانوا ضواري أم حواري، أم جواري؟ مخدّري الوعي أم قتلة؟ وفي المقابل ما الذي يبقى لسعدي الذي عاش بشروطه ورأى وروى ما رأى ليبقى ما قاله حريزاً عزيزاً:

«لكمْ كلُّ ما هو فوقَ الترابِ
ولنا كلُّ ما هو تحتَ الترابْ»

* شاعر عراقي

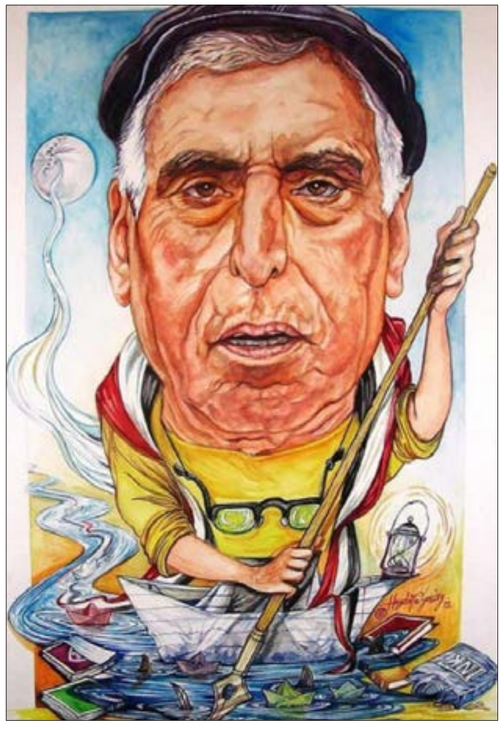

(حيدر الياسري)

> تحوّله منذ عام 2003 دريئة للطعن، بدا أمراً ممنهجاً، بعدما انتقد الاحتلال الأميركي والحرب على سوريا

علي الغلاف

سعدي يوسف... سلاماً أيها الولدُ الطليقُ

«الدوشكا والزهرة»: يوميات في بيروت المحاصرة

كان زمناً من ورد وبارود، بيروتُ المحاصرة، حزيران (يونيو) 1982، النيران تنصبّ عليها من البحر والجو والجبل، سعدي يوسف: شاعرٌ أسمر قادم من أبي الخصيب، من أرض السيّاب قرب البصرة، يمشي بين قذائف الأربي. جي التي تقاوم الدبابات: «خلدة محصّنة باسمها، لا تمنح المقاتل حتى حجراً يتسنّر وراءه أو يتمترس، منها جئنا بدبابة صهيونية أسيرة مع طاقمها لنجعلها فرجة للناس في الفاكهاني». من شقة في الطابق الثامن في مبنى ذي اثني عشر طابقاً يواجه البحر في الحمراء، كتب سعدي يوسف مذكرات «الزهرة والدوشكا»، مستذكراً بيتين لأراغون «السماء بأسرها تقضقض أسنانها/ أي مطر، إذن، تحمل هذه السحابة؟» وتجربته في كتاب «أفكار بصوت هادئ» (مؤسسة الأبحاث العربية، 1987) حول حصار بيروت، «كتبتُ في هذين الشهرين (يونيو ويوليو) ربما أكثر مما كتبته خلال عام كامل. لست أدري كيف استطعتُ فعلَ ذلك وكيف احتفظتُ بالعصب الهادئ وسط الجحيم. وقد أخجل الآن حين أقول إنني كنت سعيداً فعلاً بأنني أقف وقفة واضحة مع مثُل نظيفة في وقت امتحان قاسٍ. في الأيام الأولى ومنذ الرابع من حزيران، أخذت أكتب قصائد شخصية. جاءت الغارة الأولى على المدينة الرياضية، فكتبت قصيدة أتتبّع فيها مريم العذراء عند ريلكه. مع الأيام، بدأت تحوّلات مريم التي بلغت تجليها الأخير في قصيدة «مريم تأتي» التي كتبتها يوم الخامس والعشرين من تموز (يوليو)... وإلى الشقة أدخلتُ ثلاث نباتات جديدة. وعدتُ إلى قراءة التراث الإغريقي». في المدينة المحاصرة التي كان كل حجر يردّد فيها مع محمود درويش «قد أخسر الدنيا... نعم... لكنّي أقول الآن لا»، رأى «الأخضر بن يوسف» يد المعدن القاتلة وكفّاً ذات ثلاث أصابع مديدة ملتوية حادة تمتد إلى عنق المدينة المحاصرة، «هيروشيما صهيونية»، يد القاتل واضحة بينما مواقف بعض المثقفين المرتدين «يعلنون، حتى بالصوت العالي، رفضهم كل ما هو نبيل وشريف في التاريخ الحديث للشعب اللبناني، بل في التاريخ الحديث للعرب، بادئين بطه حسين، منتهين بالشيوعيين اللبنانيين». في بيروت بخاصة كانت بوصلة صاحب «النجم والرماد» و«بعيداً عن السماء الأولى» تشير إلى اتجاه القلب: فلسطين، متجولاً في قلب الخنادق وسواتر التراب في «حي السلم» مع ثلة من الفدائيين: «رواة قصائد وقناصي دبابات». أولئك الشهداء الذين صاروا أشجاراً في حي السلّم يرسلون لصاحب «من يعرف الوردة» في وداعه أول براعم الربيع.

تقديم واختيار **محمد ناصر الدين**

الدوشكا والزهرة

بائعة الزهور في «الطريق الجديدة» ليست تماماً بائعة زهور. مرة فتحت لها مطعماً في مدخل مبنى بالفاكهاني، مقابل وكالة «وفا» تقريباً، ومرة أرادت أن تفتح «بوتيك» ومرة... إلى آخر ما يمكن أن تتفتّق عنه رغبة عجيبة في تغيير واجهة حياة أو طعم حياة. لكن محلّ الزهور باقٍ، والباقات والأكاليل باقية هي الأخرى، ما دام الناس هنا يطالبون بالزهور، الأحياء والشهداء، جنباً إلى جنب. كان محلّ الزهور يظلّ مفتوحاً، طوال الأسبوع، وصباح مساء. بعد الغارة الإسرائيلية الأولى على المدينة الرياضية، في السادس من حزيران (يونيو) 1982، أغلقت بائعة الزهور محلّها. أتراها ستفتحه ثانيةً؟

في أحد الأيام، وكان الوقت ضحى، اخترقنا الضاحية الجنوبية، لنبلغ «الغبيري». صيف هندي وسماء رائقة الزرقة. الطيران الإسرائيلي يعربد طليقاً. حول مستديرة «الغبيري» كانت المضادات تهتز وتهزّ العصب، بينما طائرات العدو تخترق حاجز الصوت منطلقة إلى أهدافها. نصحنا الشبابُ بالعودة من حيث أتينا... «الحالة ما تعجب»... كانت المضادات تطلق قذائفها بدون انقطاع، ومن بقي من الناس هرع إلى الملجأ.. ونحن لا نعرف ما نفعل. سائق السيارة يتعجّلنا وهو يرتجف (غضباً أم خوفاً؟). في الساحة، انتبه إلى إطلاق غريب، قريب جداً. اللعنة! نحن إذن في وجه النيران؟ وتحين مني التفاتة (مذعورة؟) إلى مصدر الإطلاق... يا أم الله المقدسة! هناك وسط الساحة، وخلف «دوشكا» منصوب على سيارة «لاند»، كانت بائعة الزهور تختض، بينما الدوشكا ينطلق صاخباً نحو سماء ذات طائرات إسرائيلية معربدة. هذا الإطلاق بعد حين. قبل لشباب المضادات أن يبتعدوا عن الساحة. ابتعدت «اللاند» بطيئة، وهي تحمل الدوشكا الصامت، بينما قفزت بائعة الزهور من اللاند بكامل زيها العسكري الملتف على قامة أقرب إلى الامتلاء.

لم أشأ أن أحدّثها طويلاً. قلتُ لها: أين زهورك؟ صافحتني ضاحكة، ثم مضت واثقة الخطو نحو الملجأ. مستديرة «الغبيري» تخلو من السابلة، والسائق يتعجلنا لنعود، و«الدوشكا» اختفى عن النظر ليدخل زوادة النفس.

لا بأس أيها الصديق

(مقطع من رسالة إلى فواز طرابلسي)

إذن عاد إلى بيروت مَن هربَ من الغارة الأولى، وعاد مِن مناطق الاحتلال الصهيوني مَن عاد، بعد أن استوى الصيف والشتاء، أما مَن سكت دهراً، فإنه ينطق الآن كفراً.. ولكن على رؤوس الأشهاد، وأعمدة المنابر. وتلك «النخبة» التي «حاورت» العدو تريد الآن أن تمسي ضمير البلد وأهله. وها هم أولاء «مثقفو الطوائف والطائفية» يقدّمون «اجتهاداتهم» وما أكثرها، وما أشدها مبعثة للألم والوجع والغثيان. أما المبشرون بأوراق أميركا وموالياتها في المنطقة، فيبدون الأكثر مكراً بين المضطربين في هذا الزمن المضطرب، ربما لأن أميركا قد أعدّت للبنان تصورها الذي يستلزم حدّاً أدنى من «اللاخرافة» وهو حدّ يتطلب - على أي حال- «أناساً» لا نسانيس.. عملاء معتمدين لا طراطير. «المراجعون العدميون للتجارب الماضية»، كانوا دائماً مراجعين عدميين، ابتداء من النص الشعري وانتهاء بالمقاومة الفلسطينية، هؤلاء المراجعون العدميون كانوا يتمتعون في بيروت الوطنية بتلك الديمقراطيّة النادرة، ديمقراطية ما قبل أثينا، بينما هم يعلنون، حتى بالصوت العالي، رفضهم كل ما هو نبيل وشريف في التاريخ الحديث للشعب اللبناني، بل في التاريخ الحديث للعرب، بادئين بطه حسين، منتهين بالشيوعيين اللبنانيين.

هؤلاء المراجعون العدميون تراهم دائماً يستبقون «نقع» المعارك، ينظّرون لـ «المجالسية» حين يستدعي الأمر، ولـ «نظرية القوّتين العظميين» حين تلح الحاجة، لـ «الإرهاب» حين تُدفع الفواتير باسم «الراية الحمراء»: ولـ «الحضارة اللبنانية» حين يشعرون، في فجاءة عجيبة، أنهم مواطنون جداً. لكننا لن ننهض أو نستغرب، فنحن نعرفهم واحداً واحداً، مرتدين عن أحزابهم وتنظيماتهم، كارهين كل ما يذكرهم بماضٍ نظيف، محاولين التنصل - حتى شخصياً - من علائق يمكن أن تستنقذهم يوماً. وها أنتذا أيها الصديق تحش بـ «دائرة الأصدقاء تضيق أكثر فأكثر مع الأيام». إذن.. لم يعُد بيتك في الجبل ملاذاً وملعباً (علمت أن الإسرائيليين قد احتلوا المنطقة، وفتشوه أكثر من مرة)، ولم تعُد شقتك ببيروت البيفة كعهدها، ومن يدري فربما هجرت مكتبك بعد أن نأت مكتبتك... لا بأس أيها الصديق، فالساحة تظل ساحة حتى لو ضاقت إلى مساحة زنزانة.

مع الشاعر عباس بيضون عام 2005 (تصوير صموئيل شمعون)

> من ذلك الموقع العالي، المطل على المخيم، ينشر أرييل شارون خريطة لأزقة الدم

نشيد لحي السلّم

وقف لإطلاق النار. نحن في «حي السلّم» بيننا وبين الإسرائيليين بضع شجرات رمان. قبل أيام، وفي الحي نفسه، كان الإطلاق غزيراً، والطائرات تهدر في سماوات صافية منطلقة نحو أهدافها، نحن بيننا وبين الإسرائيليين جدار يمتدّ طويلاً. خلفه، وفي الأرض الحرام دبابة إسرائيلية معطوبة. أراد الإسرائيليون سحبها فواجهتهم نيران قنص. عليك أن تنحني وأنت تركض لصق الجدار. إن رفعتَ رأسك فقدتَه. في الملجأ كان مقاتلون وضباط. «لماذا جئتم في هذا اليوم؟ إنه من أشد الأيام ضراوة. نحن هنا قوة تعويق، مهمتنا الاشتباك مع العدو وتأخير تقدمه. ألم تروا الدبابة في المنطقة الحرام؟ مشكلة مقاتلينا أنهم يتمشون في الطريق كأنهم في نزهة. الأشجار مغرية. لكن ماذا سيحدث لو داعبتهم طائرة إسرائيلية؟ يا ملازم.. قل لهم أن يستتروا». بيوت الحي مثل تلك البيوت المتناثرة في غوطة دمشق. خفيضة ذات نبات متسلّق ورائحة ربيع دائم. أهل الحيّ هجروه منذ أمسى من خطوط التماس، وجاء هؤلاء المقاتلون المترحلون ذوو الأسلحة الخفيفة. «المدافع؟ كيف نأتي بالمدافع إلى هذا المكان؟ الستَ ترى طائراتهم تمشّط حتى سيارات الصليب الأحمر؟ ولو افترضنا أننا جئنا بمدفع.. أتعرف ما سيحلّ بالحيّ؟ أنتم جئتم من «الطريق الجديدة».. ألم تروا ما فعلته الطائرات بالعمارة الملاصقة لمطعم «التوليدو». ثم دعني أسألك: أهذه البيوت من أملاك أبي ليحقّ لي أن أسكنها اليوم وأهدمها غداً؟ عجيب! هل قطعت الطريق كلّه من «البربير» إلى هنا لتسألني عن المدافع؟ عجيب والله! أكلُّ ما تعرفه عن العسكرية هو أن تشتم العسكر؟» ضحك الملازم ناصر. «يا عمي خلصنا. غلط وسال سؤالاً. بكرة يعرف كل شيء. تشربون شاياً؟ تأكلون؟ مقلوبة ولبن؟». هدرت الطائرات منخفضة مزمجرة كأنها ستدخل من باب الملجأ.. لا تخف.. إنها متّجهة صوب الجبل. السائق يتعجل العودة. القصف يشتد، من البعيد أصوات انفجارات مكتومة، والمقلوبة لم تأتِ بعد.

أسلمتُ «حيّ» السلّم العينين
قلت لهُ: سأبصرُ ما تبضرني
سأقرأُ ما تقولُ حجارةُ لحجارةٍ
ما يهمسُ الشبّاكُ للشبّاكِ
ما تستروحُ الأبوابُ..
أقرأُ ما تنوءُ به الغصونُ
وبعضَ ما تُخفي حدائقُ الصغيرةُ
أو تدورُ به أزقتُكَ الحفيرةُ
في المخبأ السرّيّ
أشرعنا النوافذَ للرياح الأربع
الثملاتِ
لم نترك مكاناً للهواجس غيرَ هذا الصمت
كان رفاقُنا الضباطُ يرتجلون أغنيةً:
وماذا لو تخلّوا كلُّهم عنّا؟
وغنّى الرفقة الضباطُ:
«حي السلم» الدنيا، وقفتنا الأخيرةُ
ما بين حائطك المثلّم والعدوّ، خطى
وما بين الخطى والموتِ غمضةُ مقلةٍ يُسرى
سلاماً أيها الحيّ المتوّج بالقذائفِ
أيها الحيّ الذي اخترناه جلجلةً
سلاماً للصبايا بين بساتين الخضارِ
وللشبيبةِ في المحاورِ
للشهادةِ في السريرةْ.

...

كانوا أربعةً في «حيّ السلّم»
قنّاصي دبّاباتٍ ورواةَ قصائدْ
كانوا عشّاقاً لفلسطينَ رفاقاً في بغدادْ
وأمسَوا أشجاراً في «حيّ السلّم»
أربعةً كانوا في «حيّ السلّم».

شمس المتوسط تنتظر

(في وداع بيروت)

من ذلك الموقع العالي، المطلّ على المخيم، ينشر أرييل شارون خريطة لأزقة الدم. السماء زرقاء مذهلة. المدينة مقفرة تماماً. الشاحنات تتحرك وحدها. سينما قيامة. رائحة البحر تقترب. كنت ودّعتُ محمود درويش، وقبله أدونيس وخالدة. آخر المودعين محمد كشلي وحبيب صادق، جاءت منى السعودي مع ابنتها التي شرعت تعابث البيانو في فندق «كافاليه». تقول سابقى مع تماثيلي المنثورة في الحديقة والمشغل. اذهبوا جميعاً واتركوني هنا. لكنهم يعرفونك يا منى. محمود رفض البحر. جاؤوه بالكوفية والبدلة العسكرية والكلاشن، وحددوا ساعة رحيله. قال إني أكره البحر. ثم غادر الفندق. اختفى. وسفينته غادرت. قبل يومين، التقيت بحسين مروة ومحمد دكروب في مستشفى الجامعة الأميركية. كانا يعودان جريحاً. قالا: ستكون الظروف عسيرة. و«أسير الضاحية»؟ ما قصة أسير الضاحية الذي دخل التاريخ بنداً مستقلاً في المفاوضات؟ السواتر مسوّاة بالأرض. المدينة مفتوحة. الطرق مفتوحة. البحر مفتوح. جنود أميركيون متدرعون متجهمون. لماذا تولّد لديّ إحساس بأن كلّ الجنود الأميركيين ذوو نظارات طبية؟ جنود فرنسيون أقل كلفة وأوضح حرفة. ينبغي لك أن تقفز من الشاحنة العالية بخفة الفدائي. الستُ تردي بدلته، وتعتمر كوفيته؟ في المرفأ جنود لبنانيون في غاية الأناقة. تسجيل أسماء المغادرين. حقيقة؟ البحر وحده هو الحقيقي. الناس والوجوه والأشياء في حالة من ذهول التحول. «شمس المتوسط» تنتظر. ضعوا أسلحتكم هنا. في هذه الحاوية. البيريتا قصير، وما هو بالجمل العسير. «شمس المتوسط» فارهة. والبحر وحده هو الحقيقي.

نمشي في حديقة ساحرات الموت

من بداية نضجه في الكتابة لغاية وفاته، كان سعدي يوسف، واحداً من ثلاثة أو أربعة أبرز مشاريع في الموجة الثانية للحداثة الشعرية العربية، إذا اعتبرنا أن الموجة الأولى تحلقت حول السياب وجماعة «شعر».

تكمن قوة وتفرّد مشروع سعدي يوسف الجمالي في تخليصه القصيدة من التكلف البلاغي ونبالة الموضوعة، رافداً النفس الشعري العربي بلغة ردمت الهوة بين الشعر والنثر، من دون التخلي عن النظم التفعيليّ، ولكن أيضاً من دون التمترس المحافِظ خلف الوزن، وربما كانت فاتحة هذا النزوع الجمالي الجديد نابعة من ترجمته لريتسوس، التي صارت مدخلاً ومرجعاً جعل من شاعرنا الإغريقي شاعراً عربياً كامل الصفة، من خلال بروز ما صار يسمّى تيار قصيدة التفاصيل وشعرية اليومي.

كان سعدي يوسف واعياً، نفسياً وجمالياً، بتلازم الزمان والمكان في تأثيرهما على دَفَق الكتابة، على صيرورة إنتاج النص، لذلك — سيراً على نهج ريتسوس ربما — كان يُذَيِّل قصائده بزمان ومكان إنتاجها، ما يتيح لنا، من نظرة أولى، اكتشاف أنه جال كل العالم تقريباً، مشرَّداً، طريداً، لاجئاً، أمام جبروت أكثر من سلطة، شرقية وغربية (شهادته حول محاولة ابتزاز المخابرات الفرنسية له بتشغيله مُخبِراً لها إن أراد البقاء فوق التراب الفرنسي معروفة في هذا الشأن). كان سعدي يوسف متورطاً في السياسة من قمة رأسه حتى أخمص القدمين، حتى حَقَّ اعتباره شاعر اليسار العربي الأبرز؛ وكانت له في ذلك محاسن ومزالق: الاشتغال في الإعلام الحربي خلال حصار بيروت 1982، مناهضة حصار العراق والحرب عليه، ضداً على «انتمائه» لحزب شيوعي عراقي صارت قيادته فاقدة لبوصلة العداء للإمبريالية وتجويع الشعوب، مناهضته للسلطة «العراقية» القائمة تحت الاحتلال الأميركي. وفي هذا كان سعدي يوسف رائياً، بتقديره المتشائم أنّ العراق سيبقى تحت الاحتلال والفوضى لمئة عام وأكثر؛ لم يكن لهذه المواقف الناصعة أن تمرّ من دون شوائب: خطاب عنصري ضد عجم العراق، مديح مَجَّاني لمحمد بن سلمان، فقط نكاية في «الصفويين».

ولكن، يبقى من سعدي يوسف الزبَد: مشروعه الشعري المتنوع والمتفرد، الذي حاولنا تتبّعه كرونولوجياً بانتخاب قصيدة من كل ديوان بارز له، مركِّزين على الأبرز لضيق المساحة، فدواوينه تتجاوز المئة، وهو بهذا من أغزر الشعراء العرب الحديثين.

تقديم واختيار **رشيد وحتي**

1. كيف تأتي القصيدة

الكلمات الثلاث التي تشكّل السؤال، تعتبر أصولاً بحدّ ذاتها: الكَيْفِيَة، السَّيْرورة، طبيعة النَصّ [القصيدة معرّفة].
أنت في حالة من الاستغراق بشؤون أخرى، غير متّصلة بالشعر، ربما كنت مُغْتَبَاً بمتابعة خَبَر، أو عنكبوت منهمك بنسج شبكته على طرف سياج... ربما كنت ضجراً، أو تتهيّأ لوجبة طعام. وفجاة يتبدل كل شيء؛ حالة الاستغراق في شؤون اليوم تختفي، وتنقطع متابعتك هذا الأمر أو ذاك.
طرف خيط يصل إلى أناملك، حريراً لامعاً ذا ألوانٍ بهيّة.
كلمة واحدة، عادة، أو كلمتان، ثلاث كحدّ أقصى.
أهي البداية؟ أعني بداية النَصّ؟
طرف الخيط، سوف يعود بك إلى المنبع الأول، إلى لحظة الارتطام البعيدة، الغائرة في الزمن وفي اللاوعي اللحظة التي تكاد لا تبين، لفرط خفائها.
هذه اللحظة التي نبتتْ فجاة، مع ما حملته من قيم قابلة للتفاعل، ستكون الأساس لما سيتلو..

لندن، 2004/09/25

2. رباعيّة

أعيش على مقْلتيْك، كأنيّ بعيْنيّ لا أبْصر
ولِيْل شفاهي ازْتجاف، ودرْبي هوى أخْضر
أقول إذا الريّح مرّتْ: لمنْ دونها تغْبر
لمنْ يزْهر الجلّنار، ويندْفع المزْمر؟

البصْرة، 1961/04/10

3. الشّعر

منْ هشّم هذي المرآة
ونثْرها
كسراً
كسراً
بين الأغصان؟
والآن...
أندعو الأخضر أنْ ينظر؟
تضطرب الألوان
وتختلط الصوَر بالشّيء
وتحترق العينان
لكنّ على الأخضر أن يجمع تلك المرآة
على راحته
ويلائم بيْن الأجزاء
كما شاء
ويحفظ ذاكرة الأغصان.

باتنة، 1980/03/26

4. نصيحة أوجينْ كلُّفيكْ

«إنْ لمْ تجد البحر/ فانظرْ في باطن كفّك» [أوجينْ كلُّفيكْ]

■■■

كيف يكون البحر
وأنا لم أعرف، بعد، المرّ؟

■■■

أنظر في باطن كفيّ
فارى ظاهر كفيّ...

■■■

كيف يكون البحر؟

1981/02/16

5. الجوهر

بينما كانت الريّح تدخل في دوحة الجوز
قلْت لها: هلْ تبيتين فيها؟
قالت الريّح: منْ كان مثْلي نبيها
بات يسري..
ولكنّني، لحظة، استريح.
قلْت همساً: ومنْ كان مثْلي، يا ريح؟
ردّتْ: عدمْت الشّبيها

1989/01/08
[محاولات، 1990]

6. تفصيل

الغريفة، ملاذ مسامير
غادرها الساكنون
وما خلّفوا لي إلا المسامير
دقوا مساميرهم في الخشب
أولجوها بقلب الحديد
وشقّوا السّمنت بها حائطاً من حطب...
ثمّ لم يتركوا أثراً غيْر هذي المسامير
منْ أيْن جاؤوا بها؟
ما الّذي فعلوه بها؟
عند رأسي مسامير
ملء فراشي مسامير
في الحوض، حيث أمرّغ بالماء وجْهي، مسامير
حتىّ الهواء مسامير...
لا تعجبوا إذ أقول لكم إنّني قد مددت يدي في جيوبي
أبحث عن درهم
فوجدت المسامير
أمشط شعري فتسقط عنه المسامير
حتىّ الفتاة الّتي كنْت أحبيْتها
أبعدتها المسامير..

■■■

إنيّ امرؤ مثلكم:
أستريح إلى غرفة
وفتاة
وأغنية
فلماذا تكون المسامير لي؟

باريس، 1990/11/22

7. التحيّة

الشّمس
وهي تقول صباح الخيْر
للسّرْوة في منعطف الشارع
تنشر قبلتها
توسع سروتها قبلاً
هابطة
منْ أيْن حصلات السّروة
حتى السّرَة
حيث الخصر..

عمان، 1993/06/19

8. امرأة صامتة

في فراش البارحة
حيث كان الشّرْشف الكتّان مكوياً
وكان الليل مطوياً على خضرته في الركن
أو حمّرته في ما تبقىّ منْ نبيد الريّف...
كان الصّمت يعلو
وتموج الأرض مستنجدة بالشّرشف الكتان:
احمل جسدين
اتّسع، اللّيلة، شيئاً..
لا تضق بالموج
بالموجة في الذّروة،
ولتندعك الأزهار في أطرافك...
اللّيلة، يعلو الصمت
والماء يرى منبعه السّرّ، مصبّاً..

■■■

أنت في الموجة تمضين
تئنيْن عميقاً، داخل الجلد، وتمضين
وتعطين زهور الشّرشف الكتان
ما تعطين:
قطرات الحرير..

1994/07/12
[إيروتيكا، 1994]

9. رؤيا

سوف يذهب هذا العراق إلى آخر المقبرة
سوف يدفن أبناءه في البطائح،
جيلاً فجيلاً
ويمنح جلاّده المغفرة..
لنْ يعود العراق
ولنْ تصدح القيْرة
فامشِ — إنْ شئت — دهراً طويلاً
وادعِ — إنْ شئت — كلّ ملائكة الكون
كلّ شياطينه،
ادع ثيران أشور
عنقاء مغربة..
ادعها
وانتظرْفي دخان التّهاويل
معجزة المبخرة.

عمان، 1997/03/08

> كان متورّطاً في السياسة، حتى حقَّ اعتباره شاعر اليسار العربي الأبرز

سيرته في سطور

1934: الولادة في أبي الخصيب – البصرة.

1949: إتمام الدراسة الثانوية في البصرة.

1950-1954: الدراسة في دار المعلمين العالية في بغداد.

1954- 1957: مدرّس في ثانوية أبي الخصيب.

1957-1958: مدرّس في ثانوية «الفروانية» في الكويت.

1959-1962: مدرس في ثانويات البصرة وبغداد، وموظف في مركز وسائل الإيضاح في بغداد.

1962-1964: الموقف في البصرة ثم السجن في نقرة السلمان وبعقوبة.

1964: المغادرة إلى لبنان، فالجزائر.

1964-1971: مدرّس ثانوية في سيدي بلعباس في الجزائر.

1972-1979: موظف في وزارة الإعلام وسكرتير تحرير مجلة «التراث الشعبي».

1979: الإقامة في بيروت محرراً في وكالة «وفا» الفلسطينية للأنباء.

1980-1981: مدرس في جامعة باتنة في الجزائر.

1982: العودة إلى بيروت.

1983-1986: مستشار ثقافي في عدن.

1986-1990: العمل صحافياً في قبرص وتونس ويوغسلافيا.

1991-1992: الإقامة في باريس.

1993-1999: رئيس تحرير مجلة «المدى» في دمشق، الإقامة بين عمّان ودمشق.

1999: الإقامة في العاصمة البريطانية بصفة لاجئ سياسي.

2001: عضو مجلس تحرير «الثقافة الجديدة».

2021/6/12: الوفاة في ضاحية لندن بعد صراع مع السرطان

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 14 حزيران 2021 العدد 4364

على الغلاف

سعدي يوسف... سلاماً أيها الولدُ الطليقُ

سكب على رؤوسنا ماءً بارداً وهدّأ نغمتنا

زكريا محمد *

رحل سعدي يوسف.
وأنا من جيل مدين له بالكثير. ولا بدّ من الاعتراف بهذا الدين.
وصل إلينا سعدي، والشعر صخّاب لهّاب، من البياتي، إلى أدونيس، إلى محمود دوريش. فهدأ لنا النغمة. سكب على رؤوسنا الحامية ماء بارداً. وكنا في حاجة إلى هذا. كنا بحاجة إلى أن يخفت الصخب قليلاً، وإلى أن تهدأ الأرواح قليلاً. أتانا بالأخضر بن يوسف، أتانا بجدارية فائق حسن، وأتانا بالبسيط الجميل، فتلقفناه.
درست في بغداد. وأذكر أنني حين عدت إلى عمان حملت معي مجموعته «الأخضر بن يوسف ومشاغله». وكان الجو صخاباً شعرياً هناك أيضاً. فتشكلت حول سعدي وحول أخضره حلقة. كنا أنا وأمجد ناصر نواة هذه الحلقة، ثم اتسعت الحلقة، والتقت مع حلقات أخرى هنا، وهناك. وصارت الحلقات تياراً كبيراً.
أنقذنا سعدي من الصخب. وأنقذني أنا من محمود درويش العاصف الصاعق. ثم تعرفت على سعدي في بيروت. لكنها لم تكن معرفة عميقة. في قبرص في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، عرفته أكثر وأعمق. كنا نُصدر مجلة «الفكر الديمقراطي» التي رأس تحريرها جميل هلال. وهناك خبرته محرراً حقيقياً، وتعلمت منه. لم يكن يأنف، كشاعر كبير، القيام بأي شيء حين يطلب منه. ثم واصلت معه في تونس. ثم كنت ألتقيه هنا وهناك في هذا العالم.
لم يبدأ سعدي يوسف عاصفاً كما بدأ السياب، أو أدونيس، أو محمود درويش. لا، بدأ هادئاً ورصيناً. لم يكن هناك في مجموعاته الأولى ما يوحي بأنه سيتحول إلى شاعر كبير. كل شيء يوحي أنه سيكون شاعراً جيداً، لكن ليس من الكبار. لكنه ما لبث أن أسقط هذا الحكم، وحوّل نفسه إلى زعيم تيار عريض في الشعر العربي. وقد فعل ذلك بدأبه وجهده. كان يعمل عمل النمل، خطوة خطوة، وحبة حبة، حتى امتلأ بيته وفاض. سعدي يوسف مدين للجهد والمثابرة لا للموهبة. وهنا تكمن قيمته. هنا تكمن أمثولته الحقيقية. لقد حفر بأظافره في الصخر حتى صار شاعراً كبيراً. ولم ترفعه موجة سياسية، رغم أنه كان في قلب السياسة. لم ترفعه الجماهير. بل رفعه الشعراء، والشعراء الشباب من عدة أجيال خاصة. البياتي رفعته قضاياه وحزبه، درويش رفعته موهبته وقضيته، وأدونيس أيضاً رفعته موهبته وقضاياه محددة. أما سعدي فرفعه جهده، ورفعته جمهرة من الشعراء.
وقد ظل سعدي يكتب كل يوم تقريباً حتى مرضه الأخير. ولعله كتب في مرضه أيضاً ولم يصلنا. وكان هناك في السنوات الأخيرة من طالبه بالتوقف على افتراض أنه يكرر ذاته. وتكرار الذات ليست تهمة. فالغالبية الساحقة من الشعراء تنتهي إلى تكرار ذاتها، بهذا الشكل أو ذاك. ثمة قوانين بيولوجية تتحكم في هذا. ثمة الشيخوخة التي تضرب كل شيء.

(تصوير صموئيل شمعون)

وداعاً، سلاماً لسعدي يوسف، شاعراً زاد سعة الأرض، وضاقت بلاده عليه

أدونيس

لكن علي أن أقول أن سعدي لم يكن يكرر ذاته بالطريقة المألوفة. إذ كان يفاجئك بين الحين والحين فينشر مقطعاً أو قصيدة تحسّ بأنه استعاد شبابه فيها. كان سعدي يريد أن يكتب ويكتب، أن يقرأ ويقرأ، وأن يترجم الشعر وأن يترجمه. ومهما قيل عن ترجماته، فقد لعبت دوراً هائلاً في تطور عدة أجيال شعرية. وكانت تأثير ترجمته لكفافي وريتسوس على الأخص كاسا. وكان سعدي في الحقيقة يترجم أشباهه. فقد كان قريباً جداً من ريتسوس، وكان يحاول أن يقترب من عوالم كفافي.

وليس هناك شعراء قديسون، لأنه ليس هناك بشر قديسون. كانت لسعدي نواقصه، وكانت له محاسنه. وقد قضى العقدين الأخير بالذات وهو في اشتباك دائم مع مثقفين كثيرين. وقال كلاماً لم يكن يحسن به أن يقوله. لكن للعمر أحكام، ولليأس الذي عمّ المنطقة أحكام. اليأس قطّع قلوبنا في هذه المنطقة، ودفعنا إلى فعل ما كان من الأفضل أن لا نعمله. وكنت أرى جدالات المثقفين مع سعدي وأحزن. أقول في نفسي: ارحموا شاعراً تعب، ولم يعُد متماسكاً. ارحموا من أعطاكم وأعطانا كثيراً. لكن الدمار واليأس الذي حل بالمنطقة لم يساعد أحداً على الغفران لأحد.
ولا يتحمل سعدي وحده مسؤولية هذه المعارك. فالعراق، أبو سعدي وأمه، كان قد اشتبك مع ذاته، ومزّق هذه الذات إرباً إرباً. وكيف كان على سعدي أن يتماسك في هذا المناخ المخيف. لقد كان ابن غزيّة التي مزقت ذاتها:

وهل أنا من غزية إن غوت
غويت، وإن ترشد غزّية أرشد

كلنا غوينا في العقدين الأخيرين. كلنا تمزقنا، ومزقنا غيرنا. لكن سعدي كان قد وفى ووفىّ. كان قد أعطانا ما يعطيه إلا الذين فاضت بالوحي أرواحهم.

> لم يبدأ عاصفاً كما بدأ السياب، أو أدونيس، أو محمود درويش. لا، بدأ هادئاً ورصيناً

* شاعر فلسطيني

الأخبار
الإثنين 14 حزيران 2021 العدد 152
Lundi 14 Juin 2021 no152

رأس المال

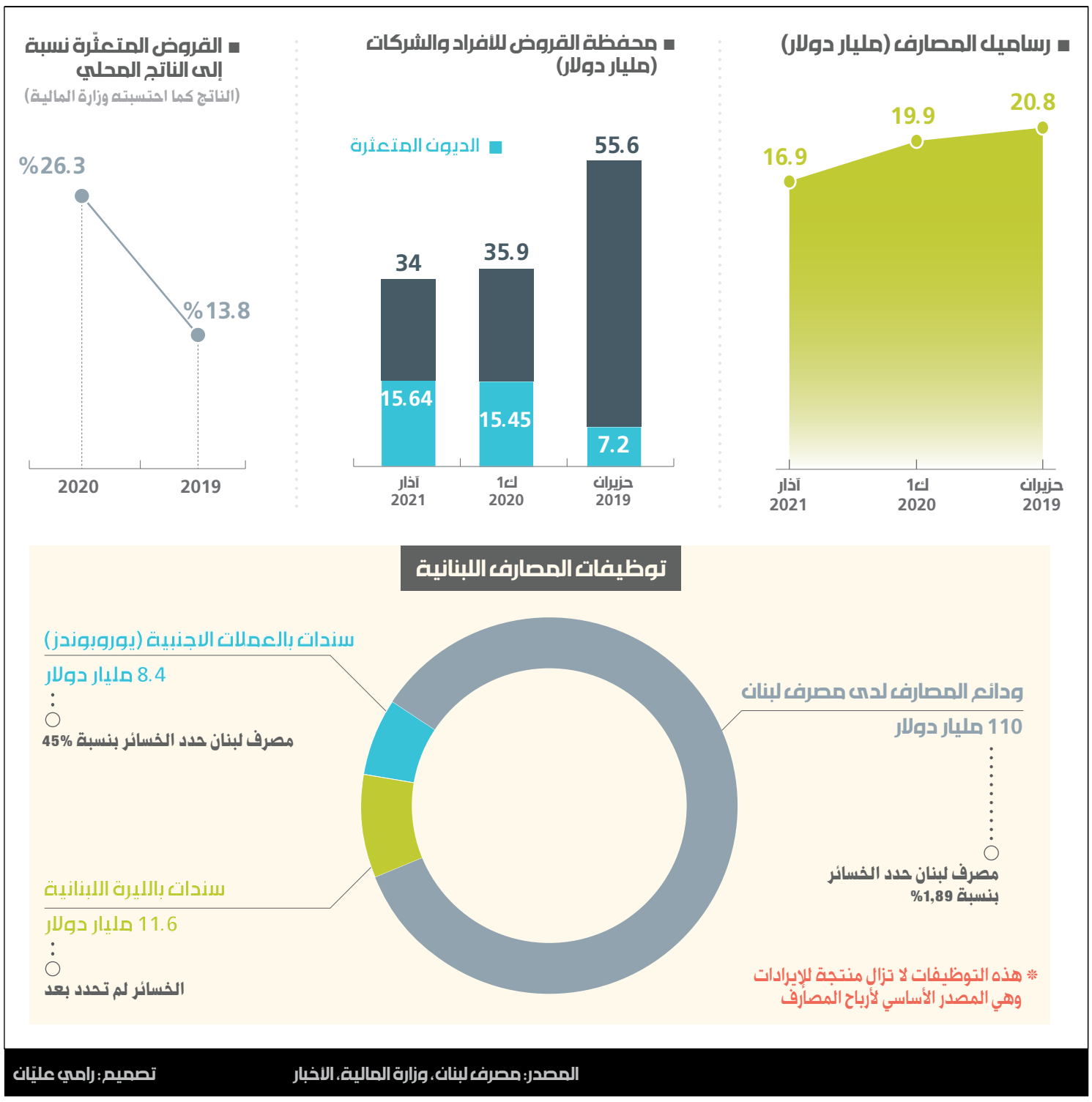

في العدد

02
محمد وهبة
عيّنة من الطريق إلى «جهنّم»

03
زياد حافظ
نحو مشروع اقتصاديّ إصلاحيّ إنمائيّ تنمويّ [1]

05-04
عامر محسن
عودة المال إلى السياسة

06
علي عواد
كيف تُخلق العملات الرقمية؟ كيف تعمل؟

08
الأمجد سلامة
مصارف الخوف والطمع

43% من القروض بحكم المعدومة

ماهر سلامة

منذ أكثر من سنة ونصف نحن عالقون في مسار لإطفاء الخسائر لم يتسنّ لأحد مناقشة تفاصيله التي فرضها حاكم مصرف لبنان، لأن هذا الأخير مع الزمرة التي يحكم باسمها، عملوا على تحييد المصارف عن نقاش كهذا. هو نقاش في إفلاس المصارف لا أكثر. معالمه تتضح في ضوء مؤشّر أساسي: نسبة التعثّر في القروض المصرفية التي بلغت 33% في نهاية 2020. حالياً تجري تغطية هذه الخسائر بالمال العام الذي تحصل عليه المصارف من فوائد سندات الخزينة ومن فوائد شهادات الإيداع والودائع لدى مصرف لبنان. الميزان يميل لمصلحة المصارف، بينما ثلث القروض بات بحكم المعدوم لم يأت الأسوأ بعد.

في نهاية 2020 ازدادت نسبة الديون المتعثّرة من إجمالي ديون القطاع الخاص لدى المصارف اللبنانية إلى 43%. الحصّة الأكبر من نصيب قطاع الإنشاءات يليه قطاعا الصناعات التحويلية وتجارة التجزئة والجملة وقروض الإسكان. وبحسب استبيان أعدّه البنك الدولي في تقرير المرصد الصادر أخيراً، فإن واحدة من كل خمس شركات أغلقت أبوابها، وأربعة من بين كل خمس شركات صرّحت عن انخفاض كبير في مبيعاتها، و79% من الشركات انخفضت مبيعاتها بمعدل 69% منذ بداية الأزمة المالية، بينما واحد من كل خمس موظفين صرف من العمل، والعدد الأكبر من المؤسسات خفض كتلة الأجور لديه، أو خفض عدد العمال... هذا التراجع الكبير في أداء الشركات اللبنانية، يعكس بشكل واضح تعثّر الأفراد والشركات عن دفع ديونهم للمصارف. وتشير الإحصاءات الصادرة عن مصرف لبنان إلى أن مجمل قيمة القروض المتعثّرة بلغ 23,3 ألف مليار ليرة في نهاية عام 2020 (15,45 مليار دولار بحسب سعر الصرف المحدّد من مصرف لبنان) وارتفع إلى 23,6 ألف مليار ليرة في آذار 2021. كذلك تقول الإحصاءات، إن المصارف خصّصت مؤونات للخسائر المتوقعة على هذه القروض المتعثّرة بقيمة 14,3 ألف مليار ليرة في نهاية 2020 (9,5 مليارات دولار بحسب سعر الصرف المحدد من مصرف لبنان) وبقيمة 14,6 مليار ليرة في آذار 2021 (9,68 مليارات دولار).

ما تشير إليه الإحصاءات هو أن هذه المخصّصات هي الخسائر المحققة مقارنة بما هو متوقع، أي ذلك الجزء من الدين الذي تعتبره المصارف غير قابل للاسترجاع والذي كان يفترض أن يحسم من حساب الرساميل. فالمؤونات في نهاية 2020 كانت تمثّل 48% من رساميل المصارف، وفي نهاية آذار 2021 كانت تمثّل 57% من الرساميل، لكن المصارف لم تستعمل هذه الرساميل لإطفاء الخسائر بل مولّتها من حساب الأرباح والخسائر الذي تموّله الدولة ومصرف لبنان، أي من المال العام.

لكن لا تحصر خسائر المصارف بالقروض المتعثّرة للشركات والأفراد، بل إن هذه الديون تمثّل نسبة صغيرة قياساً إلى ديون المصارف على الدولة ومصرف لبنان. الفجوة الفادحة موجودة هناك. بحسب البنك الدولي، إن المصارف اللبنانية مكشوفة على ديون الدولة و مصرف لبنان بنحو 70% من أصولها ومن ضمنها 110 مليارات دولار توظيفات في «أدوات» صادرة عن مصرف لبنان، و10 مليارات دولار توظيفات في سندات بالعملات الأجنبية (يوروبوندز)، و11 مليار دولار (وفقاً لسعر الصرف المحدد من مصرف لبنان) هي توظيفات في سندات الدين العام بالليرة اللبنانية. هذه التوظيفات عليها خسائر حدّدها مصرف لبنان بنسبة 45% على سندات اليوروبوندز، و1,89% على توظيفات المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان. وهذه الخسائر تحتاج إلى تمويل يجب أن يبدأ برساميل المصارف وليس بالأرباح التي يكون مصدرها الأساسي المال العالم والتي يجب أن تستخدم في مجال التعويض على المودعين.

هل يجب أن يدفع المودعون كلفة تهوّر المصارف وحماقتها في توظيف الأموال لدى مصرف لبنان والدولة؟ هل يجب أن يدفع عموم الناس كلفة باهظة من خلال تضخّم الأسعار وطباعة الليرات؟ هذه الأسئلة تقود نحو السؤال الأساسي: من سيغطّي خسائر المصارف؟ الإجابة في معايير صندوق النقد الدولي حتمية: من حساب رأس المال أولاً، وهذا يستوجب عملية إعادة رسملة. وما يقوم به مصرف لبنان في تعاميم إعادة الرسملة بواسطة العقارات، وبواسطة الرساميل المحلية التي تحجزها المصارف لديها، ليس سوى عملية تجميل للمصارف المفلسة التي لن يكون بإمكانها إقراض أي طرف أي فلس طالما ليس لديها أموال جديدة آتية بالدولار تستخدم في عملية تمويل القطاع الخاص والاستثمار العام.

عيّنة من الطريق إلى «جهنّم»

حتى نهاية عام 2020، فإن الأزمة بكل مفاعيلها كبّدت الخزينة خسائر جمّة في الإيرادات. مستوى الإيرادات عاد إلى ما كان عليه قبل خمس سنوات. يأتي ذلك رغم الجزء الإيجابي من مفاعيل الأزمة الذي حفّز الأفراد والشركات على تسديد الضرائب والرسوم المتراكمة عليهم، بما اعتبروه ثمناً باخساً، إذ سدّدوها بالليرة التي فقدت أكثر من 129٪ من قيمتها وفق البنك الدولي. ما حصل لناحية الإيرادات ليس سوى سلوك الإفقار والتهجير الذي ستمارسه السلطة مجدداً في ملف «الدعم»، كما مارسته في إطفاء الخسائر عبر طباعة النقود وتغذية تضخّم الأسعار

محمد وهبة

إذا اعتبرنا أن عام الذروة الاقتصادية التي سبقت الأزمة في لبنان، هو عام 2017 كما أشار إليه البنك الدولي في آخر تقرير له، وقسنا إيرادات الخزينة العامة في ذلك العام مقارنة مع الإيرادات المسجّلة في نهاية 2020 عليها، سيتبيّن أنها تقلصت بنسبة 15%. يُعدّ هذا التراجع كبيراً، قياساً على كل محاولات السلطة في خلق محفّزات لتغذية الإيرادات والتقشّف في النفقات من أجل بلوغ هدف أساسي حُدّد يومها بـ«صفر عجز» في الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المسافة الزمنية بين عامَي 2017 و2020، كافية لتبيان أمرين: حجم الكارثة التي أصابت لبنان، فشل السلطة الحاكمة. ففي هذه الفترة حدّدت السلطة أهدافها في إطار التناغم مع مقررات ما سمّي «سيدر» أو مؤتمر «باريس 4»، وقرّرت أن تصل إلى صفر عجز في الموازنة، وبدأت تتعامل ظاهرياً مع قرب حصول الانهيار، إلا أنها كانت فعلياً تقوم بما اعتادت القيام به، أي الغرف من المال العام بأشكال وطرق مختلفة. ففي بشاعة هذا الأمر تكمن اليوم مأساة المقيمين في لبنان. بين عام 2017 واليوم، زادت قوى السلطة عبر ممثليها في مجلسي الوزراء والنواب، ضريبة القيمة المضافة بمعدل 1%، وزادت الرسوم الجمركية بمعدل 2%، وزادت ضريبة الفوائد من 5% إلى 10%، وزادت ضريبة توزيع الأرباح، فضلاً عن خلق ضرائب عقارية جديدة... وضمن السياق نفسه، تمّ تشريع التهرّب الضريبي عبر الإعفاءات والتسويات الضريبية وحتى العفو الضريبي.

كان أمل هذه السلطة بأن تتمكن من تجميل حسابات الخزينة العامة لتفوز بأموال «سيدر» التي كانت تُعدّ يومها بنحو 11 مليار دولار. كل هذه المليارات مثّلت إغراء كبيراً دفع هذه القوى إلى العمل بجهد واسع انتهى إلى إغفالها أن مخاطر الانهيار ليست محصورة بالمالية العامة كما روّجت هذه القوى ووجهها التقني - حاكم مصرف لبنان رياض سلامة- بل بأصل بنية النظام وسلوك القوى القيّمة على تطبيقه واستغلاله. صحيح أن المالية العامة كانت إحدى قنوات التوزيع للمال المتدفق إلى لبنان، لكنها لم تكن سوى قناة واحدة من بين قنوات أخرى تستهلك الدفق الكبير من الدولارات الآتية إلى لبنان. طبعاً كان هذا الدفق يتقلص بمرور الوقت وانكشاف اللعبة، إضافة إلى عوامل خارجية. في نهاية الأمر، حساب الحقل لم يطابق حساب البيدر. فالإيرادات المحفّزة، عادت سنوات إلى الوراء (يجب أن يؤخَذ في الحسبان أن مفاعيل القرارات الضريبية لا تظهر مباشرة ويتطلب الأمر أكثر من بضعة أشهر لتبيانها). بدأ التدهور يظهر على الإيرادات، منذ 2017 ولغاية اليوم. تراجعت في هذه الفترة إيرادات الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 46%، وإيرادات الرسوم الجمركية بنسبة 40%، وإيرادات الرسوم الداخلية على السلع والخدمات بنسبة 13%، وإيرادات الأملاك المبنية بنسبة 27%، وغيرها من الإيرادات، لكن الضريبة الوحيدة التي لم تتراجع بشكل تراكمي في ظل هذه السنوات، هي ضريبة الدخل على الشركات والأفراد، بل ازدادت إيراداتها بنسبة 16% بسبب الزيادة في حاصلات ضريبة الفوائد. لكن في عام 2020، سجّلت هذه الضريبة تراجعاً بنسبة 28,3%، ما يعني أن المؤسسات تضرّرت كثيراً، وأن المصارف لم تعد تدفع ضرائب وافرة كما في السابق بعدما اتخذ مصرف لبنان قراراً بخفض الفوائد في السنة الماضية، وأن مساهمة الأفراد في هذه الضريبة باتت تتقلص يوماً بعد يوم بسبب الصرف من العمل وتقليص الرواتب وانخفاض قيمة العملة بشكل عام.

نوع الضريبة (مليون ليرة)	2017	2018	2019	2020	الانخفاض بين 2017 و2020	الانخفاض بين 2019 و2020
TVA	3,475,606	3,840,852	3,258,251	1,864,096	-46.37%	-42.79%
الجمارك	2,163,008	2,024,917	1,800,342	1,289,911	-40.36%	-28.35%
الدخل	4,201,316	4,499,971	5,447,135	4,856,955	15.61%	-10.83%
العقارات	964,052	743,815	525,242	1,100,514	14.16%	109.53%
السلع والخدمات	603,421	659,045	633,366	522,092	-13.48%	-17.57%
طوابع	524,203	602,144	537,266	493,050	-5.94%	-8.23%
الأملاك المبنية	282,624	282,168	229,430	207,178	-26.69%	-9.70%
الأرث	166,427	112,809	103,659	140,106	-15.82%	35.16%
المجموع	12,380,657	12,765,721	12,534,691	10,473,902	-15.40%	-16.44%

المصدر: وزارة المالية

حالياً، لا يمكن تحديد مدى الضرر اللاحق بالإيرادات بعد، لأن القياس بين عام 2020 وعام 2019 فيه الكثير من الثغرات، من بينها التوقف عن العمل بسبب إجراءات كورونا، توقف الناس عن التسديد في الفصل الأخير من عام 2019 ثم معاودة الدفع لاحقاً، استغلال فروقات أسعار الصرف المتعددة في السوق لتسديد الضرائب بالليرة، تأجيل تسديد الضرائب في فترات زمنية مختلفة... القياس الحقيقي ليس واضحاً وقد لا يكون واضحاً للأسباب المذكورة، ولسبب إضافي يتعلق بأن منهجية الموازنة في لبنان تعتمد على قراءة الدفق النقدي بين ما هو مقبوض وما هو مدفوع، وليست موازنة يمكن أن تقيس كل قرش مصروف منها بحسب الوجهة المحدّدة له. فعلى جانب النفقات سيكون صعباً تقدير حجم الخسائر لسبب أساسي وهو أن مشروع موازنة 2021 أُعدّ على أساس أن سعر الصرف يبلغ 1507,5 ليرات وسطياً، أي ما يناقض الوقائع السوقية المتداولة يومياً. «الطمس» هو أمر اعتادت قوى السلطة القيام به، لكنها ستمارسه مباشرة على الناس خلال الأيام المقبلة من خلال وقف الدعم كما مارسته لغاية اليوم في عملية إطفاء خسائر النظام المالي عبر طباعة النقود وتغذية تضخّم الأسعار... هذه وصفة للفقر والتهجير، أو ما يمكن تسميته «الطريق إلى جهنّم» التي لا تأتي على يد المؤسّسات الدولية النيوليبرالية المناهضة للفقراء مثل صندوق النقد الدولي، بل على يد قوى السلطة المحلية في لبنان.

الإصلاح الضريبي: عدالة وتنمية

أمين صالح *

يعكس النظام الضريبي صورة واضحة للنظام الاقتصادي الذي تبنى المفاهيم النيوليبرالية وكفالة المبادرة الفردية والملكية الخاصة وحرية التعاقد، واعتماده على الاستيراد بما يعنيه ذلك من اختلال في الهيكل الاقتصادي وانعدام التوازن بين نمو القطاعات الاقتصادية، ونمو المناطق. فالإنتاج الزراعي والصناعي لم يمثّل أكثر من 24% من الإنتاج الوطني، بينما يمثّل قطاع الخدمات النسبة الباقية من الدخل القومي، رغم أن العاملين في القطاعين الزراعي والصناعي يشكّلون الأغلبية. كذلك تأثّر الاقتصاد اللبناني بالأزمات المحلية والإقليمية، وكان من سماته التفاوت في توزيع الدخل القومي.

هكذا جاء النظام الضريبي متركّزاً في الضرائب النوعية على الدخل، رغم أن الغالبية الساحقة من الدول تخلت عنها واستبدلتها بنظام الضريبة الموحدة على الدخل، وإلى جانبها اقتُرنت الضرائب المتعدّدة على النفقات التي تمثّل القسم الأكبر والأهم من الإيرادات الضريبية، ورغم أنه منذ صدور القوانين الضريبية لم تطرأ أي تغييرات جذرية تمس أسس النظام الضريبي، بل أجريت عليه بعض التعديلات الجزئية من دون أي اعتبار لضرورات مواكبة التطورات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وكان من أبرزها استحداث الضريبة العامة على الإنفاق (الضريبة على القيمة المضافة) التي فرضت اعتباراً من عام 2002 باعتبارها ضريبة مستقلّة على العديد من السلع والخدمات أياً كانت وجهة استعمالها وسواء كانت ضرورية أو شائعة الاستعمال أو كمالية.

وفي موازاة الاعتماد أيضاً على الرسوم الإدارية التي تعتبر غير اقتصادية والرسوم الداخلية على الخدمات والرسوم الجمركية على الاستيراد والتصدير، انخفضت أهمية الضرائب على رأس المال، والتي تمثّل جزءاً ضئيلاً من الإيرادات الضريبية، واتسم النظام الضريبي بانعدام الفعالية والتفاوتات الكبيرة في فرض الضرائب وتحصيلها وسط تقادم القوانين وانعدام الانسجام بينها، ما حفّز التهرّب الضريبي أيضاً، وأرهق المكلفين بأكثر من ضريبة ورسم، وغرامات هائلة ومهل اعتراض تمتد إلى أكثر من عشر سنوات، فضلاً عن التعقيدات الإدارية.

من أبرز ما يتّسم به النظام الضريبي في لبنان:

- سوء توزيع العبء الضريبي: 95% من المكلفين الذين يكلفون بالضريبة على أساس الربح الحقيقي يخضعون لمعدل وسطي لا يتعدى 4%، انخفاض معدل الضريبة الوسطي إذ لم يتجاوز سنة 2001 الـ 3% بالنسبة إلى 88% من المكلفين على أساس الربح الحقيقي والـ 92 % من الأشخاص المكلفين على أساس الربح المقطوع.

- انهيار العدالة الضريبية: إن ضرائب الدخل على أصحاب الرساميل المستثمرة في المصارف والتجارة والخدمات والمهن الحرة تشكل 7,69% من إجمالي إيرادات الموازنة، في حين يملك هؤلاء نحو 90% من الدخل والثروة الوطنية. في المقابل يسهم العمال والمستخدمون والأجراء في إيرادات الموازنة بـ3,94%، أي ما يعادل 51% من الضرائب التي يؤديها أصحاب الرساميل، وإذا أضيفت إليها الحسومات التقاعدية 1,16% تصبح مساهمتهم 5,1%، أي ما يعادل 66,3% من الضرائب التي يؤديها أصحاب الرساميل.

- إن الضرائب على رأس المال العقاري لا تشكل إلا نحو 5,4%، علماً بأن الريوع العقارية كثيرة جداً، ولا تمثّل استثماراً خطراً كالاستثمار الصناعي أو التجاري.

- إن الضرائب على الفوائد تمثّل 6,41% فقط، علماً بأن فوائد الدين العام وحدها تشكل 45% من الإنفاق الحكومي وتستوعب 65% من إيرادات الموازنة.

- إن الضرائب والرسوم التي يتحمل عبئها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود تشكل 71,13، وهي: TVA - الرسوم الجمركية – رسوم الاتصالات- رسوم الاستهلاك، بينما الضرائب التي يتحمل عبئها الأغنياء بشكل رئيسي تشكل 29% فقط.

إن أسباب انهيار العدالة الضريبية تكمن في التهرّب الضريبي. فأصحاب الرساميل، ولا سيما في الصناعة والتجارة والمصارف، لا يصرّحون عن حقيقة أرباحهم، فضلاً عن أن الإدارة الضريبية ضعيفة في القيام بإجراءات التحقق من الضريبة بشكل صحيح لأسباب سياسة، جغرافية، كفاءة ونزاهة. ويضاف إلى ذلك أن هناك تهرباً قانونياً عبر الإعفاءات الضريبية، ولا سيما إعفاء أسهم شركات الأموال من الضريبة، واعتماد معدل ضريبي نسبي منخفض على الرسوم العقارية 5%، الفوائد 5%، توزيعات الأرباح 10%، الضريبة على القيمة المضافة 10%. في المقابل، اعتمدت ضريبة تصاعدية على الأرباح والرواتب والأجور (على الأرباح من 4% حتى 21% على الأفراد وشركات الأشخاص و17% على شركات الأموال، أما معدل الضريبة على الرواتب والأجور فيتراوح بين 2% و20%)، وأعفيت الفوائد من الضريبة منذ عام 1993 لغاية 2002 ضمناً، ولا سيما فوائد الدين العام التي بلغت عن هذه الفترة 30833 مليار ليرة.

فوق كل ذلك تأتي السرية المصرفية التي تلعب دوراً أساسياً في عملية التهرّب الضريبي.

إذاً، ما هو الإصلاح المطلوب؟

من متطلبات الاصلاح الضريبي أن تتخذ الدولة التدابير المناسبة لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد، وتفرض عند الاقتضاء عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية تكون فعالة ومتناسبة ورادعة على عدم الامتثال لهذه التدابير. كذلك يجب إصلاح الأنظمة المحاسبية، بأن على الدولة اتخاذ ما يلزم من تدابير وفقاً لقوانينها الداخلية ولوائحها المتعلقة بمسك الدفاتر والسجلات والكشف عن البيانات المالية ومعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات لمنع القيام بالأفعال التالية: إنشاء حسابات خارج الدفاتر، إجراء معاملات دون تدوينها في الدفاتر أو دون تبيينها بصورة وافية، تسجيل نفقات وهمية، قيد التزامات مالية دون تبيان غرضها على الوجه الصحيح، استخدام مستندات زائفة، الإتلاف المتعمد لمستندات المحاسبة قبل الموعد الذي يفرضه القانون.

> **يسهم العمال والمستخدمون والأجراء في إيرادات الموازنة بـ3,94٪، أي ما يعادل 51٪ من الضرائب التي يؤدّيها أصحاب الرساميل**

ومن المهم أيضاً اعتماد معايير المحاسبة الدولية. مفوّض المراقبة ومدقّقو الحسابات وخبراء المحاسبة ملزمون بالتأكد من اعتماد عملائهم (أي عند تدقيق البيانات المالية للمؤسسات والشركات الخاصة والمؤسسات والمرافق العامة الخاضعة لنظام التدقيق الخارجي المستقل وكذلك للتدقيق الداخلي) المعايير الدولية للمحاسبة، والإفصاح في فقرة «الرأي» عن مدى تقيّدهم بذلك والإبلاغ عن التهرّب الضريبي عملاً بأحكام القانون الرقم 44 «قانون مكافحة تبييض الأموال».

بناءً على ما تقدم، فقد أصبح ضرورياً اعتماد الإصلاحات الضريبية الجذرية التي تزيد نسبة الاقتطاع الضريبي إلى نحو 35% من الناتج القومي ضمن أهداف اقتصادية واجتماعية واضحة. لذا، يجب الانتقال من نظام الضرائب النوعية على الدخل إلى نظام الضريبة العامة (الموحدة) على الدخل وبنسب تصاعدية، وتحديد حدّ أعلى للغرامات لا يتجاوز 50% من الضرائب المفروضة، وإلغاء العديد من الضرائب والرسوم والإبقاء على عدد يراوح بين 12 و15 ضريبة ورسماً من أصل 55 حالياً، وشمول جميع المداخيل المهنية والعارضة للضريبة. ومن المهم أيضاً الحفاظ على الاستقرار الضريبي لتبقى أحكامه سارية لمدة ما بين 15 سنة و20 سنة، وتقصير مهل بتّ الاعتراضات لدى الإدارة الضريبية أو لدى لجنة الاعتراضات إلى 3 أشهر و6 أشهر، وتنظيم مهنة المحاسبة عبر إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة، وإنشاء المجلس الأعلى للتشريع الضريبي.

لكن من المهم أن تكون الضريبة تصاعدية على الشطور بدلاً من النسبية على:

- الرسوم العقارية (بين 5% و15%)

- الفوائد وتوزيعات الأرباح وغيرها من إيرادات رؤوس الأموال المنقولة (بين 5% و15%).

- أرباح شركات الأموال (زيادة المعدلات من 17% إلى 25%).

في هذا الإطار، يجب أن يُعتمد معدلان على الضريبة على القيمة المضافة: 10% على السلع الشائعة الاستعمال (المعدل الحالي)، 15% على السلع الكمالية. كذلك يجب إلغاء الإعفاءات المتعلقة بالعمليات المصرفية والمالية والتأمين وتجارة الأحجار الكريمة والبيوت والطائرات الخاصة واليانصيب وألعاب الحظ والقمار، وتعديل أساس فرض الضريبة لدى الاستيراد وإلغاء الرسم الجمركي ورسم الاستهلاك من هذا الأساس. أيضاً يجب إلغاء جميع أنواع الإعفاءات الضريبية ما عدا التنزيلات العائلية، وإخضاع الربح الناتج عن التفرغ عن الأسهم وباقي الأوراق المالية إلى معدل 15%، وإخضاع جميع عمليات البيع العقاري لضريبة دخل بمعدل 3% وحسمها من الضريبة التصاعدية على الأرباح، ووضع جدول جديد بالمعدلات الضريبية يضمن تقليص عدد المعدلات الضريبية وتوسيع الشطور الخاضعة للضريبة، ووضع معدلات ضريبية متساوية للشركات والأفراد.

* المدير السابق للمحاسبة العامة في وزارة المالية في لبنان، النقيب الأسبق لخبراء المحاسبة في لبنان، المدير العام للمؤسسة اللبنانية للخدمة الضريبية

ورقة عمل

أعدّ الباحث والكاتب الاقتصادي زياد حافظ ورقة عمل عرضها في المنتدى الاقتصادي والاجتماعي في شهر نيسان 2021 بعنوان «رؤية في مشروع اقتصادي إصلاحي إنمائي تنموي» (وهي ورقة معدّلة لورقة سابقة حُرّرت سنة 2019) يعرض فيها مقاربة مقترَحة للنظام الاقتصادي القائم، وأهداف الإصلاح الاقتصادي المطلوب، وملامح الاستراتيجية لتحقيق الإصلاح. ستُنشر هذه الورقة على مرحلتين: الأولى تتضمن المقاربة للنظام الاقتصادي القائم، وأهداف الإصلاح الاقتصادي المطلوب، وفي العدد المقبل سيُنشر الباقي، أي ملامح الاستراتيجية لتحقيق الإصلاح

نحو مشروع اقتصاديّ إصلاحيّ إنمائيّ تنمويّ [1]

زياد حافظ *

أي مقاربة لإصلاح اقتصادي يجب أن تستند إلى رؤية سياسية. فالهندسة الاقتصادية المطلوبة تعكس توجّهاً سياسياً لا يمكن إغفاله. كما أن العلاقة بين السياسي والاقتصادي علاقة عضوية خاصة والاقتصاد ليس إلا سياسة بلغة الأرقام. والتوجّه السياسي المطلوب، خارجياً وداخلياً، هو على نقيض التوجهات والسياسات المتّبعة منذ الاستقلال ولا سيما في حقبة الجمهورية الثانية. فالتوجّهات والسياسات التي اتُّخذت منذ الاستقلال وحتى الساعة، هي المسؤولة عن الواقع الاقتصادي القائم وبالتالي لا بد من تغيير جادّ وليس الترقيع أو إعادة تأهيل ما لا يمكن تأهيله.

وهذه التداعيات الاجتماعية للخيارات والسياسات الخاطئة والعبثية أفضت إلى حالة كارثية في المجتمع اللبناني. فالفقر هو المسيطر على كلّ مكوّنات المجتمع اللبناني حيث الوظائف والأعمال تبخّرت كما تبخّرت مدّخرات المواطنين وما بقي من خيار إلا الهجرة لمن استطاع سبيلاً! كما أن فقدان الخدمات الأساسية من كهرباء ووقود ودواء تلازم مع فقدان القدرة على الاستشفاء ودفع أقساط المدارس وانسداد الأفق المستقبلي لمجمل اللبنانيين. كذلك، إن التلوّث في البيئة وتنامي الأمراض المزمنة زادا هموم اللبنانيين الذين لم يجدوا الدولة جاهزة للتعامل معها. الخطورة في استمرار الوضع هي اللجوء إلى الأمن الاقتصادي الذاتي لمكوّنات المجتمع اللبناني الذي يزيد في التجزئة والشرذمة وبالتالي البلاء العام.

القاعدة السياسية التي يجب أن تترسّخ هي لمواكبة التغيير القائم على الصعيد الاجتماعي. فسيطرة التوازنات الطائفية والمذهبية على حساب الكفاءة أصبحت عائقاً أمام ديمومة واستقرار البلاد ما يتطلّب إقامة نظام مدني مبني على مشاركة فعلية لكل مكوّنات القوى الحيّة من نقابات (التي يجب إعادة بنائها وتحريرها من سلطة الزعامات الطائفية والمذهبية)، وهيئات اجتماعية، ومؤسّسات المجتمع المدني غير المرتبطة بالخارج. هنا يكمن دور الشباب اللبناني ودور المرأة اللبنانية في مشاركة فعّالة وليست صورية لفعل التغيير ومواكبته. فالتوازن المزعوم في النظام القائم بين مكوّنات المجتمع اللبناني المتنوّع لن يحصل عبر اختزال مصالح المكوّن في شخص مَن يزعم تزعّم ذلك المكوّن. كما أن التغييرات المطلوبة في سلوك مكوّنات التركيبة الاجتماعية تعود إلى ضرورة تقدّم طبقات اجتماعية لا تستند إلى اقتصاد ريعي بل إلى اقتصاد منتج يتلازم مع ثقافة المساءلة والمحاسبة للمسؤولين المرتقبين. وهذه الثقافة لن تقوم إلا بعد مراجعة جذرية للبرنامج التربوي القائم في لبنان من مرحلة الحضانة إلى الابتدائي إلى الثانوي إلى الجامعي وما بعد الجامعي. لذلك لا بد من خطط مرحلية وطويلة المدى تحدد الأهداف وتوزيع الإمكانات لتحقيقها.

وهنا نؤكّد قوّامة القطاع العام عبر التربية الوطنية في المدارس الوطنية والجامعة اللبنانية بالقيام بتلك المهامّ.

لا ندعو إلى إقامة اقتصاد اشتراكي يعتمد المركزية في التخطيط والتنفيذ (علماً بأن التجربة الصينية يجب درسها) بل ندعو إلى بناء اقتصاد متوازن في القطاعات الإنتاجية وخارج عن الطابع الريعي وغير منكشف تجاه الخارج. ونعني هنا الغرب. والتوجه جغرافياً واقتصادياً وسياسياً هو نحو الشرق دون إجراء القطيعة مع الغرب كما أن التوجه الاقتصادي هو نحو إعادة تأهيل القطاع العام وترشيده والحفاظ على قوّامته وإلزام القطاع الخاص في تنفيذ مسؤولياته تجاه البيئة. لذا، المشروع المعروض هو مشروع إنمائي (بمعنى تطويري) وتنموي (بمعنى نهوض) للبنان. الدقّة في التمييز في المصطلحات هدفها إبراز البعد السياسي للمشروع كما هي انعكاس لواقع نريد تغييره بالشكل (إصلاح وتطوير) والمضمون (النهضة) الشاملة.

طبيعة النظام الاقتصادي اللبناني

لبنان يعاني من أزمة مزدوجة: فمن جهة هناك خلل نظامي طغى على بنيته الاقتصادية كما أن الأزمة البنيوية أدّت بدورها إلى المزيد من الخلل في النظام القائم. الخلل في البنية الاقتصادية يعود إلى التركيز على قطاع خدماتي ريعي وطفيلي في آن واحد وذلك على حساب القطاعات الإنتاجية. في المقابل هناك قطاع خدماتي ذو قيمة مضافة مرتفعة تمّ إهماله كقطاع التربية والاستشفاء وحتى السياحة إلى حدّ كبير لأن ذلك يتطلّب استثماراً ومجهوداً كبيراً ومردوده لا يظهر إلا في المدى الطويل بينما الاهتمام كان وما زال على المدى القصير وإن كان على حساب المستقبل. كما أن هذا التركيز، أدّى إلى تمركز الثروة في لبنان في يد مجموعة قليلة تتحكّم بالأمور وذلك على حساب الشرائح الواسعة من الشعب اللبناني. والحلقة المفرغة تتحكم بدينامية الأمور ما يجعل الكلام التقليدي عن الإصلاح الاقتصادي دون جدوى أو قابلية للتنفيذ. إذاً، البنية الاقتصادية المأزومة تعكس الأزمة في البنية السياسية في النظام القائم في لبنان ومدى انكشافه تجاه الخارج.

أشار الدكتور جورج قرم، إلى أن لبنان شاهد منذ الاستقلال تنافساً بين مشروعين اقتصاديين. المشروع الأول منبثق عن فكر ميشال شيحا الذي أضحى أن تكون مهمة لبنان هي الوساطة بين الدول العربية التي كانت تفتقر إلى البنى التحتية والمالية المطلوبة للقيام بمهامها التنموية عند حصول استقلالها من المستعمر الأوروبي. وبالتالي كان التركيز في لبنان على نموذج معين من اقتصاد منعوت بالحرّ يركّز على قطاع الخدمات، وإن كان على حساب القطاعات المنتجة التقليدية كالزراعة والصناعة. وكان النموذج الاقتصادي المتبع مرآة للصفقات السياسية إذ اتفق على "التخلّي عن التبعية للغرب" بشكل عام، وفرنسا بشكل خاص مقابل التخلّي عن المطالبة بالوحدة مع سوريا. لذلك كان «الدور الطبيعي» للاقتصاد اللبناني هو «الوساطة» بين العمق العربي والغرب.

أما النموذج الثاني فكان الذي أطلقه الرئيس الراحل فؤاد شهاب الذي حاول أن يصون بنية النظام السياسي القائم عبر ترويج مفهوم التنمية المتوازنة. فكانت بعثة «إرفد» الشهيرة تحت إشراف الأب لوبريه التي قامت بأول وآخر مسح شامل للاقتصاد اللبناني مركّزة على البعد الاجتماعي الغائب في النموذج الشيحي. والجدير بالذكر أن النموذج التنموي والنهج السياسي لفؤاد شهاب ترافقا مع المشروع القومي السائد في المنطقة العربية في الستينيات. لكن، انقضّت البيوت السياسية اللبنانية على النهج الشهابي والنموذج التنموي بعد هزيمة 1967 وغياب المرجعية القومية الضابطة للانحرافات القومية والإقليمية. فعاد النموذج الشيحي مدفوعاً بإقفال قناة السويس والطفرة الأولى لارتفاع أسعار النفط في مطلع السبعينيات، إلى أن انفجرت الحرب اللبنانية وقضت على النموذج الشيحي (نسبة إلى ميشال شيحا) بصيغته القديمة.

> **أهداف الإصلاح تتطلّب اتخاذ سلسلة من الخيارات والسياسات تُنهي التبعية للريع وللخارج الغربي وخاصة المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي**

بعد حقبة الحرب اللبنانية جاء اتفاق الطائف وأتى معه من يروّج لإحياء النموذج الشيحي للاقتصاد اللبناني باغياً استرجاع مكانة لبنان كمركز خدماتي من طراز أوّل دون أن يعي المتغيرات الجذرية التي حصلت في المنطقة وفي العالم. فعلى صعيد المنطقة استطاعت الدول العربية أن تستكمل بناء هيكلياتها التحتية وتستبدل خدمات غربية وشرقية بالخدمات اللبنانية في غياب لبنان المنهك بالحرب الأهلية. كما أن انفجار الثورة التكنولوجية في المواصلات ووسائل النقل أتى بموجة العولمة التي قضت على مفهوم الوساطة الاقتصادية بمفهومها التقليدي. دول الخليج استطاعت أن تتجاوز ما كان يقدمه لبنان لها بل يمكن القول إنها أصبحت راشدة وعالمة بمصالحها وغير محتاجة إلى «الخبرة» اللبنانية التقليدية. لكنّ الحقبة الحريرية خلال التسعينيات حاولت أن تتجاهل تلك الحقائق حالمة باسترجاع مكانة لبنان كمركز خدماتي يتطلب إعادة بناء البنية المصرفية التي تؤهله للقيام بذلك الدور مراهنة على مشروع السلام في المنطقة الذي رفضه الكيان الصهيوني مع اغتيال رئيس وزراء كيانه عام 1995. اكتفت السياسة الحريرية فقط بالتركيز على قطاع العقاري والقطاع المالي وتسخير الدولة لخدمة القطاعين ما أسفر عن نسبة مديونية عامة حقّقت أرقاماً قياسية نسبة إلى الناتج المحلي الداخلي وبلغت 145%. كما تجاهلت الحقبة الحريرية وحتى الساعة إعادة بناء البنية التحتية من كهرباء ومياه وشبكات طرقات ومواصلات ومدارس مكتفية بإعادة وسط بيروت وتقديمه كـ «إنجاز» اقتصادي من الطراز الأول متجاهلة دور وسط بيروت التقليدي واستبداله بدور لا طعم ولا لون له وعاجز عن المنافسة الإقليمية في القطاع المالي والمصرفي الذي سعى إلى تمكينه.

هذا العرض السريع لطبيعة النظام الاقتصادي اللبناني ضروري لتبيان الفرق مع ما هو مطلوب للخروج من المأزق الخانق القائم. وهذا يدفعنا إلى تحديد الأهداف، ثم الاستراتيجية المطلوبة بما فيها القرارات السياسية الضرورية، وإعادة الاعتبار إلى فكر التخطيط المركزي الذي أثبت تاريخياً في العديد من الدول جدواه كالصين حالياً، وإلى الإجراءات المؤسسية والعملية لتنفيذ الخطة.

أهداف الإصلاح

الرؤية المطروحة لها ستة أهداف:

- الهدف الأول هو الخروج من الأزمة المالية الخانقة والمفتعلة التي لها أهداف سياسية على الصعيدين اللبناني والإقليمي والتي تستهدف المقاومة وحلفاءها. هنا يكمن البعد «التصحيحي».

- الهدف الثاني هو الخروج أيضاً من المستنقع الذي يحيط بالنشاط الاقتصادي اللبناني والمضي في إعادة الاعتبار إلى الاقتصاد العيني الفعلي الإنتاجي عبر دعم كلّ القطاعات الإنتاجية التي أُهملت منذ البدء بالعمل باتفاقية الطائف. هنا أيضاً نجد البعد «التطويري».

- الهدف الثالث هو إعادة التنمية في مختلف المناطق التي أُهملت بسبب سياسات الحكومات المتتالية في حقبة جمهورية الطائف بما فيها مناطق الشمال والبقاع التي تجاهلتها النخب الحاكمة خلال العقود الثلاثة الماضية. هنا نجد البعد التنموي.

- الهدف الرابع هو تقليص هجرة الطاقات المنتجة من عقول ومهارات وإيجاد فرص للإبداع والإنتاج.

- الهدف الخامس هو مقاربة الفوارق الاجتماعية التي أوجدتها سياسات الريع والمحسوبية وإهمال الطبقات الوسطى والفقيرة. فلا إصلاح اقتصادي ولا تنمية ممكنة مع إهمال الواقع الاجتماعي بين مكوّنات الشعب في لبنان. هنا نجد البعد «التطويري».

- الهدف السادس هو تخفيف الانكشاف الاقتصادي تجاه الخارج وخاصة التبعية للغرب وفتح آفاق جديدة مع دول الجوار العربي وثم الإقليمي أي الجمهورية الإسلامية في إيران وتركيا، وشرق آسيا عبر الالتحاق بالكتلة الاقتصادية الأوراسية المتجسّدة في طريق الحرير الجديدة. هنا نجد البعد «التنموي» أي «النهوض الاقتصادي».

هذه الأهداف، وخصوصاً الهدف السادس، تتطلّب اتخاذ سلسلة من الخيارات والسياسات تُنهي التبعية للريع وللخارج الغربي وخاصة المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والسياسات الجديدة ستعتمد سياسة التشبيك العربي (سوريا، العراق، الأردن، فلسطين عند التحرير، وفي مرحلة لاحقة الدول العربية في شمال أفريقيا والجزيرة العربية) والإقليمية (الجمهورية الإسلامية في إيران، تركيا) والدولية (الكتلة الأوراسية وأفريقيا (جنوب أفريقيا)، وأميركا الجنوبية كفنزويلا، البرازيل وكوبا). فلبنان لا يستطيع أن يحقق شيئاً خارج إطار التشبيك العربي والإقليمي وهذا تحوّل كبير وجديد في الذهنية المطلوبة من النخب الحاكمة.

*كاتب وباحث اقتصادي وسياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

عودة المال إلى السياسة

«(سياسات التسهيل الكمّي) تعمل في الواقع. ولكنّها لا تعمل في النظريّة»

بن برنانكي، الرئيس السابق لمصرف الاحتياط الفيديرالي

«من الأسهل بكثير أن تخدع شخصاً ما على أن تقنعه بأنه قد تمّ خداعه»

مارك توايت

عامر محسن

في الأشهر الماضية تكرّس، انطلاقاً من المركز الغربي، تحوّلٌ جلل، لا أعرف ما يمكن أن نسمّيه: هزيمة الأورثوذكسية النيوليبرالية، التخلّي عن أيديولوجيا السّوق الحرّة، نهاية العولمة النيوليبرالية... هو مفصلٌ تاريخي بكلّ المعاني، ولا أحد يعرف تماماً ما الذي سيأتي بعده. فلنبدأ من هنا: في المجال السياسي الأميركي، منذ نهاية عهد ريغان ووصولاً إلى السنوات القليلة الماضية، كان لدينا، في المجتمع السياسي الأميركي، ثلاثة خطابات تقريباً، أو تكتلات أيديولوجية أساسية، في ما يتعلّق بالنظرة إلى الاقتصاد ودور الدولة. على اليمين نجد الجمهوريين، سياسيين ومفكّرين ومراكز أبحاث: يريدون حرية اقتصادية ودولة صغيرة، لا تتدخّل في السوق وتتجنّب كلّ إنفاق خارج الضرورات والدفاع (بما في ذلك الإنفاق على الأبحاث والتعليم والصحّة، هم يعتبرون أنك يجب أن تترك أقصى ما يمكن من موارد للسوق حتى يتصرّف هو بها، فهو سيكون أفعل في توزيعها من الدولة).

على الجانب الديمقراطي كان هناك، أوّلاً، «النيوليبراليون المعتدلون»، على طريقة كلينتون وأوباما وفريقهما. ليبراليون يريدون «رأسمالية رحيمة» أو شيئاً من هذا القبيل (سنعود في هذا المقال إلى نقاش هذه الخرافة وأختها: «العدالة الاجتماعية»)، واقتصاديّون وسطيّون وكينزيّون جدد (الكينزيون الجدد يلتزمون بالإطار النيوليبرالي إجمالاً، ولكنهم يرون أنّ على الدولة أن تتدخّل في السوق في حالات معيّنة لتثبيته، كمراحل الأزمات وفقدان الثقة، أو حين لا تنتقل المعلومات كما يجب بين أجزاء السوق). منذ التسعينيات، هذا الفريق من الديمقراطيين هو الذي فاز في الانتخابات الحزبية وأوصل إدارات إلى البيت الأبيض؛ واللافت هنا أن توقيع واشنطن لاتفاقات التجارة الحرّة مع الخارج، وسياسات خفض الإنفاق وتقليص العجز، هي أمورٌ لم تحصل مع الجمهوريين «النيوليبراليين»، بل في أيام كلينتون وأوباما، وكان عهد كلٍّ منهما يحضّر لوثبة يمينية من بعده.

ثالثاً وأخيراً، لدينا «يسار الحزب الديمقراطي»، كما رأيناه مؤخراً مع معسكر بيرني ساندرز، وهو يؤيّد إنفاق الدولة في المجالات الاجتماعية، وبعض سياسات إعادة توزيع الدّخل، وقد يعارض اتفاقات التجارة الحرّة إن وجد أنها ستؤذي الوظائف والعمّال في أميركا.

لم يعُد لهذه التقسيمات معنى، اليوم. فالأحداث تجاوزتها ببساطة، تدريجاً منذ الأزمة الاقتصادية عام 2009، وبشكلٍ أصبح فاضحاً في السنوات الأخيرة. الدّولة لا «تنفق» فحسب في الغرب، بل هي اليوم تصنع المال، وتقرّر الأسعار، وتضخّ مبالغ لا يمكن تصديقها في القطاع المالي كلّ يوم. على مستوى السياسة العامّة، لديك «حزمات» جو بايدن: تريليونا دولار تقريباً لمعالجة آثار الكوفيد، ومثلها لتحفيز الاقتصاد من بعده، وفي مشروع الموازنة الذي قدّمه أخيراً، إنفاق للسنوات القادمة يفوق ميزانية دولة الاتحاد السوفياتي في أيامها (وأغلبه سياتي من الدين). المسألة هنا هي أن ميزانية الدولة هي «مزحة» مقارنةً بالمبالغ التي يضخّها المصرف الفيديرالي عبر «التسهيل الكمّي». السنة الماضية، بين آذار والصيف، كان المصرف الفيديرالي «يخلق» نحو 50 مليار دولار يومياً ويرميها في السّوق (تقنياً، ما يفعله المصرف المركزي غالباً هو أنّه يشتري سندات الدّين الحكومية التي تحملها المصارف الخاصّة، ويستبدلها بأموال لم تكن موجودة، بل خلقها البنك الفيديرالي للتوّ، على افتراض أن هذه السيولة ستذهب إلى قروضٍ واستثمارات وسوق الأسهم وما إلى ذلك).

سياسات «التسهيل الكمّي»، بالمناسبة، هي ظاهرة حديثة، انطلقت في اليابان منذ 20 عاماً تقريباً، وإن قال لكم أحدهم إنه يعرف تحديداً ما ستكون نتائجها ومضاعفاتها ومآلاتها فهو يكذب عليكم. ما حصل، في اليابان كما في أميركا، هو أن سياسات «ضخّ المال»، التي كانت تعدّ مؤقتة ونتيجة أزمة استثنائية، أصبحت أمراً يعتمد عليه الاقتصاد ولا يمكن إيقافه (لا أحد يتكلّم اليوم عن إلغاء هذه التريليونات التي خلقتها المصارف المركزية في أميركا والاتحاد الأوروبي، عن دفاترها واسترجاعها من السوق، أقصى الطموح هو خفض مقدار «التسهيل الكمي» ودفقه اليومي لا أكثر). ما أريد الوصول إليه هو أنّه، في عالمٍ يُدار بهذه الطريقة، يصبح الحديث عن أيديولوجيا السوق الحرّة و«السوق الذي ينظّم نفسه بنفسه»، والطلب من الدول الفقيرة أن تتقشّف ولا تتدخّل في الاقتصاد وتلتزم بـ«توافق واشنطن»، مجرّد مزحة.

السلطة والرأسمالية

حين نناقش في فكرة أن «البرجوازية تمسك الدولة» في النظام الرأسمالي، فأنا فكري لا يذهب إلى أمور مثل تمويل الحملات واللوبيات ودور الشركات الخاصّة في السياسة والإعلام، بل إلى حالة مصرف الاحتياط الفيديرالي (المصرف المركزي في أميركا). هو يُعمل - تقنياً - كمصرف خاص، غير مسؤول فعلياً أمام أيّ جهة منتخبة، ولا علاقة للدولة والبرلمان بفعل مدرائه بعد أن يتمّ تعيينهم. أغلب المدراء يأتون من القطاع المالي، وفي الفروع الإقليمية للمصرف الفيديرالي، تعيّن المصارف مباشرة ممثليها في مجالس إدارتها.

14.1
تريليون دولار
هو الارتفاع في حجم الكتلة النقدية M1 في أميركا منذ بدء طباعة الأموال في آذار 2020. علماً بأن تضخم الأسعار سجّل 4.2٪ في نيسان وهو أعلى معدل شهري منذ عام 2008

المصرف الفيديرالي، بالمعنى العملي، هو أهمّ من الكونغرس والدولة وكلّ السلطات «الرسمية». هو يحدّد مقدار الفائدة، وهو يتحكّم بالتضخّم والأسعار، وفي السنوات الماضية صار يتدخّل في السوق بقيمة تفوق ميزانية الدولة بكثير. هذا معنى أن «الطبقة البرجوازية هي من يحكم».

فلنقارن بالصّين مثلاً، حيث نظام «الحزب الواحد». هل يمكن القول إن مصالح خاصّة هي التي تتحكّم بـ«مصرف الصين الشعبية المركزي» وتديره؟ هناك القطاع المالي مملوكٌ أصلاً للدولة، ولا يمكن القول بأن الحزب الشيوعي يمثّل «الطبقة العاملة» بشكلٍ مباشر، حتى ماو كان يرفض هذا التوصيف، ولكنّه على الأقل ليس أداةً للمصارف. في الصّين، يتمّ سوق مليارديرٍ كلّ بضع سنوات، وهو في ثياب السّجن، أمام الكاميرات، قبل أن يتمّ إعدامه (قضايا الفساد المالي هي من الأمور التي توصل إلى الإعدام في الصّين). هذا مشهدٌ لا يمكن تخيّله في أميركا. بل إن الطريف هنا هو أنّه، فيما تدير الدولة في الصين الاقتصاد على المستوى الكلّي (ماكرو)، فإن حريّة الاقتصاد على المستوى الدقيق (مايكرو) قد تكون أكثر اكتمالاً من أميركا بالمعنى النظري للرأسمالية التنافسية. لا مشكلة عند الحزب الشيوعي بأن يفكّك شركة مثل «علي بابا» ويؤدّب المليارديرٍ جاك ما، باعتبار أن القطاع التقني لا يجب أن تحتكره شركات قليلة حصّلت امتيازاً في الماضي. هذا لا يمكن أن يحصل مع «أمازون» في أميركا الرأسمالية لأنّ الرأسماليين يحكمون أميركا، والرأسمالية «الفعلية على الأرض» ليست تنافسيّة ومثاليّة كما يتخيّلها أتباع آدم سميث، بل هي تراكم تاريخي للامتيازات يعتمد على الاحتكار والرّيع.

لو أردنا أن «نستشرق» هنا بعض الشيء، فمن الممكن أن نرجع الفارق إلى اختلاف النظرة إلى الطبقة التجارية بين الحضارتَين، الغربية والكونفوشيوسية. في الصّين تقليدياً كان النظام الإمبراطوري، بسلالاته المتعاقبة، يعترف بطبقة التجّار وبأهميتها ودورها اللازم، ويفهم أن بعض هؤلاء سيراكم ثروات كبيرة ويغتني. ولكنه في الوقت ذاته كان يركّز على احتقار التاجر وكيانه، وكان يُفهم التاجر باستمرار بأن مكانه هو في أسفل التراتبية الاجتماعية، دون الحكّام والمتعلّمين، وأيضاً دون الفلّاح العادي المنتج، وأنّه لا يجب أن يدخل التاجر في السياسة أو يركب الطموح رأسه. وعليه أن يمارس نشاطه تحت رقابة لصيقة من الدّولة، وأن يتمّ عقاب بعضهم بشكلٍ دوريّ وإذلالي حتى يكونوا أمثولة لأترابهم وتذكيراً.

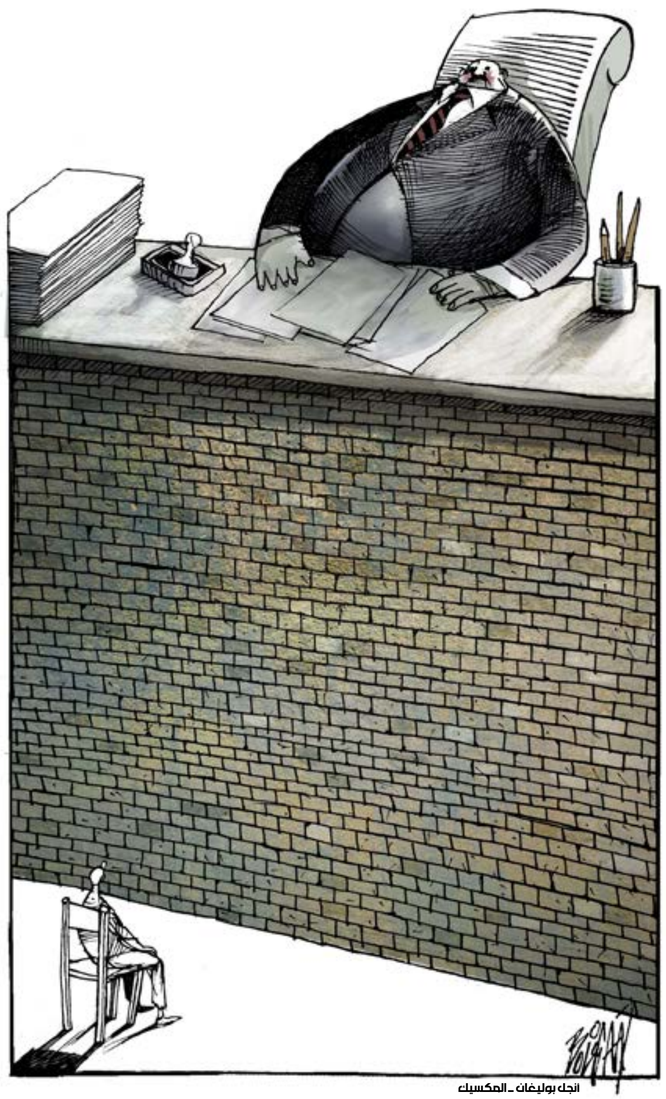
انجل بوليغان ـ المكسيك

في نصٍّ أخير له عن السياسة النقدية الأميركية، يقتبس الاقتصادي آدم توز أعمال المفكّر البولندي ميكال كاليكي عن الحاكمية الاقتصادية وفكرة «الإصلاح». نظرية كاليكي هي أن السياسات الإصلاحية (كالكينزية) لا تعمل في بلادٍ منقسمة طبقياً. بمعنى أنّه، حين تحلّ الأزمة ويصل النظام إلى نقطة الخطر، يستحضر الحكّام الاقتصاديين الكينزيين، ويطلبون منهم صياغة سياسات إنفاقية للخروج من المأزق، ولكنّهم يفعلون الحدّ الأدنى الضروري لا أكثر. أي أنّهم، ما أن تبدأ الأزمة بالانجلاء، حتى يطلقون سياسات التقشّف التي تؤذي العمّال، لأن هدفهم هو ليس «التوظيف الكامل»، يقول توز، بل الربحية. والربحية في الرأسمالية تنخفض حين يكون التشغيل شاملاً وسوق العمل ليس فيه «جيشٌ من العاطلين» يخفض الأجور (هذه الدورة ظهرت بشكل جلي في الحالة الأوروبية: حزمات إنقاذ خلال الأزمة عام 2009 تبعتها مباشرة سياسات تقشّف أدّت إلى ركودٍ في الاقتصاد لا يزال مستمرّاً إلى اليوم). بهذا الشكل، تتحوّل الإصلاحات، وإن بدت تقدميّة في الظاهر، إلى شكلٍ من أشكال الحرب الطبقية ضد الفقراء.

منذ سنوات قليلة، نشر باحثان أميركيان في العلوم السياسية، مايكل البرتوس وفيكتور ميناللدو، كتاباً عن «الأصول النخبوية للديمقراطية»، يتفحّص الأنظمة الديمقراطية، وتلك التي تحوّلت إلى الديمقراطية، في القرن الماضي. خلاصة الكتاب أن فكرة الديمقراطية الليبرالية عن نفسها «من الشعب ولأجل الشعب» هي أسطورة، وأن الحقيقة هي عكس ذلك تماماً: الديمقراطيات إجمالاً هي أنظمة تؤسّسها النُّخب وسبب وجودها هو خدمة هذه النخب. بل إنّ أغلب الديمقراطيات اليوم قد تمّ «تصميمها» من قِبل الحاكمين والمهيمنين في النظام القديم - السلطوي - الذي سبقها؛ وهم استخدموا الإصلاحات «الديمقراطية» كآلية لنقل سلطتهم ونفوذهم إلى العهد الجديد (الطريف هنا هو أنّك إن قلت هذا الكلام كرأي لك سيُقال إنك عدوّ الشّعوب، ولكنّ حين تقدّمه عبر باحثين غربيين، فهو يبدو «معقولاً» ومقبولاً وعلميّاً - ولاحظوا أني لم أخبركم حتّى ما هي المنهجية التي اعتمدها الباحثان، وما إن كانت صلبة ولها قيمة أم هي هباء).

الفكرة الأساس هنا هو أن توزيع الثروة والمال يأتي بحسب معادلات القوّة، على المستوى العالمي والمستوى الداخلي، وليس بفضل المهارة والاجتهاد، وبالطبع ليس بفضل «الحرية» والسوق المفتوحة. دول المركز الغربي تطبع تريليونات الدولارات سنوياً، فيما بعض الدّول في الجنوب العالمي لا تجد كفايةً من الدولارات لكي تستورد القمح واللقاح. التفاوت هنا سياسي بالكامل، تاريخه هو تاريخ الرأسمالية الحديثة، ومن يقارب السياسة والاقتصاد في بلادنا من باب الحوكمة فحسب يريد التغطية على هذا الواقع، أو هو يقبل سلفاً بهذه البنية (التي تصنع الفقر والثراء، وتصنع القوّة والسّلطة، وتنحاز ضدّنا وضدّ الغالبية على هذا الكوكب) ولا يريد مواجهتها بل أن يناور بـ«واقعيّة» في التفاصيل. هذا يشبه، بالمناسبة، الفكرة «الليبرالية» عن «النضال السلمي» في فلسطين التي تنتشر في الغرب، بمعنى أنك لا تجادل في أصل الدولة الإسرائيلية، بل تقبل «الإطار الصهيوني» سلفاً، ثمّ تجادل حول معاملة دولة إسرائيل للفلسطينيين، وظروفهم و«حقوقهم» ووضعيتهم، من داخل هذا الإطار.

ضدّ «العدالة الاجتماعية»

لهذه الأسباب، هناك سذاجةٌ في الطرح القديم حول وجود «طبقة عاملة أممية»، تجمعنا مع «عمّال» المركز، هي عبارة عن بروليتاريا واحدة وإن لم تكن واعية لذلك. هذا ليس فقط لأن هناك تفاوتاً في الاستغلال، ولا لأن الإمبراطوريات تعطي فقراءها امتيازات تجعلهم في صفّها (منذ أيام منحة القمح لفقراء روما)، بل لأنّ الكلام هنا كثيراً ما يجري ضمن مفهوم أحادي البعد عن «الطبقة» والاستغلال، يصبح فيه كلّ أميركي تقريباً «طبقة عاملة» وحليفاً محتملاً إن لم يكن جو بايدن أو بيل غايتس. دعوني أشرح: أفهم أنّ المهاجر غير الشرعي في أميركا، والأقليات الفقيرة المضطهدة، هم ضحايا النظام الرأسمالي مثلنا بمعنى ما (وإن لم يكن لهم في الغالب صوتٌ في السياسة). ومثلهم الريفي الأبيض الذي تراجع مستوى حياته في العقود الأخيرة (وإن كان يميل للتصويت لترامب، ويصلّي لإسرائيل في الكنيسة يوم الأحد، ولكن فلنترك هذا الموضوع جانباً الآن). سؤالي هو: أين نرسم الخطّ بالتحديد؟ هل الإعلامي والأكاديمي الأميركي، مثلاً، هو أيضاً «حليفي الطبقي» ومصالحنا واحدة؟ ماذا عن المحامي في نيويورك؟ هو أيضاً، تقنياً، «موظّف» وطبقة عاملة. أو العامل في «غوغل» و«فايسبوك»، أهو أيضاً رفيقي، أنا والسنغالي والكيني، في «أممية البروليتاريا»؟ من هنا أيضاً، ولكن بالمعنى المعاكس، فإنّي، حين أشاهد لبنانياً أو عربياً يقول عن نفسه أنه «يساري» أو «شيوعي» يتكلّم عن العدالة الاجتماعية، فإنّي أتوقّف عن الاستماع. «العدالة الاجتماعية»، فعلياً، هي عبارة عن «الكرزة» الموضوعة على قالب كاتوه اسمه «الرأسمالية» يريد أن يبيعه أحدٌ إليك (بمعنى، «أنا رأسمالي ولكن»، «ساقبل سلفاً بالنظام الموجود ولكني سأحاول أن أجعله رحوماً أكثر»). الفكرة هي أنّه لو تكلّم يميني ليبرالي أو سامي الجميّل، مثلاً، عن العدالة الاجتماعية، فلا مشكلة في الأمر، بل سنربّت على كتفه، فهذا أقصى ما يمكن توقّعه منه. ولكن، حين يقوله «ماركسي» ملتزم، فأنت تعرف أنه قد باع عقله ووعيه ولم يعُد له من الاشتراكية سوى الاسم الذي يستغلّه. ما معنى أن تكون يسارياً وأنت لا تحارب الإمبراطورية، ولا تطرح بديلاً عن الرأسمالية القائمة، وتقدّس الملكية الفردية؟ (في لبنان، في عمق الأزمة اليوم، لا أحد يطرح، مجرّد طرح، فكرة المصادرة والاستيلاء وتكليف الأثرياء بغية تمويل أولويات الفقراء والأكثرية من دواء وغذاء وطاقة، بل يتمّ الكلام عن الاستيلاء على الملك العام لإعادة رسملة المصارف). هذا هو اليسار الذي يقف دائماً مع الليبراليين والبرجوازية، ويعتبر أن مشكلته مع النظام الرأسمالي في بلده هي عبارة عن «سوء تفاهم دائم». يشتم الرأسمالي اللبناني «اليسار»، باعتباره عدواً ومخرّباً، فيردّ عليه اليساري بخطاب يشبه: «ما لك تفزع منّي وتعاديني وتتهمني بالجذرية؟ هل صدّقت حقّاً أنّي أريد اشتراكية؟ من قال لك أني يساري حقيقي؟». وفي هذه المواقف لا معنى لتصنيفات من نوع أن لديك «ميولاً يسارية» أو أنه كان لك ماضٍ من «التجريب» أو أن «القلب على اليسار» ومثل هذا الكلام، نحن هنا نتكلّم عن الأيديولوجيا وليس عن ميولك الجنسيّة.

29.8
ألف مليار ليرة
هو الارتفاع في حجم الكتلة النقدية في التداول في لبنان منذ تشرين الأول 2019 لغاية نيسان الماضي. وقد سجّل معدل التضخم نسبة 84.3٪ في 2020 ويتوقع البنك الدولي أن يسجل نسبة 100٪ في 2021

حين زار حسن الخلف بيروت والتقى ببعض اليساريين فيها من أبناء جيلنا، كان انطباعه الوحيد هو: لماذا تسمّون أنفسكم شيوعيين ومواقفكم تشبه مواقف أي حزب أوروبي من أحزاب يسار الوسط؟ لماذا لا تنشئون حركة يسار ليبرالي تشبهكم وتتركون ماركس وديكتاتورية البروليتاريا لمن يريدها؟ أنا أعتقد أن لديّ إجابة على هذا السؤال، وهي أن هذه النخب لا تملك «رأسمالاً» وسلطة سوى هذه الشعارات والأحزاب، وأنا أقصد السلطة هنا بالمعنى المكتبي، البيروقراطي، وليس كحركة شعبية: المناصب والألقاب ومنصّة للوصول إلى السياسة والإعلام والشهرة والمنح والسفرات. لهذا السبب هم لن يتبرؤوا من الاشتراكيّة ويتركوها في حالها حتى وإن كانوا قد فارقوها منذ زمن - أو لم يعتنقوها حقّاً من الأساس.

اليوم في عمق الأزمة في لبنان، لا أحد يطرح، مجرّد طرح، فكرة المصادرة والاستيلاء وتكليف الأثرياء بغية تمويل أولويات الفقراء والأكثرية من دواء وغذاء وطاقة بل هناك كلام عن الاستيلاء عن الملك العام لإعادة رسملة المصارف

خاتمة

كتب آلان باديو مؤخّراً نصّاً في ذكرى كومونة باريس. أوّل حركة ثورية عمالية في أوروبا تنتفض وتؤسّس سلطةً وحكماً، قبل أن يتم سحقها. المثير هنا هو التوازي بين «دروس اليسار» التي استخلصها من تجربة الكومونة، كما وصفها باديو، وبين كلام الكثير من المنظّرين عن «الربيع العربي» ومعنى الانتفاضة الشعبية. بعد فشل تجربة باريس كتب العديد من الاشتراكيين، بدءاً من ماركس، ليكرّروا الفكرة نفسها: أن الكومونة فشلت لأن الانتفاض الشعبي لم يوازِه تنظيم سياسي ورؤية عقلانية وقيادات تعرف كيف تستثمر الانتفاض وتحوّله إلى تفاوض ومكاسب في السياسة. هذا، تقريباً، هو الخطاب نفسه الذي يستخدمه العديد من المنظّرين العرب لشرح فشل الانتفاضات «العفوية». وفي حالة اليسار في القرن الماضي، تمّ حلّ هذه المعضلة (بين ضرورة أن تحكم البروليتاريا وبين طريق الوصول إلى الحكم) عبر فكرة «الحزب»، اللينيني ثم الستاليني، يكتب باديو.

لكنّ المسألة قد تكون أعقد من ذلك، يضيف المفكّر الفرنسي. من قال لكم إنّ المنتفضين في باريس لم ينتبهوا لهذه النقطة البديهية؟ ومن قال لكم إنه لم تكن هناك حالات سابقة، تعلّموا منها، ثار فيها أناسٌ فقراء وماتوا، لتأتي «قيادات عقلانية» تستثمر موتهم في تسويات مع النظام؟ اليسار الفرنسي حكم فرنسا لأكثر من نصف المرحلة بين 1968 واليوم، وماذا فعل؟ ربّما أن كومونة باريس لم تكن تنقصها «القيادات والكوادر» بل هي، لأنها كانت انتفاضة شعبية حقيقية، فقد كانت تريد بالتحديد أن تتجنّب هذا المصير وهذه النهاية. بدلاً من السؤال القديم المتعب عن «ضرورة اليسار» و«إعادة إحياء اليسار» (وهو نقاشٌ قائمٌ منذ خمسينيات القرن العشرين على الأقل)، فإن مواجهة عالم الإمبراطورية والرأسمالية، يقول باديو، يجب أن يبدأ بالتحرّر من هذا المفهوم عن «اليسار».

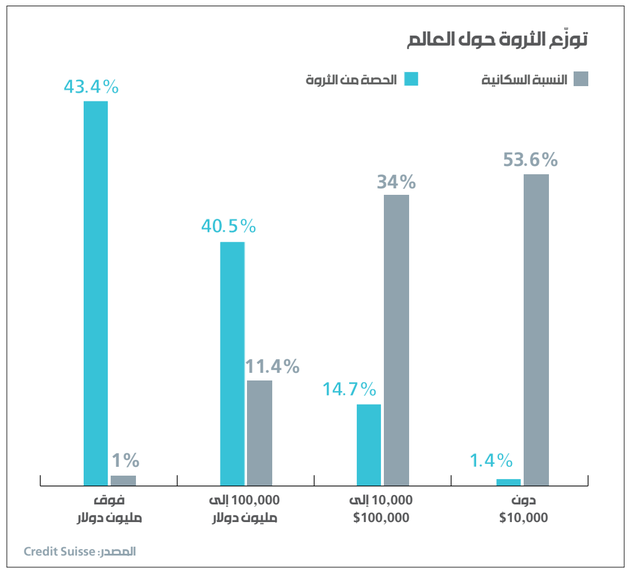

كيف تُخلق العملات الرقمية؟ كيف تعمل؟

علي عواد

خلال الأسابيع والأشهر القليلة الماضية، شهدت سوق العملات الرقمية موجة تداول غير مسبوقة، وتحديداً من أفراد مستجدّين على هذا العالم. في لبنان، البعض ممن يملكون حفنة من الدولارات، حاولوا شراء عملات رقميّة مدفوعين بالبحث عن الربح السريع أو بالخوف من فوات الأمر، أي ما يُعرف بـ«FOMO» (Fear Of Missing Out)، (بدأ الأمر مع ارتفاع سعر الـ«بيتكوين» وندم الكثيرين على امتناعهم عن شراء العملات الرقمية عندما كان سعرها بضعة سنتات، وأجبروا على مراقبة غيرهم يتحوّل إلى مليونير في غضون أشهر أو سنوات قليلة، فباتوا يرون في كل عملة رقمية جديدة، مستقبلاً شبيهاً بصعود الـ«بتكوين» ويتهافتون لشرائها).

ما هي هذه العملات الرقمية؟ لمَ وُجدت في الأصل؟ كيف يتم تعدينها والاحتفاظ بها؟ ما هو مستقبلها؟

في عام 2008، قرّر شخص، أو مجموعة من الأفراد (لا أحد يعلم هويته/هم أو عددهم)، وتحت اسم «ساتوشي نكموتو»، إطلاق ورقة بحثية عن نظام «بلوكتشاين». وفي عام 2009 أُطلق برنامج عملة الـ«بيتكوين» المشفّرة بفلسفة تعتمد على أمرَين أساسيَّين: أولاً، خلق عملة يمكن التعامل بها عبر الإنترنت من دون الحاجة لتكون مرتبطة بالمصارف والحكومات. ثانياً والأهم، أن تكون تلك العملة ضمن نظام قادر على حمايتها من أيّ قرصنة أو أن تتحكم وتستأثر بها جهة ما على سطح هذا الكوكب. هذا النظام سُمّي «بلوكتشاين»، وقد يكون صحيحاً أن «ساتوشي نَكَموتو» هو من أطلق الورقة، لكن آلية عمل هذا النظام كانت مطروحة بشكل مشابه قبل 17 عاماً.

ما هو الـ«بلوكتشاين»؟

غالباً ما يتم شرح نظام الـ«بلوكتشاين» بشكل ممل وصعب، على أنه نظام لامركزي لتسجيل المعلومات بطريقة تجعل اختراقه أو تعديله أو خداعه عملية شبه مستحيلة. لكن على أرض الواقع، كيف يعمل هذا النظام ولماذا يدرّ عملات رقمية؟

في عالمنا اليوم، إذا أراد شخص ما أن يبيع قطعة أرض أو سيارة يمتلكها إلى شخص آخر، يحتاج إلى إثبات ملكيته لها عبر طرف ثالث قد يكون إحدى الدوائر الرسمية للدولة أو مصرفاً. لكن ماذا لو قيل له إن الـ«بلوكتشاين» تتيح شراء أو نقل ملكية السيارة

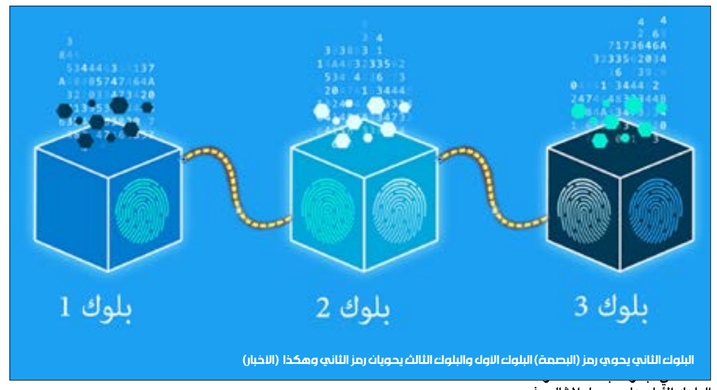

البلوك الثاني يحوي رمز (البصمة) البلوك الأول والبلوك الثالث يحويان رمز الثاني وهكذا (الإخبار)

البلوك الأول، على سبيل المثال، يفيد أن الشخص يملك قطعة أرض، والبلوك الثاني يفيد بأنه يملك سيارة، وهكذا لكل ما يملكه من مقتنيات (من هنا أتت التسمية بلوكتشاين). وعلى افتراض أن شخصاً آخر أراد شراء قطعة الأرض منه، كيف يتم الأمر؟ ستتطلب شبكة «بلوكتشاين» خلق بلوك جديد لكلّ منهما كي يُضافا إلى السلسلة. لدى الشاري سيحوي البلوك معلومات تفيد أنه ابتاع قطعة الأرض الموجودة في بلوك معين، وأنه أصبح مالكها الجديد، مع إضافة رمز البلوك الذي قبله على السلسلة (يسمى هاش (hash)) ويُلصق البلوك الجديد مع رمز خاص به (hash) أيضاً. أما لدى الشخص الذي باع الأرض، لن يُلغى البلوك القديم الذي يفيد أنه يملك قطعة أرض، بل سيُضاف بلوك جديد يفيد أن تلك الأرض الموجودة في بلوك معين لديه، لم تعُد ملكه، ويلصق البلوك الجديد مع رمز البلوك الذي قبله ومع إضافة رمز جديد خاص به. ولأن نظام «بلوكتشاين» هو لامركزي، أي إنّ كل شخص قام بتحميل برنامج الشبكة، لديه كل المعلومات الموجودة عليها. يمكن لنا أن نتخيّل كتاباً موجوداً بشكل مجاني لكل الناس، يستطيع من يشاء أن يأخذ نسخة منه. لكنه كتاب يعمل بطريقة سحرية، إذ كلّما أضاف شخص ما سطراً جديداً (أي بلوك) على صفحاته، يظهر ذلك السطر على جميع نسخ الكتاب بشكل تلقائي. وهذا يعني أن كل شخص لديه برنامج الـ«بلوكتشاين». وكون حاسوبه متصلاً دائماً بالإنترنت ويعمل طيلة الوقت من دون توقف، فإن أيّ بلوك جديد يُخلق على الشبكة سيتم تسجيله عليه، وبالتالي يصبح الحاسوب جزءاً من الشبكة ويطلق عليه اسم عقدة (node). ولهذا أيضاً، لا يستطيع قرصان معلوماتية، أن يقوم مثلاً، بتعديل بلوك معيّن ليكون بداخله مليون دولار من الـ«بيتكوين» بدلاً من ألف دولار، لأنه بحاجة إلى تعديل أقلّه 51% من كل نسخ «بلوكتشاين» الموجودة في العالم. وهذا أمر مستحيل.

لم يريد الأفراد تنصيب برنامج «بلوكتشاين»؟

ليس محبةً بهذا النظام الجديد بالطبع، بل حبّاً بالمال. فكما ذُكر سابقاً، عند أيّ عملية نقل أو (transaction) عائدة لأموال أو ممتلكات، ستطلب الشبكة خلق بلوك جديد برمز معيّن. هنا، الأجهزة التي أصبحت (node)، تتنافس فيما بينها من أجل خلق البلوك الجديد في أسرع وقت ممكن، ثم ترسله إلى الشبكة. بدورها، تقوم الأخيرة بمكافأة الشخص الذي خلق حاسوبه البلوك الجديد وتعطيه به المقابل عملة الـ«بيتكوين». وهذا ما يسمى بـ«التعدين».

عملياً، يمكن القول إن نظام «بلوكتشاين» قائم على جشع المعدّنين، ولنفترض أن هناك مليون شخص حول العالم يقوم بتعدين الـ«بيتكوين»، فهذا يعني أن كل المعلومات الموجودة على الـ«بلوكتشاين»، موجودة لدى مليون شخص. وهذا هو جمال اللامركزية في هذا النظام. فحتى لو تعطل حاسوب واحد أو ألف مثله، لن يتوقف النظام أبداً. فعلى سبيل المقارنة، المواقع الإلكترونية التي تتصفحها عبر الإنترنت، هي في الواقع عبارة عن مجموعة من الملفات التي تحتوي سطور برمجة بالإضافة إلى صور أو مقاطع فيديو. وهذه الملفات أو الموقع، وضعه مالكه داخل خادم (server) تمتلكه شركة استضافة مواقع (hosting). وفرضاً حدث للشركة عطل تقني، سيتوقف الموقع الذي تستضيفه الشركة عن العمل، ولن يظهر للمستخدم الذي يبحث عنه على شبكة الإنترنت. لحلّ هذه المشكلة، تقوم شركات استضافة المواقع الكبرى ببناء مراكز استضافة أخرى تحوي نسخاً عن البيانات التي لديها، كخطة بديلة في حال حدوث أيّ عطل، وهكذا لن يتوقف الموقع عن العمل إلّا في حال توقفت كل مراكز بيانات الشركة.

- تجدر الإشارة إلى أن ما سبق، هو عن نظام «بلوكتشاين» الخاص بعملة الـ«بيتكوين». وتختلف الأمور في كيفية التعدين وعمل الشبكة بين العملات الرقمية الأخرى. لكن الجوهر واحد.

نظام المستقبل

لا يمكن لأحد التنبؤ حقّاً بمستقبل هذه التقنية، إذ إن التطبيقات العملية لها غير محدودة، من الشركات إلى الحكومات، ومهما اتّسعت المخيّلة لهذا الأمر، إلا أنها لن تكون قادرة على احتواء الأمر كلّه.

وبالفعل، بدأ نظام «بلوكتشاين» يُعتمد من قِبل شركات ناشئة وجدت في اللامركزية فرصة مثل «سيا» SiA. وهي شركة لخدمات التخزين السحابية اللامركزية. شركة من دون كيان فعلي، لا خوادم، لا انترنت، لا جهات ثالثة. فكيف تعمل؟

> **لا يمكن لأحد التنبؤ حقّاً بمستقبل تقنية «بلوكتشاين»، إذ إن التطبيقات العملية لها غير محدودة، من الشركات إلى الحكومات، ومهما اتّسعت المخيّلة لهذا الأمر، إلا أنها لن تكون قادرة على احتواء الأمر كلّه**

التخزين عبر السحاب (cloud storage)، تقليدياً، كان يتم عبر قيام شركة بافتتاح منشأة لها تحوي آلاف معدات وأجهزة حفظ المعلومات. فتصبح لديها قدرة تخزينية هائلة. ثم يقوم مستخدم باستئجار مساحة تخزين محدّدة مقابل بدل مالي يدفعه شهرياً أو سنوياً، وبهذا يتمكّن من رفع ملفاته من أيّ مكان في هذا العالم. وعبر الإنترنت، ليتم تخزينها داخل الشركة. لكن «سيا»، غيّرت قوانين اللعبة عبر استخدام «بلوكتشاين»، وأتت بالتالي: إن كنت تملك حاسوباً متّصلاً بالإنترنت بشكل دائم، ولديك مساحة تخزين عليه لست بحاجة إليها. يمكن لك تنصيب برنامج الشركة، ليتم حجز تلك المساحة وجمعها مع مساحات تخزينية أخرى من مستخدمين آخرين حول العالم. ومقابل عملك هذا، ستقدم لك الشركة عملة رقمية (SiaCoin). أي إن عملية التعدين هنا ليست عبر القيام بعمليات حسابية معقّدة من أجل صنع بلوك مثل الـ«بيتكوين»، التعدين هنا عبر حفظ المعلومات فقط. (لا يمكن للمعدّن رؤية ما تم تخزينه من بيانات، إذ هي مشفرة ومجزّئة).

واليوم، وبحسب موقع الشركة، بات لديها 3,1 بيتا بايت (3,1 ألف تيرا بايت) من مساحات التخزين التي يمكن تأجيرها للمستخدمين من دون أن تشتري حاسوباً واحداً أو قرصاً لتخزين البيانات.

العملات الرقمية

يوجد اليوم أكثر من 4500 عملة رقمية حول العالم (بحسب موقع ستاتيستا)، ولكلّ منها تقريباً نظام «بلوكتشاين» خاص بها. وهناك العديد من المنصّات التي تسمح بتداولها مثل «بايننانس» و«كوين بايز».

أشهر تلك العملات على الإطلاق هي الـ«بتكوين» تليها عملة «إيثيريوم» و«ريبل» (XRP). وأخيراً، ظهرت عملة جديدة على الساحة، «دوجكوين» (DOGECOIN) التي لم يتصوّر أحد أن تحصد كل هذه الضجة لولا أن ذكرها الملياردير الشهير، إيلون ماسك. فقد استحوذت «دوج كوين» على عقول الشباب المتحمّس للعملات الرقمية، بعدما قفزت إلى مستوى قياسيّ من 13 سنتاً إلى 39 سنتاً منتصف شهر نيسان الماضي، وخلال أسبوع واحد فقط! هذه العملة لم تكن مستخدمة في شيء، لكن تغريدات ماسك، الذي يعتبرها عملة «الشعب»، وقوله خلال دردشة صوتية على تطبيق «كلوب هاوس»، إنه سيضع عملة «حقيقية» من «دوجكوين» على القمر، وخوف رواد الإنترنت من فوات الشيء «FOMO» كما حصل مع الـ«بيتكوين»، زاد بريقها.

هذه العملة انطلقت في الأصل كمشروع ساخر على الإنترنت منذ أكثر من سبع سنوات، وتحمل صورة كلب من فصيلة «شيبا إينو». لكن قيمتها السوقية ارتفعت الآن إلى أكثر من 40 مليار دولار وفقاً لموقع «CoinDesk». وأخيراً، غرّد ماسك أنه يتعاون مع مصمّمي العملة من أجل تطويرها وإيجاد وظائف لها فعلية. كما أن شركة «flares»، قالت عبر حسابها على «تويتر»، إنها تعمل على نقل تقنية «العقود الذكية» إلى عملة «دوجكوين». يعني هذا أن الأخيرة، ستصبح لديها القدرة على الاحتفاظ بالمال برمجياً وكأنها مصرف. فعلى سبيل المثال، يوجد موقع الكتروني اسمه «كِك ستارتر»، يتيح لأصحاب المشاريع أن يعرضوا على منصته فكرة مشروع يودّون القيام به، وأنهم بحاجة إلى تمويل يبلغ رقماً معيناً من المال. يقوم «كِك ستارتر» هنا بعرض المشروع ويفتح المجال للمتبرّعين أن يقدموا أموالاً لأصحاب الفكرة. فإذا حصل المشروع على كمية المال التي طلبها، يتم تحويلها له، أما إذا لم يحصل على كمية المال تلك، يعيد «كِك ستارتر» المال إلى المتبرعين به. وهنا، نجد أن أصحاب المشروع والمتبرعين كانوا بحاجة إلى جهة ثالثة تجمع المال وتدير شأنه. وهذا ما ستصبح عملة «دوجكوين» قادرة على إلغائه، ولن يكون هناك وسيط بين أصحاب المشاريع والمتبرعين.

المحافظ الرقمية

العملات الرقمية يمكن شراؤها من مواقع شهيرة أو يمكن تعدينها. لكن يمكن للمستخدمين إنشاء محفظة إلكترونية تحوّل إليها العملات التي ابتاعوها أو كي تحول شبكة الـ«بلوكتشاين» التي يعدّن لها، العملات الرقمية التي حصل عليها. في حالة الشراء، يقوم المستخدم بتحويل مبلغ معين من الدولار مباشرة إلى العملة الرقمية التي يريد شراءها. لكن أحياناً، هناك عملات رقمية تستوجب تحويل دولارات المستخدم إلى دولار رقمي مثل «USDT» أو «BUSD» ليتاح له شراء العملة التي يريدها. وفي حالة البيع، يقوم المستخدم بتحويل ما يملك من عملات إلى دولار مجدّداً ويحوّل الرصيد إلى بطاقته المصرفية بعد اقتطاع عمولة منصة التداول.

المحافظ الإلكترونية هي مثل بنك رقمي، والعملات هي عبارة عن برمجيات مشفرة يتم إيداعها في تلك المحافظ. وهناك محافظ رقمية جديدة مثل ذاكرة تخزين «فلاش ميموري»، يمكن للمستخدم أيضاً وضع عملاته داخلها والاحتفاظ بها لديه.

غالبية المحافظ الرقمية غير المرتبطة بمنصّات التداول، لا تطلب من المستخدم أيّ معلومات يُعرَف بها عن نفسه. لا عنوان بريد إلكتروني ولا رقم هاتف ولا اسمه. لكن بعد التسجيل عليها، يأخذ رقم حساب وكلمة مرور، وفي حالة نسيانه الأخيرة، لن يستطيع أحد أن يعيد إليه العملات التي بداخلها. وهذا جانب سيئ يؤخذ على تلك المحافظ المصمّمة لحماية هوية الأفراد. والعالم اليوم يعجّ بأصحاب ملايين الدولارات غير القابلة للاسترداد، كون أصحابها أضاعوا أو نسوا كلمة المرور.

ما الذي يتحكّم بسعر العملات الرقمية؟

عملياً لا شيء، وكل شيء معاً. هذا المكان محكوم بقوانين العرض والطلب والبيئة التي تخلق العرض والطلب. فقد تؤدّي تغريدة من ماسك أو من أقطاب مؤثرة في هذا المجال، إلى موجة شراء أو مبيع كبيرة. ويمكن لحسابات مؤثّرة على منصة «ريديت» للتواصل الاجتماعي، أن تبدأ بثورة شراء تجاه عملة معيّنة. أحياناً يكون الأمر شخصياً كما حصل مع شركة «غايم ستوب»، وأحياناً لمجرد مراكمة الأرباح.

لا يمكن غضّ النظر اليوم عن خوف الحكومات من العملات الرقمية. أميركا ترى فيها منافساً شرساً للدولار، وحكومات أخرى تخاف هروب النقد الأجنبي خارج البلاد بسببها. أساساً لا يمكن إنكار أن عملة الـ«بيتكوين» ظهرت بعد الأزمة المالية الكبرى عام 2008. وهناك من يبحث اليوم عن عملات تحتفظ له بقيمة ما لديه من أموال خارج عباءة الدولار.

في اتصال له على مع قناة «فوكس بيزنس»، الأسبوع الماضي، قال الرئيس الـ45 للولايات المتحدة الأميركية، دونالد ترامب: «أعتقد أنها خدعة، بيتكوين خدعة، والعملة التي يجب أن تحكم هذا العالم هي الدولار فقط. ويجب على الولايات المتحدة الأميركية أن تقوننن هذه العملات بشكل كبير. هذه العملات الرقمية تحاول التغطية على أهمية الدولار وتفوقه. أنا لا أحب بيتكوين، إنها تنافس الدولار».

وبينما دعا رئيس إدارة الضرائب في الولايات المتحدة الكونغرس، إلى منح إدارته سلطات قانونية واضحة في ما يتعلق بالإبلاغ عن تحويلات العملات المشفرة، انخفض سعر «بتكوين» الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أسابيع. كما أن الصين منعت التداول بهذه العملة وسط حملات تضييق على تعدين العملات الرقمية.

حتى إن شركة «تسلا» التي يملكها ماسك، قرّرت عدم المضي في قرارها السابق بالسماح في شراء سيارات الشركة عبر «بيتكوين»، كون الأخيرة تستهلك نسبة هائلة من الطاقة.

هناك موجة تداول بالعملات الرقمية بدأت تصبح روتينية حول العالم. إذ بعد إطلاق عملة جديدة، يكون سعرها في أغلب الأحيان بخساً، الحديث هنا عن صفر إلى يمينه 6 أو 8 أصفار. وعلى سبيل المثال، وفي ضوء الضجة التي أحدثتها عملة «دوجكوين»، تم إطلاق عملة تحت اسم «شيبا إينو» ومن اسمها، وبحسب قول مصمميها على الموقع الخاص بها، هي وُجدت من أجل القضاء على الـ«دوجكوين» ولا هدف آخر منها فعلياً. وعند تصميمها، تم صنع ألف تريليون عملة منها نصفها أرسل إلى المبرمج الروسي - الكندي الذي صمم عملة «إيثيريوم»، فيتاليك بوتيرين. والأخير تبرّع بكل ما لديه منها إلى الهند، كي تواجه أزمة وباء كورونا. وقدّرت قيمة ما أرسله بنحو مليار دولار. واليوم تبلغ قيمتها السوقية ملياريَن ونصف المليار دولار بحسب موقع «كوين ماركت كاب».

كلفة تعدين العملات الرقمية

تحتاج عملية تعدين الـ«بيتكوين» إلى كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية. وعملية خلق بلوك جديد للشبكة، لا يمكن أن يتم إنتاجه عبر حاسوب عادي. يحتاج الأمر إلى عدد كبير من «وحدة معالجة الرسوميات» أو ما يُعرف بـ«كرت الشاشة». ومن النوعية الباهظة القوية والتي تستهلك كمية كبيرة من الطاقة. وبحسب باحثين من جامعة «كامبريدج»، فإن تعدين «بيتكوين» يستهلك حالياً نحو 110 تيراواط في الساعة سنوياً. أي 0,55% من إنتاج الكهرباء العالمي، وطاقة أكثر من الاستهلاك السنوي لبلدان مثل الأرجنتين وماليزيا والسويد.

حتى إن مصرف «مورغان ستانلي»، وهو بنك استثماري أميركي متعدّد الجنسيات وشركة خدمات مالية، يقدّر أن جزءاً من مشكلة الندرة في تصنيع الشرائح الإلكترونية اليوم، سببها ارتفاع عمليات تعدين العملات الرقمية. كون الطلب على (كروت الشاشة) شهد إقبالاً غير مسبوق عالمياً في الآونة الأخيرة.

ولكن بطبيعة الحال، لا تستخدم كل العملات الرقمية هذا القدر من الطاقة. وبات يوجد عملات جديدة تسمى بالنظيفة أو الخضراء، مثل عملة «شيا» chia الصينية و«كردانو» و«بتغرين».

قراءات

مقال

«الدعاية الفنزويلية» *

بيتر بولتون

أصبح كلام قوى اليمين عن الأزمة الاقتصادية التي تواجهها فنزويلا والذي يتركّز حول فكرة أن الاشتراكية تنتهي دائماً إلى الفشل، كلاماً مبتذلاً. يُعرف هذا الأمر بـ«الدعاية الفنزويلية»، وهو تحوّل ببطء، إلى تكتيك يميني يسهل التنبؤ به ومملّ، بل يبدو بمثابة ذريعة في إطار محاولة تشويه سمعة اليسار، وحتى الأكثر اعتدالاً. فمثلاً، في شهر تشرين الثاني 2018 وبعد اقتراح قدّمته مجموعة من النواب الديمقراطيين في الكونغرس الأميركي لمشروع قانون إنشاء نظام رعاية صحية شاملة - التي تملكها كل الدول الصناعية المتقدّمة باستثناء أميركا - ردّ ترامب على هذا الاقتراح بأنه «سيكون كارثة على بلدنا. سيحوّل بلدنا إلى فنزويلا».

لطالما واجه المحللون اليساريون «الدعاية الفنزويلية» عبر التفسيرات الحقيقية التي لا تعدّ ولا تحصى لأسباب الأزمة الاقتصادية التي تعصف بفنزويلا منذ 2014. فعلى سبيل المثال، يقول كايلب موبين أن انخفاض أسعار النفط كان عاملاً أساسياً في الانهيار الاقتصادي في فنزويلا. هذه النقطة لا يمكن إنكار أن عملة الـ«بيتكوين» ظهرت بعد الأزمة المالية الكبرى عام 2008. وهناك من يبحث اليوم عن عملات تحتفظ له بقيمة ما لديه من أموال خارج عباءة الدولار.

في اتصال له على مع قناة «فوكس بيزنس»، الأسبوع الماضي، قال الرئيس الـ45 للولايات المتحدة الأميركية، دونالد ترامب: «أعتقد أنها خدعة، بيتكوين خدعة، والعملة التي يجب أن تحكم هذا العالم هي الدولار فقط. ويجب على الولايات المتحدة الأميركية أن تقوننن هذه العملات بشكل كبير. هذه العملات الرقمية تحاول التغطية على أهمية الدولار وتفوقه. أنا لا أحب بيتكوين، إنها تنافس الدولار».

وبينما دعا رئيس إدارة الضرائب في الولايات المتحدة الكونغرس، إلى منح إدارته سلطات قانونية واضحة في ما يتعلق بالإبلاغ عن تحويلات العملات المشفرة، انخفض سعر «بتكوين» الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أسابيع. كما أن الصين منعت التداول بهذه العملة وسط حملات تضييق على تعدين العملات الرقمية.

حتى إن شركة «تسلا» التي يملكها ماسك، قرّرت عدم المضي في قرارها السابق بالسماح في شراء سيارات الشركة عبر «بيتكوين»، كون الأخيرة تستهلك نسبة هائلة من الطاقة.

هناك موجة تداول بالعملات الرقمية بدأت تصبح روتينية حول العالم. إذ بعد إطلاق عملة جديدة، يكون سعرها في أغلب الأحيان بخساً، الحديث هنا عن صفر إلى يمينه 6 أو 8 أصفار. وعلى سبيل المثال، وفي ضوء الضجة التي أحدثتها عملة «دوجكوين»، تم إطلاق عملة تحت اسم «شيبا إينو» ومن اسمها، وبحسب قول مصمميها على الموقع الخاص بها، هي وُجدت من أجل القضاء على الـ«دوجكوين» ولا هدف آخر منها فعلياً. وعند تصميمها، تم صنع ألف تريليون عملة منها نصفها أرسل إلى المبرمج الروسي - الكندي الذي صمم عملة «إيثيريوم»، فيتاليك بوتيرين. والأخير تبرّع بكل ما لديه منها إلى الهند، كي تواجه أزمة وباء كورونا. وقدّرت قيمة ما أرسله بنحو مليار دولار. واليوم تبلغ قيمتها السوقية ملياريَن ونصف المليار دولار بحسب موقع «كوين ماركت كاب».

في تقرير صادر عنها بأن «العقوبات، بالأخص تلك التي طالت شركة النفط الحكومية عام 2019، من المحتمل أن تكون قد ساهمت في التدهور الحاد للاقتصاد الفنزويلي». والآن، بالإضافة إلى الحكومة الأميركية، اعترف أحد أجهزتها الرئيسية بمسؤوليته عن الترويج الإعلامي بهذه النقطة.

ففي 30 أيار نشر مقال في صحيفة «نيويورك تايمز» حول تدخّل جماعات الجريمة المنظمة لتقديم الخدمات في أحياء معينة في كاراكاس. يعترف الكاتبان، إساين هيريرا وأناتولي كورمانايف، عن غير قصد، بأن «فنزويلا تتفكّك تحت قيادة مادورو الفاسدة وتحت العقوبات الأميركية». هذا اعتراف لافت من إحدى المطبوعات التي كانت أداة لنشر «الدعاية الفنزويلية» ضد حكم مادورو، بالاضافة إلى الترويج للانقلاب الذي نظمته الولايات المتحدة، بقيادة، من سُمي بالرئيس المؤقت حينها، خوان غوايدو.

خارج العالم الخاص بوسائل الإعلام التابعة للشركات الأميركية، هناك اتّفاق عام حول هذا الادّعاء، أي أن تدخّل الولايات المتحدة ساهم بشكل كبير في الأزمة الفنزويلية. فقد خلصت دراسة لمركز CEPR نُشرت في عام 2019، أعدّها وايسبروت وخبير التنمية الاقتصادي جيفري ساكس، أن عدد الوفيات الناجمة عن العقوبات الأميركية على فنزويلا بلغ 40 ألفاً بين عامي 2017 و2018 (أي قبل الانقلاب). وفي أوائل عام 2020، قدّر المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى فنزويلا ألفريد دي زياس، أن عدد الموتى المدنيين هناك بسبب العقوبات يقارب 100 ألف شخص. ومن المؤكّد أن هذا الرقم بحاجة إلى إعادة نظر في شهر حزيران 2021، بالأخص أن فنزويلا، مثل باقي دول أميركا اللاتينية، تعرّضت بشكل كبير لوباء فيروس كورونا.

> **المخاوف بشأن مزاعم الفساد والنشاط الإجرامي المنظّم وانتهاكات حقوق الإنسان وسواها لم تكن أبداً العوامل التي تبني عليها واشنطن قرار فرض عقوبات على دولة أخرى. فلو كانت كذلك، لماذا لا تُصدر أميركا أي إجراءات عقابية ضد الدكتاتورية السعودية الوحشية أو دولة المخدرات القاتلة في هندوراس؟**

إن نية الولايات المتحدة من وراء العقوبات واضحة ومباشرة. هدفها هو حثّ سكان البلد على الانقلاب على حكومة فنزويلا من خلال ممارسة عقاب جماعيّ وحشيّ عليهم، وهو أمر غير قانوني بحسب القانون الدولي. ومنذ الستينيات، بدأت الإدارات الأميركية المتعاقبة باللجوء إلى هذا التكتيك مع الحظر التجاري الذي فُرض على كوبا. هذا الشكل من الحرب غير العسكرية، الذي يمكن وصفه بالحصار الاقتصادي، أدّى إلى 130 مليار دولار من الأضرار الاقتصادية على كوبا، بحسب أرقام الأمم المتحدة، وتسبّب في معاناة معيشية شديدة للسكان المدنيين فيها، بحسب منظمات حقوق الإنسان والأبحاث الأكاديمية.

إضافة إلى أن ادعاء «التايمز» بأن الفساد هو عامل رئيسي في الأزمة الاقتصادية التي تواجه فنزويلا يناقض أساس «الدعاية الفنزويلية». فبحسب علماء العلاقات الدولية، غالباً ما يكون الفساد مستوطناً في البلدان الغنية بالموارد، وخاصة تلك الموجودة في العالم النامي، بغضّ النظر عن التوجّه الأيديولوجي لحكوماتها. ويبدو أن النفط هو الأسوأ من بين جميع الموارد الاقتصادية، لجهة الآثار المفسدة على البلد الذي يوجد فيه بكثرة، ربّما لأن أهميته لا غنى عنها في الاقتصادات الحديثة. في الواقع لم يبدأ الفساد في فنزويلا بعد انتخاب تشافيز لأول مرة، بل كان سمة متكرّرة في تاريخها، ساهمت في إضعاف اقتصاد البلد في ظل حكومات من كلا اليمين واليسار.

هناك درجة من السخرية في إشارة «التايمز» إلى الفساد أيضاً. لأن الدراسات الأكاديمية أثبتت أن العقوبات تؤدّي في الواقع إلى زيادة الفساد والنشاط الإجرامي المنظّم في البلدان التي تستهدفها. ويشير الباحث السياسي بريان ر. إيرلي من جامعة ألباني، جامعة ولاية نيويورك، إلى أن: «العقوبات ليست فقط غير فعالة في أغلب الأوقات، بل يمكن أن تؤدّي إلى نتائج عكسية ... لأنها تشجع الفساد الحكومي وتسهم في تطوير الجريمة المنظمة». ويضيف إيرلي: «أظهرت الدراسات الحديثة... أن الحكومات الخاضعة للعقوبات تميل إلى أن تصبح أقل ديمقراطية وأكثر عرضة للانخراط في انتهاكات حقوق الإنسان، وتقييد حقوق المرأة، وتقييد الحريات الإعلامية».

المفارقة هنا تكمن في أن هذه الآفات المذكورة هي بعض الأسباب التي تزعم واشنطن أنها تستند إليها في عقوباتها ضد فنزويلا. وهذا يسلط الضوء على الازدواجية وانعدام النزاهة الكامنتين وراء نظام العقوبات الأميركي بكامله، سواء كان ضد فنزويلا أو نيكاراغوا أو كوبا أو أي خصم آخر للولايات المتحدة. فالمخاوف بشأن الفساد المزعوم، والنشاط الإجرامي المنظم المزعوم، والانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، والنقص المزعوم في حرية الإعلام أو حقوق المرأة، والانهيارات المزعومة للديمقراطية ليست، ولم تكن أبداً، العوامل التي تبني عليها واشنطن قرارها بوضع عقوبات على دولة أخرى. فلو كانت الأمور كذلك، لماذا لا تصدر أميركا أي إجراءات عقابية ضد الدكتاتورية السعودية الوحشية أو دولة المخدرات القاتلة في هندوراس؟ لا بل هي تدخل في صفقات أسلحة مربحة مع الأولى وتغدق على الأخيرة بتمويل سخي لقوات أمن الدولة.

بدلاً من ذلك، تبني واشنطن قراراتها بفرض العقوبات على معيار بسيط للغاية: إذا كانت الدولة تخدم مصالحها الاقتصادية والجيوستراتيجية، وتطبّق نظامها الاقتصادي النيوليبرالي المفضل. جميع الدوافع المعلنة المذكورة أعلاه هي مجرد تبريرات زائفة لإضفاء مظهر خارجي من المصداقية على حملتها العالمية في إخضاع الدول. وإننا بالتأكيد لن نسمع أبداً أمثال نيويورك تايمز يشيرون إلى هذا الأمر. لكن اعترافها بأن العقوبات والفساد هي من بين العوامل الرئيسية المسببة للأزمة الاقتصادية في فنزويلا، بدلاً من إلقاء اللوم على الاشتراكية، هو بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح.

*نُشر هذا المقال على موقع CounterPunch في 8 حزيران 2021 بعنوان: «حتى «نيويورك تايمز» تعترف الآن بأن العقوبات الأميركية وليس الاشتراكية، هي التي تدمّر فنزويلا»

مقال

مصارف الخوف والطمع

الأمجد سلامة

عبر قرارَيه الأخيرين، أعاد مصرف لبنان الحيوية إلى النقاش السياسي - الاقتصادي بعد أسابيع طويلة من الركود والمراوحة. لم يخف نيته التوقّف عن تمويل الدعم كلّياً، إلا أنه توقّف عمليّاً عن التمويل بالتزامن مع إصدار تعميم ينظّم إعطاء المودعين بعض أموالهم المحتجزة في المصارف. تبعات هذين القرارين تصيب مباشرة عموم اللبنانيين والمودعين، وتجدّد إحياء النقاش حول توزيع الخسائر على الأطراف المختلفة في الحياة الاقتصادية اللبنانية.

نهاية المخطّط

الأزمة اللبنانية، في لبّها، هي أزمة مديونية مصرف لبنان والخسائر اللاحقة بموازنته بسبب تمويل الإنفاق اللبناني كلّه على مدى العقود الثلاثة الماضية - من خلال دعم سعر صرف مرتفع لليرة اللبنانية. من الضروري إعادة التذكير أن مصرف لبنان موّل إنفاق كل المقيمين في لبنان وليس فقط الإنفاق الحكومي، وموّله من خلال استدانة أموال المودعين، بالعملات الصعبة، من المصارف اللبنانية وإعادة ضخّها في الأسواق لتثبيت سعر الصرف. لكن تحميل وزر الخسائر، المتأتية عن هذه العملية، لعموم اللبنانيين وكذلك للمودعين (بالأخص أصحاب الودائع الصغيرة) هو الظلم عينه. إذ لا مسؤولية عليهم في عملية اتخاذ القرارات في مصرف لبنان - الذي قرّر دعم سعر صرف مرتفع واستدان من المصارف - أو في المصارف اللبنانية - التي قرّرت إقراض مصرف لبنان. فإذا قسّمنا تفاعلات الأزمة الاقتصادية - المالية اللبنانية إلى حلقات مترابطة، فستكون علاقة عموم اللبنانيين وصغار المودعين بالأزمة هي من خلال تفاعلهم مع المصارف اللبنانية، وبالتالي يمثّلون الطرف الأضعف في هذه الحلقة. وعلى هذا الأساس لا يمكن حلّ أزمة المصارف - أي تبديدها لودائع الطرف الأضعف - من خلال تدفيع عموم اللبنانيين الثمن عبر ضخّ المزيد من الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية إلى الأسواق. مسار كهذا، سيؤدي إلى انخفاض إضافي في سعر الليرة، وينتهي الأمر بأن مصرف لبنان قرّر تحميل عموم اللبنانيين الجزء الأكبر من الخسائر، عبر تذويب خسائر المصارف اللبنانية - وخسائره أيضاً- من خلال خفض سعر صرف الليرة اللبنانية.

إذا وضعنا النقاش في هذا الإطار، يجب أن نحصر علاقة عموم اللبنانيين - ولا سيما صغار المودعين - مع الأزمة في نطاقها الحقيقيّ والعادل؛ أي مع المصارف اللبنانية حصراً، وليس مع سوق الصرف أو مجريات الدعم أو حتى مع تعميمات مصرف لبنان. فلا شأن لعموم البنانيين بعملية اتخاذ القرارات داخل مجالس إدارات هذه المصارف، ولا شأن لهم كيف بدّدت عشرات مليارات الدولارات - فالتقديرات العلمية تتحدّث عن فجوة في الحسابات (أي خسائر) تُراوح بين 70 مليار دولار و90 مليار دولار أميركي. وقرارات مجالس إدارات وأصحاب المصارف اللبنانية هي مكمن المشكلة الحقيقية في ما يخصّ عموم اللبنانيين، وبداية طريق المحاسبة والحل بالنسبة إليهم أيضاً. فالمصارف دخلت طوعاً في تمويل مخطّط هرميّ احتيالي (Ponzi scheme)، منذ بداية التسعينيات، تحت عنوان إقراض الدولة وإقراض مصرف لبنان. ولا مجال للشّك في أن مجالس إداراتها كانت تعلم ماهيّة ما كان يطرحه مصرف لبنان ومآلاته النهائية، ولكنّها مع ذلك قررت، وعلى مراحل، تمويله. ولا يمكن فهم دوافع المصارف للإقدام على هذا الأمر إلا من خلال عاملين: الخوف والطمع.

تغيّر البيئة

حين نتحدث عن القطاع المصرفي اللبناني، فنحن نتحدث عن واحد من أعرق القطاعات المصرفية في المنطقة، فإذاً، الخوف من ماذا؟ ولماذا الطمع؟

للإجابة على هذين السؤالين لا بدّ من الإضاءة على التغيير الذي طاول بيئة القطاع المصرفي اللبناني بعد بداية الحرب الأهلية اللبنانية، وخصوصاً في النصف الثاني من الثمانينيات. هذه البيئة الجديدة في القطاع المصرفي اللبناني كانت مهيّأة بشكل مثالي للعب الدور الذي أدّته فعلاً لاحقاً، أي تمويل المخطّط الاحتيالي. والتغيير الأساسي الذي حصل في البيئة المصرفية كان تغيّر الفئات المهيمنة على مجمل ملكيات المصارف.

ففي نهاية السبعينيات، ظهرت طبقة جديدة من رجال الأعمال والمقاولين اللبنانيين التي حقّقت أرباحاً كبيرة في الخليج (بالأخص في السعودية)، وبدأت تدخل سوق الأعمال والمال اللبنانية. وبالتدريج بدأت هذه الطبقة تستبدل طبقة العائلات البرجوازية التي كانت تحتكر العمل المصرفي قبل عام 1975، بحسب هانس باومان. كان رفيق الحريري جزءاً من هذه الطبقة الجديدة التي لم تشمل المهاجرين إلى الخليج فقط، بل شملت رجال أعمال مقربين من الميليشيات التي اخترقت القطاع وبدأت تسيطر على جزء منه. ومع حلول نهاية الحرب كانت طبقة العائلات البرجوازية القديمة قد خسرت هيمنتها على القطاع.

ولكن ما الذي اختلف مع اختلاف الجهات المهيمنة على مجمل ملكية القطاع؟

قبل الحرب الأهلية اللبنانية، كان القطاع المصرفي اللبناني يلعب دور الوسيط بين رأس المال الخليجي والغرب، بهدف تمويل الاستهلاك الخليجي، كما يشير سليم نصر. فكان تطوير القطاع المالي - المصرفي اللبناني إحدى أهم الوسائل لسيطرة الرأسمالية الغربية على الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط. لذا كان جزءٌ معتبرٌ من ملكيات القطاع المصرفي اللبناني أجنبياً، سواء مباشرة أو مواربة. وعمل هذا القطاع، تحت مظلة إدارات لبنانية ولكن من خلال هيمنة رأس المال التمويلي الغربي. يقول نصر إن حصّة رأس المال المحلي من العمليات المصرفيّة في عام 1974 كانت 15% فقط، أي أن الغرب كان يهيمن على القطاع.

كان هذا القطاع يعمل، ضمن ضوابط إدارة الأصول، بشكل يسعى إلى تأمين سيولة عالية - الودائع لدى المصارف المراسلة الأجنبية - في ما قد يصحّ بالسلوك المصرفي الحكيم والمتحفّظ، على حدّ تعبير توفيق كاسبار. إلا أن القطاع لم يلعب أي دور ريادي في الاقتصاد اللبناني وتحفيز نموّه.

ولكن المصارف الغربية سارعت إلى الخروج من السوق المالية اللبنانية مع بداية الحرب الأهلية في عام 1975، ومع انحسار هيمنة طبقة العائلات البرجوازية التقليدية على القطاع، اختلف أداؤه بشكل جذري. فمع انتصاف عقد الثمانينيات تحوّل انتباه القطاع المصرفي إلى الداخل اللبناني، وبدأ يركّز جهوده على مراكمة الأرباح من خلال العمل في السوق المالية المحليّة. وفي ظلّ الحرب، أسهل طرق تحقيق الأرباح كانت المضاربة على العملة الوطنية، ولا سيما أن المصارف كانت مثقلة بالقروض المعدومة. وبحسب كاسبار، فإن المصارف استخدمت القروض لخلق السيولة بالليرة بهدف شراء الدولار الأميركي. وبما أن انخفاض سعر صرف الليرة في حينه كان رهاناً آمناً في ظل سياسات أمين الجميل، كان يمكن تحقيق الأرباح عن طريق بيع الأصول بالعملات الأجنبية وسداد القرض الأصلي. وفي المقابل، كان المصرف المركزي يوفّر الدولارات لهذه المضاربة من خلال تدخله في سوق الصرف الأجنبي. ويضيف كاسبار أن المنتفعين من هذه العملية من المصرفيين شكّلوا كارتيلاً يقود عمليات المضاربة على الليرة اللبنانية.

السلوك والمسؤولية

بحلول بداية التسعينيات كانت هذه الطبقة الجديدة المهيمنة على القطاع المصرفي واضحة التوجّه والسياسات المصرفية والمالية، لكنّها كانت حديثة العهد في الهيمنة على القطاع. ورغم أنّ هذه الطبقة كانت مدعومة برأس المال السعودي، كما يقول باومان ونجيب حوراني، ومحميّة من قبل ممثله في لبنان- أي رفيق الحريري- إلاّ أنّ هذه الهيمنة كانت معرّضة للاهتزاز بسبب حداثتها وارتباطها بالدور السعودي. وبناءً على هذا العرض يصبح ممكناً استعمال عناصر الاقتصاد السلوكي لتفسير قرارات الطبقة الجديدة المهيمنة على القطاع المصرفي، ممثلة بمجالس إدارات المصارف.

عنصر تجنّب الخسارة (Loss aversion) هو أوّل العناصر المؤثّرة. وتجنّب الخسارة، في النماذج الرياضية التي تحكم الاقتصاد السلوكي، يُعنى بميل الأفراد إلى تجنّب الخسائر حتى ولو على حساب تحقيق المكاسب. فبحسب النظرية الاحتمالية (ضمن الاقتصاد السلوكي) الأفراد يميلون دائماً إلى تفضيل تجنّب الخسارة على تحقيق الربح، حتى وإن كانت الاحتمالات متساوية. عندها تصبح قرارات المصارف اللبنانية منطقية، فالخسارة لم تكن عبارة عن خسارات مالية تطاول أرباحها، فمصرف لبنان ضمن الأرباح المالية والحرية في تحويلها إلى الخارج. وبذلك تصبح الخسارة هنا هي خسارة الحصة الحديثة الاكتساب في القطاع بالنسبة إلى مصارف أخرى على استعداد لدخول مخطط مصرف لبنان الهرمي، والربح هو الحفاظ على ملاءة المصرف وقدرته على القيام بعمل مصرفيّ سليم حين تنتهي لعبة مصرف لبنان. وهنا كان الخوف يصيب طبقة مصرفية خشية من خسارة حصّة من القطاع، كانت هيمنت عليها حديثاً.

هذه الأرباح الفاحشة، التي أمّنها مصرف لبنان، هي مدخل العنصر الثاني من الاقتصاد السلوكي الذي يشرح قرارات المصارف، وهو «تضاؤل الحساسية» (diminishing sensitivity). إذ تصبح الأطراف الاقتصادية الفاعلة أقلّ حساسية بالنسبة إلى التغيّرات في الثروة كلّما ارتفعت قيمة المبالغ المأخوذة في الاعتبار. فكلّما كبرت قيمة المبلغ المعني تقلّ حساسية الفرد على الخسارة أو الربح. وهكذا سلوك يفسّر انسياق المصارف لمراكمة خسائر كبيرة في الأموال المعهودة إليها (أي الودائع) رغم أن القيمة المطلقة للخسائر يجب أن تشكّل تحذيراً من الاستمرار في الاستثمارات عينها، في هذه الحالة المقصود هو الاستثمار في مخطّط مصرف لبنان الهرميّ. فقيمة الأصول والعمليات المالية التي هندسها مصرف لبنان، وأرباح المصارف المتأتية عنها كانت كبيرة إلى حدّ، تتضاءل معه حساسية المصارف على مراكمة الخسائر. فلا تنظر مجالس إدارات المصارف، وأصحابها إلى الخسائر المالية المتراكمة في حسابات مصرف لبنان وانعكاسها على الودائع التي أقرضتها للمصرف. هنا كان الطمع هو العامل الثاني، طمع طبقة كوّنت رؤوس أموالها في ظلّ طفرة نفطية لم تتكرر. وكما يقول باومان، كان هاجس هذه الطبقة تأمين موضع قدم لها في سوق غير الأسواق الخليجية، يضمن للمنتمين إلى هذه الطبقة أرباحاً تعفيهم من تقلّبات أسواق الخليج التي عاشوا تبعاتها في السبعينيات والثمانينيات. ومع مجيء رفيق الحريري إلى الحكم، كان لبنان هو السوق الذي أشبع أطماع من اعتاد على الأرباح الريعية في خليج السبعينيات. فكان أن أصبح لبنان جمهورية مصارف الخوف والطمع. واليوم في ظل نهاية هذه الجمهورية، يحقّ لعموم اللبنانيين المطالبة بألا يطاولهم توزيع الخسائر بشكل موسّع، وأن تتحمّل طبقة أصحاب المصارف الجزء الأكبر من الخسائر بسبب سلوكهم المسؤول عن جزء كبير من الأزمة الحالية، حتى ولو كان الثمن خسارتهم حصصهم من القطاع.

> قيمة الأصول والعمليات المالية التي هندسها مصرف لبنان وأرباح المصارف المتأتّية عنها كانت كبيرة إلى درجة أن حساسية المصارف على مراكمة الخسائر تقلّصت

انجل بوليغان ـ المكسيك

المراجع المستعملة في النص:

«المواطن الحريري: إعادة إعمار لبنان النيوليبرالية»، هانس باومان
«أزمة الرأسمالية اللبنانية»، سليم نصر
«اقتصاد لبنان السياسي: 1948-2002»، توفيق كسبار
«رأسماليون في نزاع»، نجيب حوراني